الإشارات والتنبيهات

في علم البلاغة

تأليف

ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني

المتوفى بعد سنة ٧٢٩هـ

علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه

إبراهيم شمس الدين

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3525-2

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

لما كانت «العربية» لغة حية فقد كان من الطبيعي أن تجد نفسها على مدى العصور في حالة بحث دائم عما يلبي حاجات أبنائها المتحددة أبدًا تبعًا لسنة التطور وإذا كانت اللغة موروثًا يملكه الفرد والجماعة على السواء، فلا مفر من تثميره بلا انقطاع لتوظيفه في مجاله الطبيعي بما يعود بالخير والنفع على مالكيه، ومن هنا كان سهر الطلائع من أهل الفكر والأدب والشعر عبر الأجيال على رصد مخزونهم اللغوي، والوقوف على ما يمكن أن يكون قد لحق به من نقص أو ضمور بفعل مستجدات الحياة لمدِّه بدماء جديدة تكفل له النماء والصمود في وجه كل طارىء.

والبلاغة هي مرتقى علوم اللغة وأشرفها فالمرتبة الدنيا من الكلام هي التي تبدأ بألفاظ تدل على معانيها المحددة، ثم تدرج من حتى تصل إلى الكلمة الفصيحة والعبارة البليغة. وقد قيل: إذا تكلم المرء بلغة ما فهو يحدد هويته الحضارية والإنسانية، وإذا امتلك لغته، حدد مركزه في المجتمع، فاللغة وإن كانت وسيلةً للتعبير عن الفكر، فهي تمثل الفكر كله، ولا عجب بعد ذلك إذا تحققت أسباب التطور والرقي نتيجة العناية بها.

واللغة ليست هدفًا بحد ذاته، بل هي أداة تنقل الأفكار والمشاعر بين البشر، وهي أداة اتصال وحاملة معلومات، فقد قامت اللغة بدور الوسيط الاجتماعي ونجحت في تحقيق الاتصال والتواصل بين الناس، وكان أكثرهم قدرة على التأثير في نفوس سامعيه، هو من يمتلك مهارة الكلام، ويستعمل لغته بمرونة وطواعية في مختلف المجالات، وكانت الفعالية الاجتماعية ترتبط بالبلاغة، وهذه لم تكن تحتاج إلى أي أساس مادي، بل تشترط قوالب تعبير إبلاغية جيدة عند المتكلم ليُصنَّف بين المؤثرين في مجتمعه.

وقد ذكر كثير من العلماء وجوهًا عديدة لبيان إعجاز القرآن الكريم، كالتنبؤ بالمستقبل، وذكر أخبار وقصص الأولين وأحوالهم، والإشارات إلى الاكتشافات العلمية، والدقة العددية، وغيرها الكثير، غير أن هذه الوجوه لم يجمع على صحتها العلماء، وإنما وجدوا في كل وجه منها ثغرة تنفذ منها أقوال المعارضين. ولكن الوجه الأمثل في سبب إعجاز القرآن الكريم الذي لم يجد سبيلًا إلى الطعن فيه أحد، هو الإعجاز البلاغي للقرآن الذي يتمثل في كل سورة، ولم تتخلف عنه سورة واحدة سواء كانت طويلة أم قصيرة.

والبلاغة علم له قواعده وفن له أصوله وأدواته، كما لكل علم وفن. وهو ينقسم إلى ثلاثة أركان أساسية:

١ ـ علم المعاني.

٢ ـ علم البيان.

٣ ـ علم البديع.

وهذه نبذة مختصرة ومبسطة عن كل واحد منهم.

١ ـ علم المعاني:

هو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، مع وفائه بغرض بلاغي يُفْهَم ضمنًا من السياق، وما يحيط به من القرائن. أو هو علم يبحث في الجملة بحيث تأتي معبِّرة عن المعنى المقصود.

وأحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال هي: الحذف، والذكر، والتعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، والفصل، والوصل، والمساواة، والإيجاز، والإطناب، وما إلى ذلك.

وأحوال اللفظ العربي، تارة تكون أحوالًا لمفرد، وتارة تكون أحوالًا لجملة.

وعلم المعاني يتألف من المباحث التالية:

١ ـ الخبر والإنشاء.

٢ ـ أحوال الإسناد الخبري.

٣ ـ أحوال متعلقات الفعل.

٤ ـ القصر.

٥ ـ الفصل والوصل.

٦ ـ المساواة والإيجاز والإطناب.

وذلك لأن الكلام العربي نوعان: إما خبر أو إنشاء، ولا بد له من إسناد: مسند ومسند إليه. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلًا، أو في معناه كاسم الفاعل، وكلّ من التعلق والإسناد إما قصر أو غير قصر. والجملة إذا قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى، أو غير معطوفة، وهما الفصل والوصل.

ولفظ الكلام البليغ إما مساوٍ لأصل المراد وهو المساواة، وإما ناقص عن المراد وهو الإيجاز، أو زائد عن أصل المراد لفائدة، وهو الإطناب.

٢ ـ علم البيان:

هو علم يبحث في الطرق المختلفة للتعبير عن المعنى الواحد، وعلم المعاني يتألف من المباحث التالية:

١ ـ التصريح والمداورة.

٢ ـ التشبيه.

٣ ـ المجاز، والمجاز المرسل.

٤ ـ الاستعارة.

٥ ـ الكناية.

والبيان لغةً: الظهور والوضوح. تقول: بانَ الشيء يبين إذا ظهر. واصطلاحًا كما تقدم: هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة من تشبيه واستعارة ومجاز مرسل وكناية.

٣ ـ علم البديع:

هو علم يبحث في طرق تحسين الكلام، وتزيين الألفاظ والمعاني بألوان بديعة من الجمال اللفظي أو المعنوي، وسمي بديعًا لأنه لم يكن معروفًا قبل وضعه.

وأول من دوّن قواعد البديع ووضع أصوله: عبد الله بن المعتز، وهو أحد الشعراء المطبوعين والبلغاء الموصوفين.

استقصى ابن المعتز ما في الشعر من المحسنات فجمعها في كتاب سماه «البديع» وذكر فيه سبعة عشر نوعًا، وقال: ما جمع قبلي فنون البديع أحد، ولا

سبقني إلى تأليفه مؤلف. ومن رأى إضافة شيء من المحاسن فله اختياره، ثم ألّف معاصره قدامة بن جعفر كتابًا سماه «نقد قدامة».

ومن أهم أساليب علم البديع:

١ ـ الجناس.

٢ ـ الطباق.

٣ ـ السجع.

٤ ـ المقابلة.

٥ ـ التورية.

كتاب الإشارات والتنبيهات:

هذا كتاب «الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: المعاني والبيان والبديع» لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني، حيث تميّز المؤلف في كتابه هذا بالاستقصاء، فلم يترك شاردة أو واردة، من مسائل البلاغة، إلا عرضها عرضًا مفصلًا ودقيقًا، وملمًا فيها بالآراء كافة، سواء التي كانت في عصره أو قبل عصره.

والكتاب يعدّ من أُمهات كتب البلاغة، لما له من شأن عظيم في تصحيح المفاهيم البلاغية، وترسيخ قواعدها وتحليل أساليبها، فإن المؤلف لم يكتف بعرض المسائل البلاغية عرضًا وافيًا ومبسطًا، بل ذيل كل مسألة من المسائل التي يجد فيها خللًا فأبرز الوهم الذي وقع فيه غيره، وناقشه ثم ينبه إلى الصواب.

أما عملنا في هذا الكتاب فهو:

أولًا: وضع ترجمة المؤلف.

ثانيًا: وضع مقدمة في علم البلاغة وفنونه.

ثالثًا: بذلنا ما أمكننا من الجهد في مقابلة ومقارنة النصوص الذي ناقشها المؤلف، مع المتقدمين لكي يعالجها ويُدلي فيها بدلوه. مثل عبد القاهر الجرجاني في «أسرار البلاغة»، والزمخشري في «الكشاف»، والسكاكي في «مفتاح العلوم» وغيرهم.

رابعًا: شرحنا في حواشي الكتاب ما في متنه من غريب اللغة أو صعب المتناوَل منها، وذلك استنادًا إلى المعاجم اللغوية المشهورة.

خامسًا: وضعنا في حواشي الكتاب تعريفًا وافيًا ـ مع ذكر المراجع والمصادر ـ بجميع الأعلام، والكتب والمؤلفات، وما أهملناه من ذلك إما معروف مشهور، ولم نجد ضرورة لنافل القول فيه، وإما لم نهتد إليه فيما بين أيدينا من المراجع والمصادر.

سادسًا: خرّجنا جميع الأحاديث النبوية والآثار، تخريجًا وافيًا، وضبطنا نص الحديث استنادًا إلى كتب الحديث المعتبرة.

سابعًا: خرّجنا جميع الآيات القرآنية الكريمة على المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

ثامنًا: وضعنا بحُور الشعر لجميع الشواهد الشعرية.

تاسعًا: خرّجنا الشواهد الشعرية في مظانها.

وأخيرًا نرجو أن يكون عملنا هذا خالصًا لوجهه تعالى. ولله الكمال وحده وهو وليّ التوفيق.

إبراهيم شمس الدين

ترجمة المؤلف[١]

هو محمد بن علي بن محمد الجرجاني[٢] الأستراباذي[٣] الحلّي[٤] الغروي، ركن الدين. متكلم، أصولي، مشارك في أنواع من العلوم.

ولد ونشأ بالحلّة، وسكن الغري، وأخذ عن العلّامة الحلّي، وقد شرح لأستاذه الحلّي في حياته مبادىء الأصول، وفرغ من شرحه سنة ٦٩٧ هـ. وتشير مخطوطة كتاب «الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة» التي كتبها الشيخ الجرجاني بخطه إلى أنه فرغ من تصنيفه يوم الثلاثاء من صفر سنة ٧٢٩ هـ في المشهد الشريف الغروي[٥]

للمؤلف تصانيف كثيرة، ذكر السيد محسن الأمين في كتابه «أعيان الشيعة» ثلاثين كتابًا، وهي:

١ ـ روضة المحققين في تفسير الكتاب المبين (خمسة مجلدات).

٢ ـ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٣ ـ المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية.

٤ ـ البديع في النحو وشرحه المسمى بالرفيع.

٥ ـ سرائر العربية في شرح الكافية الحاجبية.

٦ ـ غاية البادي في شرح المبادىء في أصول الفقه.

---

(١) مأخوذة من معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١١/٤٦، وأعيان الشيعة للسيد محسن الأمين ٤٦/ ٢٩ ـ ٣١.

(٢) جرجان: مدينة بين طبرستان وخراسان.

(٣) أستراباذ: بلدة كبيرة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان.

(٤) الحلّة: بين الكوفة وبغداد.

(٥) انظر مقدمة «الإشارات» للمحقّق الدكتور عبد القادر حسين.

٧ ـ الدافع في شرح النافع في الفقه.

٨ ـ الشافي في الفقه.

٩ ـ الدرة البهية في شرح الرسالة الشمسية في الميزان.

١٠ ـ التجويد في شرح التجريد في علم الميزان.

١١ ـ وسيلة النفس إلى حظيرة القدس في حقيقة الإنسان.

١٢ ـ إشراق اللاهوت في شرح الياقوت في علم الكلام.

١٣ ـ الدعامة في الإمامة.

١٤ ـ الشافية عن أمراض القلوب القاسية.

١٥ ـ تحفة الأشراف في درر الأصداف في العلوم الثلاثة.

١٦ ـ غنية الطالب في شرح المطالب في العلوم الثلاثة.

١٧ ـ كلستان عربي بالفارسية في التهجد.

١٨ ـ رسالة الرحمة في اختلاف الأمة.

١٩ ـ رسالة الأبحاث في تقويم الأحداث.

٢٠ ـ الدر الثمين في السر الدفين في اختلاف الأمة.

٢١ ـ الرسالة الشمسية في الأركان الصيدية.

٢٢ ـ التبر المسبوك في أوصاف الملوك.

٢٣ ـ عمدة الأملاك في هيئة الأفلاك.

٢٤ ـ معيار الفضل في مباحث العقل.

٢٥ ـ الإشراق في علم الأخلاق من الحكمة العملية.

٢٦ ـ تعريب أساس الاقتباس في الميزان.

٢٧ ـ الأخلاف النصيرية في تعريب الأخلاق الناصرية.

٢٨ ـ تعريب أوصاف الأشراف.

٢٩ ـ تعريب الأصول للخاجة نصير الدين.

٣٠ ـ تعريب رسالة القضاء والقدر للمذكور.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الذي غرقت في بحار ألوهيته عقول العقلاء، واحترقت في أنوار كبريائه أجنحة أفكار العلماء، وتحيّرت في مهامه[1] نعوت جلاله ألباب الفضلاء، وخرِست في وصف كمال ذاته وصفاته ألسنة البلغاء، وقَصُرت في شكر آلائه محامد أهل الشكر والثناء، وتجلت بتخلية غيره ودوام ذكره قلوب الأولياء، الذي لا يعزب[2] عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يخرج عن قدرته وحكمته أمر في الابتداء ولا في الانتهاء، حمدًا يوازي دِيَم نعمه في حالتَيْ السراء والضراء، ويدوم مع الزمان والمكان، ولا يوصف بالانقضاء، والصلاة على نبيّ الرحمة وإمام الأئمة وكاشف الغماء: محمد الذي قهر الأفلاك وشُرِّفَ بلولاك[3]، وآدم بين الطين والماء[4]، وآلهِ معادن الحكمة والفتوى، ومنابع الفضل والهدى، قدوة الأتقياء، وأصحابه الذين التزموا بآثاره، وتمسكوا بأنواره، وخُصُّوا بالاقتداء.

أما بعد، فإن علم البلاغة علم شريف عظيم الشأن؛ لكونها كمالُ كمالِ الإنسان، وأصل للبيان؛ لأن أحكام الشرع تتوقف على صدق السنّة والقرآن، وصدق القرآن يتوقف على أنه منزّل من عند الرحمـٰن، وذلك يتوقف على أنه غير مقدور للبشر؛ للبلاغة والبيان، وإلا لوجد مثله قبل التحدي به أو بعده، في بعض الأزمان، ولو صرفهم الله عن المعارضة، لتعجبوا من العجز بعد قدرتهم على الإتيان. وقد

(١) مهامه: جمع مهمه، وهي المفازة البعيدة. (٢) لا يعزب: لا يبعد.

(٣) يشير إلى الحديث القدسي: «لولاك لما خلقت الأفلاك»، أخرجه الفتني في تذكرة الموضوعات ٨٦، والعجلوني في كشف الخفاء ٢/ ٢٣٢، والشوكاني في الفوائد المجموعة ٣٢٦، والألباني في السلسلة الضعيفة ٢٨٢.

(٤) يشير إلى الحديث النبوي: «كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين». أخرجه السيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ١٢٦، وابن عراق في تنزيه الشريعة ٢/ ٣٤١، والفتني في تذكرة الموضوعات ٨٦، والعجلوني في كشف الخفاء ٢/ ١٩١، وعلي القاري في الأسرار المرفوعة ٢٧١.

خاض في تقرير قواعدها كثير من العلماء الأعيان، لكن لم يخل كلامهم الذي بلغني منه عن الزيغ والسهو والنسيان، ولذلك صرفت عِنان عزمي في هذه الإشارات والتنبيهات إلى هذا الميدان، وركبت متن جواد الفكر، وسقته بسوط توفيق الله المنان إلى تحقيق تقرير قواعد الصناعة، وانتقاد أقوال أهل البلاغة والفرسان، مع قلة البضاعة وكثرة الشواغل المنافية للاستطاعة والحدثان، فإن أصبتُ فيها، فمن الله الهادي، وإلا فمني ومن الشيطان.

وبنيت الكتاب على مقدمة، وفنون ثلاثة، وخاتمة.

أما المقدمة ففي المبادىء وما يجري مجراها.

إشارة إلى حصر صور التراكيب العربية:

المركب لفظ يفيد نسبة معينة، وتلك النسبة إما بين كلمتين أوْ لا، والأولى: إما أن يسبقها علم المخاطب أوْ لا، والأولى: إما أن تكون ذات الثاني مقصوده أوْ لا، والثانية: وصفية والأولى إضافية، والتي لم يسبقها علمه إما أن يفيده أوْ لا، والأولى إسنادية إن كانت ركنًا، وإلا فتعلقية، والإسنادية: اسمية إن لم يسبق الفعل، وإلا ففعلية، والاسمية: خبرية غالبًا، والفعلية: إن لم تكن معلومة للفظها فخبرية، وإلا فإنشائية.

والتي ليست بين كلمتين: إما أن تكون بين نسبتين أوْ لا: والأولى: إما أن تكون ركنًا أوْ لا، والأولى: شرطية، والثانية: تعلقية، كالنسبة بين القسم وجوابه، والتي لم تكن بين نسبتين، لا بد أن تكون بين كلمة ونسبة، فإن كانت ركنًا، فإسنادية مجازية، وإلا فتعلقية مجازية، وكل منتسب منها إن اقتضى معنى في صاحبه فهو عامل فيه، وإلا فإن انعكس فهو معموله، وذلك ما لم يطرأ عليهما ثالث، وإلا فهو العامل فيهما.

إشارة إلى موضوعات العلوم العربية:

وحدودها: مفردات التراكيب المذكورة باعتبار صوغها، وأحوالها العارضة لصيغها وأجزائها من أنواع التغيرات بسبَبَيْ الثقل والخفة، هي موضوع علم التصريف.

وتراكيبها باعتبار أوزانها من الحركات والسكنات، هي موضوع علم العروض.

وباعتبار أحوالها التي توجب معرفتها صحة التركيب: من التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والظهور والإضمار، والذكر والحذف، وما يقتضيه التركيب الصحيح من الإعراب والبناء العارض، هي موضوع علم النحو.

وباعتبار تطبيق أحوالها العارضة لها على أحوال المعاني بحسب اقتضاء الوقت الحاضر، هي موضوع علم المعاني.

وباعتبار كون دلالتها على المعنى المراد بشركة العقل، هي موضوع علم البيان.

وباعتبار نسبة بعضها إلى بعض لفظًا أو معنى بالتحسين والتقبيح، هي موضوع علم البديع.

فعلم المعاني: علم يعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت.

وعلم البيان: علم يعرف منه وجوه التعبير عن المعنى المراد بدلالتَيْ اللفظ الموضوع والعقل معًا.

وعلم البديع: علم يعرف منه وجوه تحسين الكلام، وباعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض، غير نسبتي الإسناد والتعلق.

إشارة إلى نسبة العلوم العربية بعضها إلى بعض:

كما أن الإنسان خلق ناقصًا، وأُعطِيَ قدرة يرتقي بها إلى كماله اللائق به بحسب شخصه، فمنهم من هو في الرتبة الدنيا، ومنهم من هو في الرتبة العليا ومنهم من يتوسط بينهما بحسب استعداده واجتهاده، كذلك كلامه له ارتقاء إلى الكمال باختياره أو طبعه، حتى ينتهي إلى رتبة الإعجاز. والطبيعي مقدم على الاختياري ومَعْلم له، فالرتبة الدنيا تتعلق بالواضع، والثانية بالتصريفي، والثالثة بالنحوي، والرابعة بصاحب علم المعاني، والخامسة بصاحب علم البيان والسادسة بصاحب علم البديع. ويجب على صاحب كل علم منها أن لا يتسلم الكلام ممن تقدمه إلا بعد كمال صنعته، ويوقع فيه صنعته، وكذلك النساج بالنسبة إلى الغزال، والغزال بالنسبة إلى الندّاف أو السلّال، فمسائل كل علم منها ما هو في رتبته من أحوالها ومباديه مما هو قبله من العلوم. فعلم البديع أقل مسائلًا، وأكثر مبادىء، وعلم التصريف بالعكس، وما بينهما بحسبهما.

إشارة إلى فصاحة المفردات:

فصاحة المفرد أن يخلو عن أمور ستة:

أ ـ أن يخلو عن اجتماع المثلين من غير إدغام، كالأجلل في قول الشاعر[(١)]: [الرجز]

الـحَـمْـدُ لله الـعَـلِيِّ الأجْـلَلِ

وعن اجتماع المتقاربين في المخرج لا سيما حروف الحلق، كهُعْخُع، في قول أعرابي لما سئل عن ناقته: أنها ترعى الهُعْخُع[(٢)]. والمستشزرات[(٣)] في قول امرىء القيس[(٤)]: [الطويل]

غـدائرهُ مُـسْـتَـشْـزِراتٌ إِلَى الـعُـلَا

ب ـ أن تخلو عن الغرابة: فإن المألوف محبوب، وغيره مكروه، كلفظة كهل في شعر بعض الهذليين[(٥)]: [الطويل]

فـلو كـان سـلمـى جـاره أو أجـاره رِيـاحُ بـن سـعـد ردَّه طـائـر كـهـلُ

سئل الأصمعي[(٦)] عنه فلم يعرفه. وقيل: إنه الضخم.

ومن ذلك ما يقال: إن عيسى بن عمر[(٧)] النحوي وقع عن حماره، فاجتمع عليه الناس، فقال: «ما لَكُمْ تَكَأْكَأْتُمْ علَيّ تَكَأْكُؤكُمْ على ذي جِنَّة؟ افْرَنْقِعُوا عنّي»، أي: اجتمعتم عليّ، تنحوا عني.

---

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٢/ ٣٩٠، ولسان العرب (جلل)، والدرر ٦/ ١٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٥، وجمهرة اللغة ص ٤٧١، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٨٧، والمقتضب ١/ ١٤٢، والمنصف ١/ ٣٣٩.

(٢) الهعخع: من النباتات.

(٣) المستشزرات: المرتفعات.

(٤) عجز البيت:

تـضـل الـمـداري فـي مـثـنًّـى ومُـرْسَـلِ

والبيت في ديوان امرىء القيس ص ١٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٧١، ولسان العرب (شزر)، (عقص)، ومعاهد التنصيص ١/ ٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٧، وأساس البلاغة (دري).

(٥) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٨، ولسان العرب (كهل)، وأساس البلاغة (كهل)، وتاج العروس (كهل). ويروى: «رِماح ابن سعد»، بدل: «رياح بن سعد».

(٦) الأصمعي: هو عبد الملك بن قريب الأصمعي، أبو سعيد، الراوية اللغوي توفي سنة ٢١٣ هـ (كشف الظنون ٥/ ٦٢٣).

(٧) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري، أبو سليمان، كان عالمًا بالعربية والنحو، توفي سنة ١٤٩ هـ. (كشف الظنون ٥/ ٨٠٥).

ومن ذلك «الدردبيس»[١] في قول أبي تمام[٢]: [الكامل]

بنداك يوسي كل جرح يعتلي رأب الأساة بدردبيس قنطرِ

و«المرمريس»[٣] في قول محمد بن منازر: [الوافر]

ومَنْ عاداك لاقَى المرمريسا

رُوِيَ أن أبا العتاهية قال له: إن كنت أردتَ بشعرك شعر العجاج وابنه رؤبة فما صنعت شيئًا، وإن كنت أردت أهل زمانك، فما أخذت مأخذهم، أي شيء المرمريس؟

ج ـ أن لا تكون الكلمة عامِّية كتفرعن في قول أبي تمام[٤]: [البسيط]

جليتَ والموت مبدٍ حُرَّ صفحته وقد تَفرْعَن في أفعاله الأجلُ

وكقابري في قوله أيضًا[٥]: [السريع]

قد قلتُ لما لجّ في صدِّهِ اعطف على عبدك يا قابري

وكفطير في قول عبد العزيز بن نباته: [الطويل]

أقام قِوامَ زيغُ قناته وأنضج كيّ القرح وهو فطيرُ

وكسراويلاتها في قول المتنبي[٦]: [الكامل]

إني على شغفي بما في خُمرها لأعفُّ عمّا في سراويلاتها

ويلحق بذلك كله ما حذف منها أو زيد على غير قياس. أما الحذف فكقول رؤبة[٧]: [الرجز]

قواطنًا مكة من وُرْقِ الحما

---

(١) الدردبيس: الداهية.
(٢) البيت ليس في ديوان أبي تمام، وهو في سر الفصاحة للخفاجي ص ٧٠.
(٣) المرمريس: الداهية. (٤) البيت في ديوان أبي تمام ٣/١١٦.
(٥) البيت في ديوان أبي تمام ٢/١١٧.
(٦) البيت في ديوان المتنبي (طبعة دار الكتب العلمية (١/ ٢٣٠).
(٧) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٤٥٣، ولسان العرب (ألف)، (منى).

أراد الحمام. أما الزيادة فكقول ابن هَرمة[١]: [الوافر]

وأنت من الغواية حين تُرمَى وعن عيب الرجال بِمُنْتَزاح

أراد منتزح.

د ـ أن تكون الكلمة معبرة عن غير ما عبرت به العرب، كأيّم في قول أبي عبادة[٢]: [الطويل]

تشق عليه الريحُ كلّ عشية جيوب الغمام بين بِكر وأيّم

أراد بالأيّم: الثيب، وإنما هو المرأة التي لا زوج لها، بكرًا كانت أو ثيبًا، قال تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النُّور: الآية ٣٢]. وكقسط في قول أبي عبادة[٣]: [الرمل]

شَرطي الإنصاف إن قيل اشترط وصديقي مَن إذا صافى قسطْ

أراد بقسط: عدل، وليس كذلك، وإنما هو بمعنى جار، وأقسط بمعنى: عدل، والهمزة للإزالة، كقولهم: شكى فلان فاشتكيته، أي أزلت شكايته، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾ [الجنّ: الآية ١٥].

هـ ـ أن لا يكون للكلمة المستعملة معنى آخر يكره ذكره، كقول عروة بن الورد[٤]: [الطويل]

قلت لقوم في الكنيف تروحوا عشية بتنا عند ماوان رزّحِ

والكنيف أصله الساتر، إلا أنه يطلق على بئر الغائط، ولعل هذا العرف حدث بعد عروة، فيعذر، ولا يعذر من استعمله بعد العرف.

وكذلك قول عمرو[٥]: [الوافر]

وكم من غائطٍ من دون سلمى قليل الأنس ليس به كَتيعُ

---

(١) البيت في ديوان ابن هرمة ص ٩٢، والأشباه والنظائر ٢/٣٠، والخصائص ٢/١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/٢٥، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥، ولسان العرب (نزح)، والمحتسب ١/ ٣٤٠.

(٢) البيت في ديوان البحتري ٣/١٩٤٥.

(٣) البيت في ديوان البحتري ٢/١٢٢٧.

(٤) البيت في ديوان عروة بن الورد ص ٣٩، والدرر ٦/٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٦٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/١١٦.

(٥) البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٦، ولسان العرب (كتع)، وتاج العروس (صرع)، (كتع)، وكتاب الجيم ٢/١٧١. وقوله: ليس به كتيع: أي ليس به أحد.

أراد بالغائط: البطن من الأرض وكبده، لصيرورته مجازًا في العرف، وحقيقة لحدث الإنسان، وسبق الذهن إلى الحقيقة.

و ـ أن تكون الكلمة غير خارجة عن حد الاعتدال كثيرًا، كمغناطيس في قول ابن نباته: [الطويل]

فإياكُم أن تكشفوا عن رؤوسكم   ألّا إن مغناطيسهن الذوائب

وكأذربيجان في قول ابن نباته: [الكامل]

فلأذربيجان اختيال بعد ما   كانت معرّس عبرةٍ ونكالِ

وقول المتنبي[١]: [الكامل]

إن الكريم بلا كرامٍ منهمُ   مثل القلوب بلا سويداواتها

وهم وتنبيه:

زاد أبو محمد الخفاجي[٢] لفصاحة المفرد سببًا آخر: وهو أن يكون له في السمع حسن ومزية، كتأليف عَذْب وعُذيب، فإن له مزية لا ينكرها سامع، ولو غيرت ترتيب حروفه لم تكن له تلك المزية، وكذلك تأليف الغصن والفنن، فإن كل سامع يدرك بالضرورة تفرقة بين أغصان البان وبين عساليج الشوحط[٣] فإن أنكر منكر ذلك، ثم غنى بأحدهما مغن، وبالآخر الآخر، لا بد أن يعترف السامع بطربه بالأول، دون الثاني، وإلا لخرج عن جملة العقلاء وحينئذٍ نسأله: ما السبب في ذلك؟ فإنه لا يجد له سببًا غير ما ذكرناه، وكذلك كلمة «تفاوح» في قول المتنبي[٤]: [الطويل]

إذا سارتِ الأحداجُ فوق نَباته   تفاوحَ مسكُ الغانيات وَرندُهُ[٥]

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٢٣١، وفي الديوان:

إن الكرام بلا كرامٍ منهم

(٢) أبو محمد الخفاجي: هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الخفاجي الأديب الشاعر المتوفى سنة ٤٦٦ هـ. (كشف الظنون ٥/ ٤٥٢).

(٣) عساليج الشوحط: شجر كثير الشوك يتخذ منه القسي.

(٤) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٢١٥.

(٥) الأحداج: مراكب النساء، والرند: شجر طيب الرائحة.

فإن لها في السمع مزية لا ينكرها ذو طبع سليم. وضده قوله أيضًا[١]: [السريع]

مبارَكُ الاسم أغرُّ اللقبْ كريم الجِرِشّى شريف النسبْ[٢]

فإن لتأليف الجرشي كراهة في السمع، ونبوًا عنه.

ولقائل أن يقول: ما ادعيتَ لبعض الألفاظ مزية في السمع لا نزاع فيه، لكن ما السبب في تلك المزية؟ فإن عللتها بالمزية في السمع، فهو تعليل الشيء بنفسه، وإن عللتها بالطرب، فهو الدوْر، لأن الطرب معلل بالمزية.

والتحقيق: أن المزية في نحو: عذب وغصن وفوح، معللة بعلتين:

أحدهما: أن كل واحد مركب أعدل تركيب، وهو الثلاثي ساكن الأوسط، حرف للابتداء به، وحرف للإعراب والوقف عليه، وحرف للفصل بينهما، ولا يحتاج الفاصل إلى حركة.

ثانيتهما: أن كل واحد مركب من حروف متباعدة في المخرَج، مرتبة فيه على سمت واحد، وحركة واحدة للآلة، فإن العين من أسفل المخارج وهو الحلق، والذال من أوسطها، والباء من أعلاها. وكذلك الغصن. وأما فوح: فترتيب حروفه في المخرَج بالعكس، فإن الفاء من أعلى المخارج، والواو من أوسطها، والحاء من أسفلها، ولو قدم الذال على العين في عذب، وقيل: ذعب، احتاجت الآلة إلى حركتين: حركة من أوسط المخارج إلى أسفلها، وحركة من أسفلها إلى أعلاها، ولذلك تثقل، ولا يكون له ذلك القبول في السمع. وكذلك القول في غصن وفوح.

وأما نحو «عساليج الشوحط» و«الجرشي» فكراهة السمع له للغرابة، لا لما ذكره الخفاجي، وقد ذكرت الغرابة فلا تجعل كراهة السمع سببًا للغرابة.

إشارة إلى فصاحة الكلام الذي يخلّ بفصاحته أمران:

أحدهما: أن لا يكون ترتيب مواده على ما ينبغي من التقديم والتأخير، وهو على ضربين:

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ٢/١٩٨.

(٢) الأغر: الشريف. والجرشّى: النفس، وهي كلمة نافرة اللفظ قلّ استعمال مثلها عند المتنبي.

أحدهما: أن لا يخل بالفهم كثيرًا كقول الشاعر[١]: [الطويل]

جزى ربُّه عني عديّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاويات وقد فعلْ

كان ينبغي أن يقول: جزى عديّ بن حاتم ربُّه؛ ليعود الضمير في ربه إلى مذكور بعد أن عاد الضمير إلى عدي، وأما إن عاد إلى الجزاء، أي: رب الجزاء، فلا يخل بالفصاحة؛ لأنه كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المَائدة: الآية ٨] وما فيهما لا يخل بالفهم كثيرًا، بحيث ينبو عنه الذَوق، بل ذكر أكثر الناس، قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك[٢]: [الطويل]

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكًا أبو أمهِ حيٌّ أبوه يقاربهْ

والتقدير: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مُمَلّكٌ أبو أمه أبوه.

وثانيهما: أن يحصل بسبب اجتماع حروف متماثلة ثقيلة زيادة الثقل كبيت أنشده الجاحظ[٣]: [السريع]

وقبرُ حربٍ بمكان قَفْرُ وليس قُربَ قبرِ حربٍ قَبْرُ

فإن تكرار القاف الثقيل في هذه المفردات، أوجب الثقل القوي المخلّ بالفصاحة. ومنه قول أبي تمام[٤]: [الطويل]

كريم متى أمدحْهُ أمدحْهُ والورى معي، وإذا ما لمتُهُ لمتُه وحْدي

لكونه مخلّا بالفصاحة، لا لاجتماع حرفي حلق فقط في «أمدحه» كما قال المعاصر؛ لأنه جاء في القرآن مثله: ﴿وَسَبِّحۡهُ لَيۡلٗا طَوِيلًا﴾ [الإنسَان: الآية ٢٦] ولا لمجرد تكرار الكلمة: وإلا لأخل أيضًا تكرار «لمته»، بل لهما معًا.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١، والخصائص ١/ ٢٩٤، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/ ٢٧٧، والدرر ١/ ٢١٧، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح ١/ ٢٨٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٧، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠.

(٢) البيت للفرزدق في لسان العرب (ملك)، ومعاهد التنصيص ١/ ٤٣، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ١٤٦.

(٣) البيت بلا نسبة في البيان والتبيين ١/ ٦٥، وكتاب الحيوان ٦/ ٢٠٧، ومعاهد التنصيص ١/ ١٢، وسر الفصاحة ص ١٠٨.

(٤) البيت في ديوان أبي تمام ٢/ ١١٦.

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: مما يخل بفصاحة الكلام ما يرجع إلى المعنى: وهو أن لا يكون انتقال الذهن من معنى اللفظ إلى المعنى المراد ظاهرًا، كقول العباس بن الأحنف[١]: [الطويل]

سأطلبُ بُعدَ الدار عنكم لِتقرُبوا وتسكبُ عيناي الدموعَ لِتَجْمُدا

كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن، وأصاب فيه، ثم طرد ذلك في نقيضه، وكنى عما يوجبه دوام السرور بالجمود ولم يصب؛ لأن الجمود يكنى به عن خلو العين عن البكاء في حال إرادة البكاء، لا مطلقًا، فلا يكون كناية عن المسرة، بل عن البخل، كما قال الشاعر[٢]: [الطويل]

ألا إنّ عَيْنًا لم تَجُدْ يومَ واسطٍ عليك بجاري دَمْعِها لَجَمُودُ

قلت: هذا صحيح، لكنه لا يخلّ بفصاحة الكلام، بل بفصاحة المفرد، وداخل في القسم الرابع، فإنه استعمل «لتجمدا» لغير ما ينبغي أن يستعمل.

وقال الصاحب بن عباد[٣]: «إياك والإضافات المتداخلة، فإنها لا تحسن في غير الهجاء»، كقول الشاعر[٤]: [الرجز]

يا عليُّ بنُ حمزة بن عمارهْ أنت ـ واللهِ ـ ثلجةٌ في خيارهْ

قلت: ينبغي أن يخصص هذا الكلام بوجه، ويعمم بوجه آخر، أما التخصيص: فبصورة تزيد الإضافات ذمًا، بأن يكون في آبائه منك مغمز، لا مطلقًا، لكونه تطويلًا بغير فائدة.

وأما التعميم: فهو أن يقال في المدح والذم، ويخص المدح بصورة تزيد بالإضافة مدحًا، وإلا كان تطويلًا من غير فائدة، كقول النبيّ ﷺ: «الكريمُ ابنُ الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحٰق بن إبراهيم»[٥].

(١) البيت في ديوان العباس بن الأحنف ص ١٠٦.
(٢) البيت بلا نسبة في بغية الإيضاح ١/٢٢.
(٣) الصاحب بن عباد: هو إسماعيل بن أبي الحسن عباد بن العباس بن عباد، الصاحب، أبو القاسم الطالقاني. ولد سنة ٣٢٦ هـ، وتوفي بأصبهان سنة ٣٨٥. (كشف الظنون ٥/٢٠٩).
(٤) الرجز بلا نسبة في دلائل الإعجاز ص ٨٢، وبغية الوعاة ١/٢٤.
(٥) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء باب ١٩، والمناقب باب ١٣، وتفسير سورة ١٢، باب ١، والترمذي في تفسير سورة ١٢، باب ١، وأحمد في المسند ٢/٩٦، ٣٣٢، ٤١٦.

وقيل: يجب الاحتراز عن كثرة التكرار وتتابع الإضافات مطلقًا، كقول المتنبي[١]: [الطويل]

سَبُوحٌ لها مِنْهَا عَلَيْهَا شواهدُ

وكقول ابن بابك[٢]: [الطويل]

حمامةَ جرعى حومةِ الجندلِ اسجَعِي

قلت: وهذا أيضًا ينبغي أن يخصص، بأن يقال: إن كانت الإضافة موجبة للثقل اللفظي، كقول المتنبي، أو خالية عن الفائدة، كقول ابن بابك، فهي مما يجب الاحتراز عنه منه. وأما إذا خلت عن الثقل ولم تخْلُ عن الفائدة، فلا تخلّ بالفصاحة.

إشارة إلى بلاغة الكلام:

البلاغة تختص بالكلام باعتبار دلالته على المعنى، ولا يوصف بها المفرد، ولا الكلام، مع قطع النظر عن المعنى، ولا المعنى مع قطع النظر عن اللفظ.

فبلاغة الكلام: كون اللفظ الفصيح معبَّرًا به عن المعنى بحسب اقتضاء الوقت الحاضر، وبحسب حالة متعلق الكلام من الممدوح والمذموم وغيرهما.

واقتضاء الوقت الحاضر مختلف: فإنّ مقام التنكير، أو الاطلاق، أو التقديم، أو الذكر، أو قصر الحكم، أو الفصل، أو الإيجاز، وخطاب الذكي غير مقام التعريف، أو التقييد، أو التأخير، أو الحذف، أو عدم القصر، أو الوصل، أو الإطناب، أو خطاب البليد، فإذا عبر المتكلم عن المعنى المناسب لمتعلق كلامه، وبحسب اقتضاء وقته من الأشياء المذكورة بلفظ فصيح، فكلامه بليغ فصيح، فكل بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغًا، لأن المفرد كما تقدم يوصف بالفصاحة، دون البلاغة؛ لأن البلاغة تأليف المعاني على وجه مخصوص بالألفاظ المخصوصة، أو تطبيق الألفاظ المخصوصة على المعاني المخصوصة، والكلمة لا تأليف فيها.

---

(١) صدر البيت:

وتسعدني في غمرة بعد غمرة

والبيت في ديوان المتنبي ٢/ ٧٠، وتسعدني بمعنى تساعدني، والغمرة: الشدة. والسبوح: الفرس تسبح في عدوها، أي سريعة. أي لها خصال تشهد منها على نفسها.

(٢) عجز البيت:

فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

والبيت في بغية الوعاة ١/ ٢٤، وجرعى: المكان الذي يختلط فيه الرمل بالحجارة. وحومة الشيء: معظمه. والجندل: الصخر.

أوهام وتنبيهات:

قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز: «إن الفصاحة والبلاغة راجعتان إلى المعنى، بهذه العبارة علمت أن الفصاحة والبلاغة، وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ نفسها»، وحُكِيَ عمن تقدمه:

إنك لا تقدّم شعرًا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبًا، أو استعمل على تشبيه غريب ومعنى نادر.

وقال في موضع آخر: «إن الذي عليه المحصلون، هو ضد هذا الرأي»، وحُكِيَ عن الجاحظ[١] هذه العبارة: المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك.

وكذلك اختلفوا في أن الشيء الذي يقع فيه صفة البلاغة ما هو؟

فقال أبو محمد الخفاجي: إنه الألفاظ.

وقال الشيخ: هو المعاني، وهذه عبارته: «معلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع فيه التصوير، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار، وكما أنه محال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم، وجودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام، أن تنظر في مجرد معناه، كما فضلنا خاتمًا على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فضة ذاك أنفس، لم يكن ذلك تفضيلًا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتًا على بيت من أجل معناه، ألا يكون ذلك تفضيلًا له من حيث إنه شعر وكلام»، انتهى كلامه.

قلت: أما القول برجوع الفصاحة إلى المعنى، فلا شك في سقوطه؛ لما تقدم من رجوعها إلى الألفاظ مفردة ومركبة.

وأما البلاغة: فإن أرادوا أنها ترجع إلى المعاني، لا باعتبار أنها مدلولات الألفاظ، فساقط أيضًا؛ لما قاله الجاحظ: «وإن أرادوا أنها ترجع إليها باعتبار أنها

(١) انظر كتاب الحيوان ٣/ ١٣١، ١٣٢.

مدلولات الألفاظ، هو الذي أردناه؛ لأنها في الحقيقة تنظيم ألفاظ مخصوصة بمعانى مخصوصة، وينعكس بأن يقال: تنظيم معاني مخصوصة بألفاظ مخصوصة، ولذلك تارة يوصف الكلام بالبلاغة فيقال: هذا كلام بليغ، وأخرى يوصف المعنى بها فيقال: معنى بليغ».

وأما الموضوع، فلم يصب القائلان فيه:

«أما أبو محمد، فلأن الألفاظ هي موضوعات العلوم العربية كلها، حتى اللغة كما تقدم، ولم يميز موضوع بعضها على بعض على وجه تقدم.

وأما الشيخ، فلأن موضوع كل علم، ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وليس أحوال اللفظ المبحوث عنها في علم البلاغة عوارض ذاتية للمعاني، بل للكلام، فإن صاحب هذه الصناعة يبحث عن أحوال تجعل الكلام فصيحًا بليغًا، كما أن النحوي يبحث عن أحوال تجعله صحيحًا. فالكلام هو موضوع العلوم العربية باعتبارات تقدّم ذكرها، ما عدا علم التصريف، فإن موضوعه الكلمات المفردة كما تقدم.

إشارة إلى فصاحة المتكلم وبلاغته:

فصاحة المتكلم: هي هيئة راسخة في نفسه يقدر بها على تعبيره عن مقصوده بحسب مقتضى الحال بلفظ فصيح.

فالهيئة جنس دخل فيه غير الفصاحة من الهيئات النفسية.

وقلنا: راسخة؛ لتخرج الهيئة غير الراسخة، لأنها لا تكون فصاحة.

وقلنا: في نفسه، لتخرج الهيئات غير النفسانية.

وقلنا: يقدر، ولم نقل: يعبر؛ ليشمل حالتي النطق والسكوت، فإن الفصيح فصيح وإن لم يتكلم.

وقلنا: بلفظ فصيح؛ ليدخل فيه المفرد والمركب؛ لعدم اختصاص الفصاحة بالكلام.

وبلاغة المتكلم: هي هيئة راسخة في نفسه يقدر بها على تأليف كلام بليغ.

وإنما قلنا: كلام ولم نقل: لفظ؛ لاختصاص البلاغة بالكلام كما تقدَّم، ونظير الفصيح والبليغ في اشتراكهما بين الكلام والمتكلم، الصادق والكاذب، إلا أن الأولين بينهما عموم وخصوص مطلق كما تقدم، وبين الأخيرين مقابلة التناقض؛ لأن الصدق: هو الخبر المطابق للواقع. والكذب هو الخبر غير المطابق، ولا واسطة بينهما على الصحيح المجمع عليه اليوم.

وقال الجاحظ: الصدق: هو الاعتقاد مع المطابقة، والكذب: هو الاعتقاد مع عدمها، فيكون المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد، لا يكون صادقًا ولا كاذبًا. واحتج بأن الله تعالى أثبت كذب من قال من المنافقين: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنَافِقون: الآية ١] مع أنه مطابق بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنَافِقون: الآية ١] وأن عائشة نفت الكذب عمن أخبر بخبر غير مطابق؛ لعدم اعتقاده، فقالت:

«إنه ما كذب ولكنه وهَم».

وبأن الكفار جعلوا الجنة قسيمة لافتراء الكذب، فقالوا: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: الآية ٨] وقسيم الشيء لا يكون منه.

والجواب عن الأول: بأن الله إنما كذبهم لعدم جريهم على مقتضى الخبر الصادق، وهو الاعتقاد وما يتبعه. كما يكذب سماع من ادّعى سماع حكم السلطان ولم يعمل بمقتضاه.

وعن الثاني: أنها أرادت نفي تعمد الكذب، لا نفي مطلق الكذب.

وعن الثالث: أنهم لم يجعلوا الجنة قسيمة لمطلق الكذب، بل لتعمده، فيكون القسيمان كاذبين على زعمهم.

الفن الأول
في علم المعاني

يشتمل على مقدمة، وأركان ثمانية.

المقدمة: علم المعاني: علم مستخرج من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع، كما أن النحو: علم مستخرج من الأعراب المتكلمين كلامًا صحيحًا بالطبع، ولذلك صار العلماء الذين تناولت موضوعات علومهم بحث الطبيعة تلامذة للطبع.

وتساهل السكاكي في قوله:

علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب الكلام.

والمقصود منحصر في ثمانية أشياء:

أ ـ أحوال الإسناد الخبري.

ب ـ أحوال المسند إليه.

ج ـ أحوال المسند.

د ـ أحوال متعلقات الفعل.

هـ ـ القصر.

و ـ الإنشاء.

ز ـ الفصل والوصل.

ح ـ الإيجاز والإطناب.

وإنما لم يذكر أحوال المركب الإضافي والوصفي؛ لأن الموضوع هذا العلم: الكلام، وليسا كذلك، وأيضًا لا يتوارد عليهما أحوال يتغير المعنى بها. وأما أحوالهما، لا بحسب المعنى من الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والإضمار والإظهار، والذكر والحذف، فيبحث عنهما النحوي.

الركن الأول
في الإسناد وما يعرض له

إشارة إلى الإسناد:

هو نسبة مقومة للمركب يفاد بها المخاطب.

فالنسبة جنس يدخل تحتها نسب التراكيب اللفظية كلها.

وقيد التقويم؛ ليخرج النسبة التعلقية، فإنها أيضًا يفاد بها المخاطب، لكنها غير مقومة، وإلا لزم أن تكون لكلام واحد صورتان في نحو: ضرب زيد عمرًا، وليس كذلك؛ لأن الكلام يتعدد بتعدد صوره، وصورة النسب المقومة.

وقيد الإفادة؛ ليخرج المركب الإضافي والوصفي، فإنهما للتميز بهما للإفادة، لسبق علم المخاطب بهذين.

ونسبة تخصيصه بالخبري، قلنا: ولا تكون معلولة للفظ؛ ليخرج الإسناد الإنشائي؛ فإن نسبته معلولة للفظ، ولذلك لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه بالزمان.

وإنما قلنا: يفاد بها المخاطب، ولم نقل: يفاد بها علم المخاطب؛ ليدخل فيه نحو قولك لعمرو العالم بكون زيد عنده: «زيد عندك» ليعلم أنك تعلم بكونه عنده.

وقد ينزل العالم بالخبر منزلة الجاهل به، إذا لم يأت بمقتضى الخبر، كما يقال لمن يعلم بمجيء الأمير ولم يتهيأ لملاقاته: «جاء الأمير»، والسر فيه أن لكل شيء كمال، وكمال العلم بمضمون الخبر حصول مقتضاه، فإذا لم يحصل، لم يحصل كمال العلم، فيلقى عليه الخبر، وإن كان عالمًا علمًا ناقصًا؛ طلبًا لكمال العلم ومقتضاه.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: الآية ١٧] فإن كمال الرمي الإصابة، ولم تكن الإصابة من رسول الله؛ بل من الله، فنفى عنه كمال الرمي بعد إسناد الرمي الناقص إليه، والكمال إلى نفسه.

أوهام وتنبيهات:

ذهب كثير من علماء العربية إلى أن استفادة الإسناد وغيره من معاني المركبات، من المركبات بالعقل لا بالوضع. قالوا: وإلا لتوقف فهمه على العلم بالوضع، وليس، فليس.

بيان بطلان اللازم: أن الأعجمي الذي لم يعرف شيئًا من الأوضاع العربية إذا عرّفناه معاني المفردات ثم ألّفناها، فإنه يعرف معنى صورة التركيب من غير أن نعرّفه.

وهذا وهم؛ لأنا نمنع قوله إنه يعرف الإسناد أو غيره من غير التعريف، وذلك أن مفردات معينة ولتكن «غلام، خياط، عالم» يمكن أن تركب ثلاثة أنواع من التركيب:

الأول: الإضافي، بأن يضيف غلام إلى الخياط، وخياط إلى العالم.

الثاني: الوصفي، بأن نصف الغلام بالخياط والعالم.

الثالث: الإسنادي، بأن يضيف غلام إلى الخياط ويجعله مبتدأ وعالم خبره، وكل واحد من هذه المركبات له هيئة يمتاز بها عن صاحبيه، وتلك الهيئة تدل على معناه المختص به. فالأعجمي إن عرّفناه تلك الهيئات، فقد عرفناه الوضع وإلا امتنع فهمه لمعانيها، فتكون هيئة التركيب الإسنادي موضوعة لمعنى الإسناد، وكذلك الهيئتان الأخريان موضوعتان لمعناهما.

وقال المعاصر: «بهذه العبارة سمي الإسناد عقليًا؛ لاستناده إلى العقل دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، فلا يصير «ضرب» خبرًا عن «زيد» بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلًا له، وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة، أن «ضرب» لإثبات الضرب، لا لإثبات الخروج: وأنه في زمان ماضي، وليس لإثباته في زمان مستقبل، وأما تعيين من يثبت له فإنه يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين، ولو كان لغويًا لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا: «خط أحسن مما وشّى الربيع» من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر، حكمًا بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحي القادر دون الجماد، وذلك مما لا يشك في بطلانه.

وهذا أيضًا وهم؛ لأنه يجب أن يقاس كل واحد من الهيئات التركيبية في كل واحد من مفردات الأجناس؛ ليزول الاشتباه، فإن الواضع كما وضع كل واحد من

ألفاظ الأجناس لحقيقة كلية، ولم يتعرض للجزئيات المندرجة في تلك الحقيقة كذلك وضع كل واحد من الهيئات التركيبية الكلية لمعناها الكلي، من غير أن يتعرض لجزئيات تلك الهيئة. فكما أن إطلاق أسماء الأجناس على الجزئيات المندرجة تحتها لم يخرج عن وضع الواضع ولا يستند إلى العقل، ويقال: إن إطلاق - رجل - مثلًا على - زيد وعمرو - بالوضع لا بالعقل، كذلك يقال: إن إطلاق الهيئة الإسنادية على إسناد - ضرب - إلى - زيد - بالوضع لا بالعقل، كيف ولو كان بالعقل لجاز أن يستفاد معنى الإسناد من هيئة التركيب الإضافي والوصفي وبالعكس، ولكنه ليس فليس.

قوله: لو كان لغويًا لكان حكمنا... إلى آخره.

قلنا: الواضع لم يضع الهيئة الإسنادية مثلًا لإسناد أي شيء كان إلى أي شيء كان، بل الإسناد صفة شيء في نفس الأمر أو بحسب اعتقاد المتكلم إلى ذلك الشيء وإذا أسند إلى غيره كان مجازًا، فالوشي ليس صفة للربيع، لا في نفس الأمر ولا في اعتقاد المتكلم، حتى يكون حقيقة؛ بل لغيره، إلا أنه يقع فيه فيكون مجازًا من باب إسناد الفعل إلى ظرفه، وما المانع أن تكون اللغة أوجبت أن لا يكون الفعل إلا من الحي القادر؟ وما الدليل على بطلانه؟ إذ ليس الحكم ضروريًا حتى يكتفي بقوله مما لا يشك في بطلانه.

إشارة: يعرض للإسناد باعتبار المطابقة وعدمها أربعة أقسام:

أ - أن يطابق الواقعَ واعتقادَ المتكلم، كقول المحقّ: أنبت الله البقل.

ب - أن يطابق الواقع دون اعتقاده، كقول الأشعري: فعل زيد كذا.

ج - أن يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الأشعري أيضًا: الله خالق الأفعال كلها.

د - أن لا يطابق شيئًا منهما، كالأقوال الكاذبة العريّة عن الاعتقاد.

ويعرض له أيضًا باعتبار الوضع وعدمه، كونه حقيقيًا ومجازيًا:

فالحقيقي: إسناد صفة شيء في نفس الأمر أو بحسب اعتقاد المتكلم إلى ذلك الشيء، وينقسم إلى الأقسام الأربعة المذكورة.

والمجازي: إسنادها إلى غير ذلك الشيء لعلاقة بينهما.

فإسناد الفعل أو ما يضاهيه إلى فاعله أو مفعوله نحو: ضَرب زيد. وضُرب عمرو، حقيقة.

وإلى المتعلق مجاز، كقولهم في المفعول ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحَاقَّة: الآية ٢١] و﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطَّارق: الآية ٦].

وفي الفاعل: سيل مُفعَم.

وفي المصدر: شعرٌ شاعر.

وفي الزمان: نهارُه صائم، وليلهُ قائم.

وفي المكان: طريقٌ سائر، ونهرٌ جار.

وفي السبب: بنى السلطان مدينة.

وفي المحل: كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزلزلة: الآية ٢] وجميع الأفعال المسندة إلى الإنسان في القرآن الكريم من هذا القبيل عند الأشعري.

ولصيرورة الإسناد بسبب الاعتقاد حقيقة وإن لم يطابق الواقع، جاز أن يكون إسناد واحد حقيقة ومجازًا بالنسبة إلى قابلين. يقول الحماسي(١): [المتقارب]

أشاب الصغيرَ وأفنى الكـ ... ـبيرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِيّ

إن كان من الدهري، فهو حقيقة؛ لاعتقاده أن الإشابة والإفناء من الدهر، وإن كان من المحق، فهو مجاز؛ لعدم مطابقته الواقع، ولا اعتقاده.

وأما قول أبي النجم(٢): [الرجز]

قد أصبحتْ أمُ الخيار تَدَّعي ... عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصْنَعِ

مِنَ أنْ رأتْ رأسي كرأس الأصلعِ ... مَيَّز عنه قُنزعًا عن قُنْزُعِ

جَذْبُ الليالي أبطئي، أو أسرعي

فلا شك أنه مجاز، لقوله بعد ذلك:

أفناه قِيل الله للشمسِ أطلُعي ... حتى إذا وَاراك أفْقٌ فارجِعي

---

(١) البيت للصلتان العبدي في ديوان الحماسة ص ٥٣٦، وبلا نسبة في الشعر والشعراء ص ٣٣٣، والكامل ص ٥٤٠.

(٢) الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص ٢٨١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩، والدرر ٢/ ١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٠، والكتاب ١/ ٨٥، والمحتسب ١/ ٢١١، ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٠١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٧٦، والخصائص ٢/ ٦١.

ولاعتقاد السكاكي والمعاصر أن دلالة المركب على معناه عقلي قسّما الإسناد أو الكلام[١] إلى حقيقة عقلية ومجاز عقلي، وقد عرفتَ فساده.

إشارة: يعرض للإسناد المجازي باعتبار طرفيه أربعة أقسام:

أ ـ أن يكون طرفاه حقيقة كقولك أنبت الربيع العشب. قال الشاعر[٢]: [الرجز]

فَـنـام لـيـلي وتَـجـلَّى هَـمِّـي

وقال آخر[٣]: [الطويل]

شَـيَّـب أيـامُ الـفـراقِ مـفـارقـي

وقال آخر[٤]: [الطويل]

ونمتُ وما ليلُ المَطيّ بنائمِ

ب ـ أن يكونا مجازين، كقولك: أحياني اكتحالي بطلعتك، وأحيا الأرضَ شبابُ الزمان.

ج ـ أن يكون المسند إليه مجازًا دون المسند، كقولك: أنبت العشبَ شبابُ الزمان.

د ـ أن يكون المسند مجازًا دون المسند إليه، كقولك: أحيا الأرضَ الربيع وأحيتني رؤيتك. ومنه قولُ المتنبي[٥]: [الطويل]

وتُحْيِـي له المالَ الصوارمُ والقَنا ويقتل ما يحيى التّبسُّمُ والجَدَا

---

(١) عند السكاكي الحقيقة والمجاز صفتا الكلام، وعند المعاصر صفتا الإسناد، ولذلك قال: الإسناد أو الكلام (حاشية الأصل).

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٤٢، والمحتسب ٢/ ١٨٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٠٢، والمقتضب ٣/ ١٠٥.

(٣) عجز البيت:

وأنـشـزن نـفـسـي فـويـق حـيـث تـكـون

والبيت لجميل بن معمر في ديوانه ص ١٢٧.

(٤) صدر البيت:

لقد لمتنا يا أم غيلان في السُّرى

والبيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٥، والكتاب ١/ ١٦٠، ولسان العرب (ربح)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٦٠، والإنصاف ١/ ٢٤٣، وتخليص الشواهد ص ٤٣٩، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٢، والمحتسب ٢/ ١٨٤، والمقتضب ٣/ ١٠٥.

(٥) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ١٢٤. والصوارم: السيوف، والقنا: الرماح. والجدا: العطاء. أي: سيوفه تجمع المال وكرمه يفرقه.

ولا بد للإسناد المجازي من قرينة وهي:

إما عقلية: وهي استحالة صدور المسند من المسند إليه، كقولك: محبتك جاءت بي إليك.

أو عادية، نحو: بنى الخليفة المدينة، وكسا الوزير الكعبة.

أو اعتقادية، كقول الحماسي[1]: [المتقارب]

أشاب الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغداة ومرُّ العَشِيّ

إذا كان القائل موحِّدًا.

أوهام وتنبيهات:

قال السكاكي[2]: الحقيقة العقلية: هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكْم، قال: وإنما قلت: ما عند المتكلم دون أن أقول: ما عند العقل ليتناول كلام الجاهل إذا قال: شفى الطبيبُ المريض، رائيًا شفاء المريض من الطبيب؛ لأنه غير مفيد لما في العقل.

قال: «والمجاز: هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض، قال: وإنما لم أقل خلاف ما عند العقل؛ لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل، أو جاهلٌ غيره: أنبت الربيع البقل، رائيًا إنباته من الربيع، فإنه لا يسمي كلامه ذلك مجازًا وإن كان بخلاف العقل ولئلا يمتنع عكسه مثل: كسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، وليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند.

وإنما قلت: لضرب من التأول؛ ليخرج الكذب، فإنه لا يسمى مجازًا مع كونه مفيدًا خلاف ما عند المتكلم.

وإنما قلت: إفادة للخلاف لا بواسطة وضع؛ ليخرج المجازي اللغوي في صورة وهي إذا ادّعى أن (أنبت) موضوع لاستعماله في القادر المختار[3].

---

(١) تقدم البيت مع تخريجه قبل قليل.

(٢) السكاكي: هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي الخوارزمي الحنفي الأديب الشهير بالسكاكي ولد سنة ٥٥٥ هـ، وتوفي سنة ٦٢٦ هـ، له: «مفتاح العلوم في النحو والأدب والاشتقاق والمعاني والبيان» (كشف الظنون ٦/ ٥٥٣).

(٣) انظر مفتاح العلوم ص ١٨٦.

وأورد المعاصر على طرد حد الحقيقة بنحو: الإنسان حيوان؛ لصدق الحد عليه وليس بحقيقة ولا مجاز، وعلى عكسه بكلام يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق سببًا منها، وهي الأقوال الكاذبة مع كونهما حقيقيتين عقليتين.

وعلى حد المجاز بالمنع من بطلان طرده بما ذكر؛ لخروجه بقوله لضرب من التأول من بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر، ولذلك قال عبد القاهر(١):

«الحقيقة العقلية: كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقعٌ موقعه». فقوله ـ في العقل ـ تفسير لقوله: على ما هو عليه.

قلت: كلامه صحيح، لكن نقضه بنحو «الإنسان حيوان» ليس بشيء؛ لأن الكلام لا يخلو من كونه حقيقة أو مجازًا، ولصدق ما ذكرناه من حد الحقيقة عليه، نعم كان ينبغي للسكاكي أن يقول في حد المجاز: بدل الكلام المفاد به، على تقدير أن يكون الموصوف بالمجاز هو اللفظ الدال على الإسناد بالعقل المفاد به، ليكون حسنًا قريبًا؛ لأن الاستقراء دلّ على أن الإسناد المجازي ليس إلا في الأفعال، وهذه كثيرة جدًّا، وخصوصًا على رأي الأشعري، فإن جميع الأفعال المذكورة في القرآن المسندة إلى الإنسان عنده من هذا القبيل؛ لأنه لا فاعل عنده سوى الله. وأما أمثلته على رأي المعتزلي في القرآن فكثيرة أيضًا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: الآية ٢] نسب الزيادة، والتي هي فعله تعالى إلى الآيات لكونها سببًا.

وقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المُزمّل: الآية ١٧] نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزّلزلة: الآية ٢] فإنه أسند الفعل إلى محله لا إلى فاعله. هذا في الأخبار.

وأما الإنشاء فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ [هود: الآية ٤٤].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: الآية ٣٦].

(١) عبد القاهر: هو عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني أبو بكر الشافعي، الأديب النحوي، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ، من تصانيفه: «أسرار البلاغة». (كشف الظنون ٥/٦٠٦).

وقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّي صَرْحًا﴾ [القصص: الآية ٣٨].

وللسكاكي هنا سهو آخر، وذلك أنه نفى المجاز العقلي في الكلام رأسًا وزعم أن ما ورد منه فهو في سلك الاستعارة بالكناية، وجعل الربيع في (أنبت الربيع البقل) استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة. وجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم، وليس بشيء؛ لأن قولهم: زيد نهاره صائم، وليله قائم، من الإسناد المجازي، ولو كان المراد من نهاره وليله هو زيدًا، لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهو محال. وأيضًا يلزم ألا يكون الأمر في قوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القَصَص: الآية ٣٨] و﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: الآية ٣٦] متوجهًا إلى هامان، وهو محال؛ لأن النداء مختص به. ويلزم أيضًا أن يكون هذا التركيب في «أنبت الربيع البقل» و«سرتني رؤيتك» متوقفًا على الإذن الشرعي؛ لأن الربيع والرؤية حينئذٍ كنايتان عن الله تعالى، وأسماؤه تعالى توقيفية.

وأما ما أورده عليه المعاصر، ما معناه: أنه جعل الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين من علم البيان، وليس منه؛ لأن الحقيقة والمجاز في الإسناد من عوارضه، ويتغير المعنى بتغيرهما، فيكون من مسائل علم المعاني، ففيه نظر يُعلم في معرفة موضوع علم البيان.

إشارة إلى توكيد الإسناد:

من عوارض الإسناد أن يؤكد إذا عَرض للمخاطب الترددُ فيه أو الإنكار، أو عرض للإسناد قوة العلم به فيقتصر على «زيد عالم» إذا خلا الإسناد عن هذه العوارض، ويسمى هذا الخبر ابتدائيًا.

وإن كان مترددًا فيه يقول: «لزيد عالم» ويسمى خبرًا طلبيًا.

وإن تجاوز عن التردد إلى ظن خلافه يقول: «إنّ زيدًا عالم».

وإن تجاوز إلى الجزم في الإنكار يقول: «إن زيدًا لعالم».

وإن بالغ في الإنكار يقول: (والله إن زيدا لعالم) ويسمى خبرًا إنكاريًا. وهذا هو مقتضى اللغة العربية، ومصداقه قوله تعالى:

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَـٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَـٰنُ مِن

شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس: الآيات ١٣-١٦]؛ لأنهم قالوا في المرة الأولى عند مطلق الإنكار: إنا إليكم مرسلون. وفي الثانية عند مبالغة الإنكار: «إنا إليكم لمرسلون»، فزاد في التأكيد، والإنكار الفعلي كالقولي في ذلك، ولذلك قال تعالى:

﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: الآيتان ١٥، ١٦] فإنَّ أعمالهم الطالحة الضارة فيما بعد الموت، إنكارٌ بالفعل للموت، وإنما لم يؤكد البعث بغير تأكيد واحد وإن اختُلف فيه، بخلاف الموت؛ لعدم إنكار المخاطبين إياه، أو لأن الأمر والنهي والوعد والوعيد بعد تأكيد الإخبار بالموت يستلزم البعث، فاستغنى عن زيادة التأكيد. ولذلك قال أيضًا: (تُبعثون) ولم يقل (مبعوثون)؛ لأن دلالة الفعل على حدوث المصدر، ودلالة الاسم على ثبوته، والثبوت أقوى من الحدوث. ولذلك أيضًا قال: (لميتون) ولم يقل: (لتموتون).

وقد يُجعل توهم الإنكار، أو العلم به مقام الإنكار القولي:

أما الأول فكقول بشار[١]: [الخفيف]

بَكِّرا صاحبيّ قبلَ الهجير   إنَّ ذاكَ النجاحَ في التبكيرِ[٢]

فإنه لما قال: بكرا، توهم أن قائلًا أنكر ترجيح التبكير على عدمه، فعلله وأكّده بقوله: إن ذاك النجاح في التبكير، ورُوِيَ أن خلف الأحمر[٣] قال له: لو قلت: بكرا فالنجاح في التبكير، لكان أحسن، فقال: «إني بنيتها أعرابية ولو قلتُ بكرا فالنجاح لكان من جنس كلام المولّدين» فقام خلف وقبل ما بين عينيه.

وكذلك قول بعض العرب[٤]: [الرجز]

فغنّها وهيَ لكَ الفِداءُ   إنَّ غناءَ الإبلِ الحُداءُ

وأما الثاني، فكقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: الآية ٣٧]، وقوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: الآية ٥٣].

---

(١) البيت في ديوان بشار ص ١٧٠.   (٢) الهجير: الحر الشديد.

(٣) خلف الأحمر: هو خلف بن حيان، أبو محرز البصري المعروف بخلف الأحمر، توفي سنة ١٨٠ هـ. (كشف الظنون ٥/٣٤٨).

(٤) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٦٤، ١٠٤٧.

والأَوْلى أن يجعل هذا النوع من التأكيد قسمًا آخر، وهو أن يكون الخبر صادرًا عن العلم اليقيني المانع من النقيض، لا باعتبار تردد المخاطب أو إنكاره. وهذا في الإثبات.

وأما النفي، فيقول في الخبر الابتدائي: (ليس زيد منطلقًا).

وفي السؤالي: ليس زيد بمنطلق؟

وفي الإنكاري: (والله ليس زيد منطلقًا أو بمنطلق).

وكذلك حكم «ما» التي بمعنى ليس.

وأما حكم الخبر الفعلي:

فنقول في الابتدائي: (ما ينطلق زيد).

وفي السؤالي: (ما إن ينطلق زيد؟).

وفي الإنكاري: (والله ما إن ينطلق زيد).

والله أعلم بالصواب.

الركن الثاني
في أحوال المسند إليه

إشارة مما يعرض للمسند إليه: الحذف لداعي الاختصار وعدم مانع الالتباس بوجود قرينة لفظية أو معنوية، ثم الداعي يقوَى لأسباب:

منها: أنه إذا أبهم المسند إليه بالحذف، حصل للنفس ألم لجهلها به، وإذا التفتت إلى القرينة تفطنت له، فيحصل لها اللذة بالعلم به، واللذة الحاصلة بعد الألم أقوى من اللذة الحاصلة ابتداء.

ومنها: أنه لو ذكر المسند إليه مع المسند، انتقل الذهن من اللفظ إلى معناه من غير تجشم كسب، فلا تحصل للنفس لذة ولا ذوق بإدراك معناه. وأما إذا حصل لها شعور ما بمعناه بواسطة ذكر المسند ثم نهل شعورها به(١) بشعور الخصوصية بالقرينة، حصل لها نوع اكتساب شبيه باكتساب التصور بالقول الشارح، فيزداد الكلام حسنًا، والنفس لذة.

ومنها: أن الشيء - المسند إليه - إذا بلغ نهايته في أوصافه المحمودة أو المذمومة، تُرِك ذكره، واقتصر على ذكر تلك الصفة أو الأوصاف، إيماء إلى أنه لا يشاركه فيها أحد فيذكر لامتيازه عنه، فإذا اجتمعت هذه الأسباب في شيء واحد، ازداد الكلام حسنًا وبلاغة، والنفس لذة وذوقًا، وإن لم يهتد إلى سببه إلا ذو طبع سليم، وعقل مستقيم. ومن ذلك قول الشاعر(٢): [الطويل]

أضاءتْ لهمْ أحسابُهُمْ ووجوهُهم ... دُجى الليلِ حتّى نظَّم الجزعَ ثاقبهْ
نجومُ سماءٍ كلما انقضّ كوكب ... بدا كوكبٌ تأوِي إليه كواكبُهْ

---

(١) نهل شعورها به: قوي واشتد.

(٢) البيتان لأبي الطمحان القيني في الأغاني ١٣/ ٩، وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٧، وتخليص الشواهد ص ٢٠٢، وخزانة الأدب ٨/ ٩٥، ٩٦، وديوان المعاني ١/ ٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٩٨، وكتاب الصناعتين ص ٣٦٠، ولسان العرب (خضض)، والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٧، وهما للقيط بن زرارة في كتاب الحيوان ٣/ ٩٣، والشعر والشعراء ص ٧١٥.

وقول الآخر[١]: [الطويل]

سأشكر عمرًا إن تراخت منيتي أياديَ لم تُمننْ وإنْ هي جلَّتِ
فَتًى غيرُ محجوبِ الغنى عن صديقهِ ولا مُظهرُ الشكوى إذا النعْلُ زلّتِ

وقول الآخر[٢]: [الخفيف]

قال لي: كيف أنت؟ قلتُ: عليلُ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ

ومنه قول رجل من العرب فقير طلب من ابن عمه شيئًا فمنعه، وقال: لِمَ أعطيك مالي وأنت تنفقه فيما لا يعنيك؟. والله لا أعطيتك، فلما اجتمع قومه في ناديهم شكاه إليهم وذمه، فوثب إليه ابن عمه ولطمه، فأنشأ يقول[٣]: [الطويل]

سَريعٌ إلى ابن العَمّ يَلْطِمُ وجهَهُ وليس إلى داعِي النّدَى بسريع
حريصٌ على الدنيا مضيّعٌ لدينهِ وليس لِمَا في بيتِه بمضِيع

وفي القرآن: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨]. وقوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴿١١﴾﴾ [القارعة: الآيتان ١٠، ١١].

إشارة إلى ذكر المسند إليه:

ذكره إما لعدم القرينة الدالّة عليه مع أصالته، كقول الشاعر[٤]: [الكامل]

الله أنجحُ ما طلبتَ به والبِرّ خيرُ حقيبةِ الرحْلِ

وقول الآخر[٥]: [الكامل]

والنفسُ راغبَةٌ إذا رغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ

---

(١) البيتان لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٥، ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٥١، ولأبي الأسود الدؤلي أو لمحمد بن سعيد أو لعبد الله بن الزبير في سمط اللآلي ص ١٦٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٧٤.

(٢) البيت بلا نسبة في معاهد التنصيص ١/ ١٠٠.

(٣) البيتان للأقيشر الأسدي في تحرير التحبير ١/ ١١٦، والدر النفيس ١/ ١٨.

(٤) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٣٨، وأساس البلاغة (حقب)، وتاج العروس (حقب).

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر ٣/ ١٠٢، وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٩٣، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢، ومغني اللبيب ١/ ٩٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠٦.

أو لضعف القرينة كما سيأتي، أو لغباوة المخاطب، أو لزيادة الإيضاح والتقرير، أو لزيادة المدح أو الذم، كما في الأسامي المحمودة أو المذمومة، أو لكون المقام مقام الإطناب والبسط.

قال السكاكيّ والمعاصر[1]: ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى:

﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: الآية ١٨] قالا: ويدل على أنه مقام الإطناب: أن موسى عليه السلام زاد على الجواب - لأن السائل إنما يطلب الماهية، فيكفيه أن يقول: هي عصاي؛ لأنها هي التي تقع في جواب ما هو دون غيرها من الأوصاف المذكورة.

وفيه نظر وبحث؛ وذلك أنّا نمنع أن موسى أتى بالجواب، فضلًا عن زيادته عليه؛ لأن السؤال وقع عن العصا المشخصة، ولذلك قال: وما تلك بيمينك؟ فشخصها بيمينك، وتلك العصا نوعها منحصر في شخصها؛ لأنها كانت لها روحانية فتتشكل بأشكال مختلفة تتميز بها عن غيرها من العصي، وموسى عليه السلام لم يأت في الجواب بهذا المميز، فما أجاب بتمام الماهية، بل ببعضها، فيجري مجرى مَن يسأل عن الشمس، فيجاب بالكوكب، ولم يذكر القدر المميز؛ وذلك لعدم علمه بالمميز، ولما كان غرض الباري تعالى بهذا السؤال إفادته حقيقة ما في يده، أفاده ذلك بالمشاهدة، فقال: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [طه: الآيتان ١٩، ٢٠] ويدل على أن الغرض إفادته ذلك، ما أعطاه من الآيات: أنه عطف عليه قوله: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾﴾ [طه: الآية ٢٢].

إن قالا: فرضنا أن موسى لم يعرف حقيقة ما في يده، واعتقد أن حقيقتها هي الصورة المشاهدة دون الروحانية المعقولة، فلم لم يكتف بقوله: (عصاي) وزاد على الجواب؟

قلنا: إنه عليه السلام بنى على ظاهر السؤال، فإن من يسأل عن الشخص لا بد أن يسأل أيضًا عن النوع إذا أجيب به؛ لأن النوع عند الحس أخفى من الشخص، فأجاب عن الشخص بقوله: (عصاي) وعرَّف النوع، أي: العصا بقوله: أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي، فعرفها بعوارضها الظاهرة.

(١) انظر مفتاح العلوم ص ٩٥.

والحق أنه ليس ذكر المسند إليه في الآية لكون المقام مقام الإطناب، بل لضعف القرينة، فإن المذكور لم يتعين للجواب إلا بذكر المسند إليه، إذ لو حذف لفظة (هي) واكتفى بالمسند لاشتبه، وظن أن عصاي مبتدأ، وما بعده خبره، ولا يكون جوابًا حينئذٍ، فتبين بهذا البيان أن الآية ليست من باب الإطناب، ولا المقام مقامه، فليطلب الإطناب في موضع آخر.

إشارة إلى تعريف المسند إليه:

فائدة تعريفه إجمالًا: أن المعرفة أخص من النكرة، وكلما كانت أخص، كانت أتم دلالة على المراد؛ لكونه أقل احتمالًا لغير المراد من النكرة.

وأما التفصيل؛ فإن كان بالإضمار، فلعين الفائدة الإجمالية؛ لكون المضمرات أعرف المعارف، ولكون المقام مقام الإضمار.

أما التكلم، فكقول بشار(١): [البسيط]

أما المرعَّثُ لا أخفي على أحدٍ ... ذَرّتْ بي الشمسُ للقاصِي وللدَّاني(٢)

سمي بالمرعث؛ لقرط كانت في أذنه في صغره.

وأما الخطاب فكقول الحماسية(٣): [الطويل]

وأنتَ الذي أخلَفْتني ما وعَدْتَنِي ... وأشْمتَّ بي مَنْ كان فيك يَلومُ

وأما الغيبة فكقول الآخر(٤): [الوافر]

مِنَ البِيضِ الوجوهِ بني سِنَان ... لَوَ انَك تستضيءُ بهِمْ أضاؤوا

هُمُ حَلُّوا من الشرفِ المُعلَّى ... ومن حسب العشيرةِ حيث شاؤوا

وإن كان بالْعَلَمية(٥)، فلتعظيمه بأن يكون كنية محمودة.

---

(١) البيت في ديوان بشار ١/ ٧٥.

(٢) المرعَّث: الذي يلبس الرعثة، أي القرط في أذنه.

(٣) البيت لمعشوقة ابن الدمينة في ديوانه ص ٤٢، ولأميمة امرأته في الأغاني ١٧/ ٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨١، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/ ٣٧٠، والحيوان ٣/ ٥٥، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٤.

(٤) البيتان لأبي البرج القاسم بن حنبل في بغية الوعاة ١/ ٨٣.

(٥) إن كان بالعلمية: أي إن كان تعريف المسند إليه بالعلمية.

أو إهانته، بأن تكون مذمومة، كقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المَسَد: الآية ١] (أي جهنمي).

أو لكونه معظمًا في نفس الأمر، أو في اعتقاد المتكلم، أو المخاطب، كقول الحماسي[١]: [الكامل]

الله يـعـلـمُ مـا تـركْـتُ قـتَـالُهـمْ حتى عَلوْا فرسي بأشقَر مُزبدِ

وإن كان بالموصولية[٢]؛ فلكونه غير معلوم إلا بالصلة، كقولك: الذي كان معك بالأمس رجل عاقل.

أو لاستهجان التصريح به، أو لزيادة التقرير، كقوله تعالى:

﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٣] فإنه أدل على تنزيه يوسف من امرأة العزيز ومن زليخا على ما لا يخفى.

أو للتفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: الآية ٧٨].

وإما لبناء الخبر، بأن تكون الصلة سببًا للخبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: الآية ٦].

أو لتعظيم شأن الخبر، نحو قول الشاعر[٣]: [الكامل]

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنَى لنا بـيـتًـا دَعـائِمـهُ أعَـزُّ وأطـولُ

قال السكاكي: وربما يُجعل ذريعةً لتحقيق الخبر[٤]، كقوله[٥]: [البسيط]

إنّ الـتـي ضـربـتْ بـيـتًـا مـهـاجـرةً بكوفةَ الجُنْدِ غَالتْ وُدّها غولُ[٦]

(١) البيت للمخزومي في المخصص ١/ ٤، وللحارث بن هشام أخي أبي جهل في ديوان الحماسة ١/ ١٨٨.

(٢) إن كان بالموصولية: أي إن كان تعريف المسند إليه بالموصولية.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، وشرح المفصل ٦/ ٩٧، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٧، ولسان العرب (كبر)، (عزز)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢.

(٤) انظر مفتاح العلوم ص ٩٧.

(٥) البيت لعبدة بن الطبيب العبشمي في ديوانه ص ٥٩، وتاج العروس (كوف)، ومعجم البلدان (الكوفة)، وشرح اختيارات المفضل ص ٦٤٦.

(٦) ضربت بيتًا: أقامته. وكوفة الجند: مدينة الكوفة. وغالت: اغتالت.

وقال المعاصر: أو لشأن آخر كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَاۚ﴾ [الأعرَاف: الآية ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٢].

والحق أن هذين داخلان في وجه بناء الخبر؛ لأن الصلة فيهما سبب للخبر.

وإن كان بالإشارة[١]؛ فلكونه أكمل تمييزًا بسبب الإشارة، كقوله[٢]: [البسيط]

هذا أبو الصقرِ فردٌ في محاسنهِ مِن نَسْلِ شيبانَ بين الضّالِّ والسلَمِ

أو لغباوة السامع حيث لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس، كقول الفرزدق[٣]: [الطويل]

أولئك آبائي، فجئني بمثلهم إذا جمعتَنا يا جريرُ المجامعُ

أو لبيان القرب والبعد والتوسط: نحو: هذا زيد، وذاك عمرو، وذلك بشْر.

أو لبيان التحقير، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٣٦]. ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: الآية ٤١].

وقول الشاعر[٤]: [الطويل]

تقولُ ودقّتْ نحرها بيمينِها أبعْلِيَ هذا بالرّحَا المتقاعس

أو للتعظيم، فيؤتى بلفظ البعيد، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البَقَرَة: الآيتان ١، ٢] أراد بعد المنزلة.

وقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٢] ولم يقل: هذا الذي، مع حضوره، لبعد منزلته في الحسن.

وإن كان باللام، يقال للام تعريفه:

إنها إما للعهد، كقوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٦] أي الذكر الذي طلبت، ليس كالأنثى التي وُهبتِ.

وأما للجنس، نحو: الرجل خير من المرأة. ومنه قول المعري: [الطويل]

والخِلُّ كالماء يُبدي لي ضمائرهُ مع الصفاء، ويُخفيها مع الكدرِ

---

(١) وإن كان بالإشارة: أي إن كان تعريف المسند إليه بالإشارة.

(٢) البيت لابن الرومي في ديوانه ٢/٤١٨. (٣) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٤١٨.

(٤) البيت للهزلول العنبري في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/٦٩٦، وبغية الإيضاح ١/٩٢.

وإما لاستغراق الجنس، بحسب الحقيقة، كقوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر: الآيتان ٢، ٣]. وقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ﴾ [الأنعام: الآية ٧٣].

وإما بحسب العرف، نحو: جمع الوالي الصاغة أي صاغة أهل بلده.

وقال المعاصر: ويجيء للعهد الذهني، كقولك: أدخلُ السوق، إذا لم يكن سوق معهود منك ومن مخاطبك. وعليه قول الشاعر(١): [الكامل]

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ ثمتّ قُلتُ لا يَعْنِيني

قال: وهذا يقرب من النكرة، ولذلك يقدر يسبني وصفًا للئيم لا حالًا.

قلت: التحقيق أن اللام موضوعة للدلالة على تعين المسمى، كما أن التنوين موضوع للدلالة على عدم تعينه، وأما كونه جنسًا، أو استغراق جنس، أو عهدًا، فإنما يستفاد من قرائن الأحوال، فإذا لم تكن القرينة، لم تخرج اللام عن دلالتها على تعين المسمى، نحو: ادخل السوق، واشتر اللحم، ومنه البيت المذكور؛ لأن المراد لئيم معين لا غير معين؛ لاستحالة مروره بغير معين، ولذلك عرَّفه.

إن قلتَ: إذا كان المراد فردًا معينًا من أفراد الجنس، فهو مسلّم. وأما إذا كان المراد جنسًا معينًا فغير مسلم، لأن دلالة الاسم عليه بالوضع كافٍ ولا حاجة إلى اللام؟

قلنا: الجنس: أي الحقيقة من حيث هو هو شيء غير مستلزم للتعيين ولا لعدمه، ولذلك يصدق على الفرد المعين، وغير المعين، فلو كان مستلزمًا لأحدهما، لاستحال حمله على الآخر؛ لئلا يلزم اجتماع النقيضين، فاسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين المعين وغير المعين، فإذا أطلق على المعيّن، فلا بد من شيء يدل

---

(١) البيت لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨، وشرح التصريح ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، والأضداد ص ١٣٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٦، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، والخصائص ٢/ ٣٣٨، والدرر ٦/ ١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩، ولسان العرب (تمم)، (مني)، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢. وهمع الهوامع ١/ ٩.

عليه، وهو اللام، ثم الذي يدل على بطلان القول بالاشتراك في لام التعريف بين المعاني المذكورة، أن الاشتراك على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا لدليل، وليس فليس.

إشارة إلى تنكير المسند إليه:

قال المعاصر: تنكيره إما للإفراد، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القَصَص: الآية ٢٠] أي فرد من الأفراد.

أو للنوعية، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧] أي نوع منها: وهو غطاء التعامي عن آياته تعالى.

ويحتملهما معًا قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النُور: الآية ٤٥] يريد: إما كل فرد من أفرادها، أو كل نوع من أنواعها.

أو للتعظيم، كقول ابن أبي السمط[1]: [الطويل]

له حاجبٌ في كل أمر يَشينه وليس له عن طالب العُرف حاجبُ

أي له حاجب أيّ حاجب، وليس له حاجب ما.

أو للتكثير، كقولهم: إن له لإبلًا، وإن له لغنمًا، أي: كثيرًا منهما.

أو للتقليل، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التّوبَة: الآية ٧٢] أي: شيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله.

وجاء للتعظيم والتكثير معًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فَاطِر: الآية ٤] أي: رسل ذوو عدد كثير.

وزاد السكاكي: أو لخلاف التعظيم[2] كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٤٦].

وردَّ المعاصر عليه: بأنه مستفاد من البناء للمرة، ومن نفس الكلمة.

---

(١) البيت لأبي الطمحان القيني في ديوان المعاني ١/ ١٢٧، ولابن أبي السمط في معاهد التنصيص ١/ ١٢٧، ولمروان بن أبي حفصة في شرح شواهد المغني ص ٩٠٩ (نقلًا عن أمالي القالي)، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٢٣٨، ومغني اللبيب ص ٥٧٧.

(٢) انظر مفتاح العلوم ص ١٠٣.

ومن أمثلة خلاف التعظيم قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريَم: الآية ٤٥].

قال الزمخشري[1]: إنما قال عذاب بالتنكير، دون عذاب الرحمٰن؛ تأدبًا مع أبيه حيث لم يصرح بوقوع العذاب ولا بتكثيره.

﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٩] يحتمل النوعية والتعظيم، أي نوعًا من الحياة، أو حياة عظيمة.

قلت: التحقيق أن النكرة بالوضع لا تدل أنها على فرد غير معين، أو جنس غير معين، كما أن المعرّف باللام يدل بالوضع على فرد معين، أو جنس معين.

وأما غير ذلك من المعاني المذكورة من قرائن الأحوال، هو باللفظ عن الاشتراك المنافي للأصل.

ثم قوله: إن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة، فيه نظر؛ لأن البناء للمرة باعتبار الكمية، وخلاف التعظيم باعتبار الكيفية، وأين أحدهما من الآخر؟ ولذلك يوصف الاسم المبني للمرة بالعظمة، فيقال: نفخة عظيمة، كما يقال: ضربة عظيمة، ولو كان خلاف التعظيم مستفادًا من البناء، لفهم التناقض.

وقوله: إن (حياة) في ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٩] يحتمل النوعية والتعظيم، فيه أيضًا نظر؛ لأن شرع القصاص يستلزم تكثير الحياة: ببقاء المقدرين القتل، ولا يستلزم تنويعه ولا تعظيمه، فيكون من باب التكثير، كما ذكره من المثال.

إشـــارة:

يوصف المسند إليه، لكون المسند إنما يسند إليه باعتبار ذلك الوصف، تعميمًا وتخصيصًا.

والتعميم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٨].

---

(١) الزمخشري: هو العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن عمر الأديب النحوي اللغوي الفقيه الشافعي الشهير بالزمخشري توفي سنة ٥٣٨ هـ. (كشف الظنون ٦/ ٤٠٢ - ٤٠٣، الأعلام ٧/ ١٧٨).

والتخصيص: كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] وذلك أن النكرة قابلة للعموم والخصوص، فعمت في الآية الأولى، لوقوعها في سياق النفي وأكد عمومها بالوصف العام، وخصت في الثانية بوصفها الخاص، وهو الإيمان.

أو للتوضيح، نحو: الجسم الطويل العريض العميق حادث.

أو للمدح، نحو: زيد العالم الزاهد بالباب.

أو للذم، نحو: جاء عمرو الفاسق اللئيم.

أو للتأكيد، نحو: مضى أمس الدابر. وقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [النّحل: الآية ٥١] فإنه لولا الوصف، لاحتمل أن يكون المراد النهي عن اتخاذ الإلـٰه، لا عن تعدده، وإثبات الآلهة، لا وحدتها، فأزال هذا الاحتمال بتأكيد الإلـٰهين بالإثنينية، والإلـٰه بالوحدة.

وهم وتنبيه:

قال السكاكي[1]: توصف النكرة بالجملة الخبرية لا الإنشائية، لأن الوصف للتمييز، والتمييز يستدعي علم المتكلم ثبوت الوصف لموصوفه دون غيره، فما لا يكون معلومًا له، لا يصح أن يكون مميّزًا بحكم، عكس النقيض، والجملة الطلبية لا يعلم المتكلم فيها حصول الوصف لموصوفه، فلا تكون مميزة.

وقال المعاصر: هذا مختص بالطلب، والإنشاء أعم منه، فيجب أن يعلل بأعم، وهكذا الوصف حكم على الموصوف، والإنشاء لا حكم فيه، فلا يقع صفة.

قلت: كان يجب على السكاكي أن يحلل الحكم هكذا: إن النسبة الوصفية يجب أن تكون سابقة على كلام المتكلم في علم المخاطب؛ ليصح أن تكون مميزة. والنسبة الإنشائية، طلبية كانت أو غيرها، لا يصح أن تكون سابقة عليه؛ لأنها معلولة له، والمعلول لا يصح تقدمه على علته، فلا يصح أن يوصف بالإنشاء.

وتعليل المعاصر ليس بشيء؛ لأنّا نمنع أن الوصف حكم على الموصوف؛ لأن الحكم يرادف الخبر، والخبر ليس بالوصف، فالحكم ليس بالوصف، وينعكس إلى أن الوصف ليس بحكم، وهو المطلوب.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٠١.

إشارة: يعرض للمسند إليه أحوال:

أن يكون واقعًا موقع غيره تجوزًا: إما بأن يكون ذلك الغير متعلقًا له، فيؤكد بإعادة معناه:

إما بلفظه: نحو زيد زيد قد ركب.

أو بمرادفه: نحو زيد نفسه أو عينه جاء.

أو يكون بعضًا منه، فيؤكد بألفاظ الشمول، وهي: كلَا وكلّ وما تتبعه، نحو: جاء الزيدان كلاهما، والزيدون كلهم، وشرطه: أنه لو لم يؤكد به، لأفاد الشمول، فلا يكون «كل» في نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣] تأكيدًا خلافًا للسكاكي(١).

ويعرض له إيهام بسبب شمول اللفظ أو اشتراكه، فيبين بعطف البيان، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، وجاء محمد أبو عبد الله.

ويعرض له زيادة الاعتناء، فيسند المسند إلى غيره ثم يجعل بدلًا عنه لحكمة تقدمت في حذف المسند إليه، ثم ذلك الغير: إما أن يكون عين معناه بغير لفظه، أو بعضه، أو خارجًا عنه متعلقًا به، وهي: الأبدال الثلاثة نحو:

جاء زيد أخوك، وسُلب عمرو ثوبه، وذهب القوم أكثرهم، وأما بدل الغلط، فلا يجيء في كلام الفصحاء.

إشارة: يعرض للمسند إليه التقدم؛ لأصالته، وكونه أهم من الخبر، أو لكونه مشوقًا إلى الخبر، فيقدم ليتمكن الخبر في ذهن السامع، كقول الشاعر(٢): [الخفيف]

والـذي حـارت الـبـرّيـةُ فـيـه ... حيـوانٌ مـسـتـحـدَثٌ مِـن جَـمـادِ

أو للتفاؤل به، نحو: سعْدٌ في دارك.

أو لتخصيصه بالخبر إذا كان ضميرًا بعد نفي، والخبر فعل، نحو: ما أنا فعلت هذا، أفاد نفيه عن المتكلم، وإثباته لغيره، قال الشاعر(٣): [المتقارب]

ومـا أنـا أسـقـمـتُ جـسـمـي بـه ... ولا أنا أضرمتُ في الـقـلـب نـارا

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٠١.

(٢) البيت لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص ١٢.

(٣) البيت للمتنبي في ديوانه ٢/١١٨.

ولأجل إفادته إثبات الفعل لغيره، لم يجز: ما أنا قمت ولا أحد غيري؛ لمناقضة المنطوق المفهوم، بل يقال إذا أريد مطلق النفي: ما قمت أنا ولا أحد غيري.

وكذا لا يقال: ما أنا رأيت أحدًا من الناس؛ لاقتضائه من حيث المفهوم أن أحدًا غير المتكلم قد رأى كل الناس، وهو محال.

ولا يقال أيضًا: ما أنا ضربت إلا زيدًا؛ لاقتضاء المفهوم: أن إنسانًا قد ضرب من عدا زيدًا من الناس.

وعلّل عبد القاهر والسكاكي[1] امتناعه بأن نقض النفي بإلّا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيدًا، وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه، وهو تناقض.

ومنع المعاصر قولهما: إن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه.

قلت: لا شك أن قولهما مغالطة؛ لكن المنع ليس كما ينبغي، بل ينبغي أن يمنع لديه التناقض؛ لأن قولهما: نقض النفي بإلا يقتضي أن يكون القائل: قد ضرب زيدًا. مبني على أن المفهوم يرجع إلى النسبة السلبية فقط.

وقولهما: إن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه، مبني على أن المفهوم يرجع إلى النسبتين معًا: أي الذي سلب عنه ضرب غير زيد، ونسب إليه ضرب زيد: لست أنا، بل هو غيري. والتناقض هو الذي يميّز النسبتين في كل شيء سوى النفي والإثبات.

وشَرط السكاكي[2] لإفادة التخصيص أن يكون المسند إليه يقدر تأخيره؛ لأنه لو قدر كونه مبتدأ، لم يفد غير تقوّي الحكم.

وهم وتنبيه:

عمّم السكاكي[3] الحكم المذكور، وحكم بأن تقديمه يفيد التخصيص وإن لم يكن الخبر فعلًا، وهو قول الزمخشري[4] أيضًا، أو لم يكن المسند إليه ضميرًا، بل نكرة وإن لم تكن منفية.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٢٥.
(٢) انظر مفتاح العلوم ص ١١٩.
(٣) انظر مفتاح العلوم ص ١١٩.
(٤) انظر الكشاف ٢/ ٣٣١.

ومثّل للأول بقوله تعالى حكاية: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هُود: الآية ٩١] أي: العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت؛ لكونهم من أهل ديننا، ولذلك قال لوط في جوابهم: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هُود: الآية ٩٢].

ومثّل للثاني بقولهم: (شَرٌّ أهرَّ ذا ناب) أي: (ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ) وفي الحكمين نظر:

الأول: فلأن الذي يدل على أن رهطه هم الأعزّة قولهم: ولولا رهطك لرجمناك، لا قولهم: وما أنت علينا بعزيز.

وأما الثاني: فلأن التخصيص مستفاد من إسناد الفعل إلى جنس الشر، أي: المهر من جنس الشر لا من جنس الخير، لا من تقديم المسند إليه، وإنما قلد في هذا الحكم أئمةَ النحو، وقد زيفناه في كتبنا النحوية.

وعمَّم المعاصر الحكم أيضًا من وجه آخر، وحكم بإفادة التقديم التخصيص وإن لم يكن نفي، للرد على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، كقولك: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا سعيت في حاجته. قال: ولذلك إذا أكدت قلت: أنا كتبت في معنى فلان لا غيري، أو وحدي. قال: ومنه المثل (أَتُعَلِّمُنِي بضبٍّ أنا حَرَشْتهُ). وقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [التّوبَة: الآية ١٠١]. أي: لا يعلمهم إلا نحن.

وفيه أيضًا نظر؛ لأنه مجرد دعوى؛ لأن الزاعم إن زعم انفراد غيره، فقولك لا يفيد غير إسناد الفعل إلى نفسك، والتقديم لتقوّي الحكم وتأكيده كما يأتي. وإن زعم المشاركة، فقولك، وحدي، تأسيس لا تأكيد، أو التأسيس هو الأصل، فلا عدول عنه إلى التأكيد إلا لدليل، وليس.

وأما التخصيص في الآية فمستفاد من قوله: «لا تعلمهم» وإذا لم يعلمهم النبيّ، فغيره على وجه الأوْلى لا يعلمهم.

وأما المثل، فليس كما ظنه؛ لأنه غير مسوق لبيان التخصيص، بل لبيان الإنكار، فإن قوله: (أنا حرّشته) أي: صدته، جملة وقعت صفة لضب، تقديره بضب مصيد لي، والصفة لا تُساق للإفادة، بل للتمييز. وشرطها علم المخاطب بها؛ لتصلح للتمييز، ومعناه الإنكار على من يعلم كون المتكلم صائدًا للضب، ويعلمه بأمور الضب، فهو في ذلك جامع بين النقيضين، فالقول بأن تقديم المسند إليه للتخصيص، والحكم بأن الجملة صفة للضبّ، لا يجتمعان لأنه إذا كان التقديم للتخصيص، وجب

أن يكون المخاطب منكرًا لنسبة الحرش إلى المتكلم أو مترددًا فيه، لكنه عالم به لوقوعه صفة، فيكون تقديم المنسوب إليه من باب تقديم الأهم أو للتأكيد كما يأتي.

إشارة: من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له، أن يقرر الحكم في ذهن السامع، ويؤكده بسبب تكراره سواء كان اسمًا ظاهرًا نحو: زيد ركب، فإنه كرر معناه ظاهرًا، ومضمرًا مستترًا. أو ضمير المتكلم نحو: أنا ركبت. كرر متصلًا ومنفصلًا، أو ضمير المخاطب نحو: أنت ركبت، كرر متصلًا ومنفصلًا، وكذلك: هو ركب.

قال المعاصر: «وجه تأكيده: أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه، صرفه إلى نفسه فينعقد بينهما حكم».

وهذا ليس بشيء؛ لأنه يمكن أن يقال مثله إذا قدّم المسند الفعلي نحو: ركب زيد، ويؤيد ما قلناه من إفادة التقديم التأكيد، أن مثل هذا الكلام إنما يساق في مظانّ التوكيد بأن يكون في موضع تكذيب، أو مظنته، أو تردد السامع.

أما الأول، فكقولك: أنت تعلم، لمن قال: أنا لا أعلم ما تقول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: الآية ٧٥]؛ لأن الكاذب لا يعترف بالعلم بأنه كاذب، وكذا قوله: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: الآية ٦١] فإن قولهم: آمنا تكذيب لخروجهم بالكفر.

وأما الثاني، فكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [النحل: الآية ٢٠] فإن اعتقادهم إلـٰهيّةَ دون الله مظنة تكذيبهم أنهم يخلقون. ومنه قول طرفة[1]: [الرمل]

نحن في المشتاة ندعو الجفَلى

فإن الافتخار مظنّة وجود المعارض، ووجود المعارض مظنة التكذيب.

---

(١) يروى البيت بتمامه:

نحن في المشتاة ندعو الأجفلى ... لا ترى الآدِبَ فينا ينتقر

والبيت في ديوان طرفة بن العبد ص ١٥٥، وأدب الكاتب ص ١٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٨١، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٠، ولسان العرب (أدب)، (نقر)، (جفل)، ونوادر أبي زيد ص ٨٤، وأساس البلاغة (شتو)، والبيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٩٥، والمنصف ٣/ ١١٠.

وأما الثالث، فكقول الحماسي في المدح[١]: [الطويل]

هُم يفرشون اللِّبْد كلَّ طِمِرَّةٍ

وقوله[٢]: [الطويل]

هما يلبسان المجدَ أحسن لِبسة

ومن هذا الباب لفظتا: مثل وغير، إذا أسند إليهما فعل بعدهما نحو: مثلك يفعل ذلك أو لا يفعل، وغيري يفعل ذلك أو لا يفعل، فإنه يلزم بقولهما التأكد كما عرفت.

قال الشاعر[٣]: [السريع]

مثلُك يثني الحُزْن عن صَوْبهِ ويستردُّ الدمْعَ عن غَرْبه

ومنه قول القَبَعْثَري[٤] لما توعده الحجاج بقوله: لأحملنك على الأدهم: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب».

وقال أبو تمام[٥]: [الوافر]

وغيري يأكل المعروف سُحْتًا ويشحُبُ عنده بيضُ الأيادي

وهل يفيد التخصيص حتى يلزم من قولك: مثلك يفعل، أن غير مثلك لا يفعل، ومن قولك: مثلك لا يفعل، أن غير مثلك يفعل.

ومن غيري يفعل، أن المتكلم لا يفعل، ومِن غيرك لا يفعل، أن المتكلم يفعل.

الحق: نعم يفيد ذلك، لكن لا من تقديم المسند إليه، بل من جهة أنه لولا التخصيص، لم يفد الكلام ما سيق له من المدح، وتزكية النفس.

---

(١) اللِّبد: الصوف. والطمرة: أنثى الفرس.

(٢) عجز البيت:

شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

والبيت لعمرة الخثعمية في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣ ـ ٦٠.

(٣) البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٢٧. ويثني: يرد. والصوب: الناحية. والغرب: مجرى الدمع.

(٤) القبعثري: هو ابن القبعثري الغضبان الشيباني الذي خرج على الحجاج بن يوسف الثقفي.

(٥) البيت في ديوان أبي تمام ص ٧٣.

وهم وتنبيه:

بنى المعاصر على تعليله المذكور، ثبوت حكم توكيد المسند إليه عند تقديمه وإن خلا المسند عن الضمير، نحو: زيد غلامك.

وليس بشيء لدلالة الاستقراء على أن التأكيد هو: إعادة المعنى إما بلفظه الأول، أو بمرادفه، وليس نحو: زيد غلامك هكذا، وإنما قدم هنا؛ لكونه هو المخبر عنه في المعنى بكونه غلامك. ولو قدم غلامك، لانعكس المعنى، ولذلك قال أئمة النحو: إن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فالمقدم هو المبتدأ، والسر فيه أن المخاطب إذا علم بأنه زيد، وشكّ أو أنكر أنه غلامه، خوطب بزيد غلامك. وإن كان عالمًا بأنه غلامك، وشك أو أنكر أنه زيد، خوطب بغلامك زيد، وقس عليه جميع ما يرد عليك من المبتدأ وخبره.

وهم وتنبيه:

المشهور من علماء البلاغة أن نحو: كلٌ إنسان لم يقم، يفيد عموم الأفراد، بخلاف: لم يقم كل إنسان، واحتجوا بوجوه:

أ ـ ما ذكره الشيخ عبد القاهر[1]: أن النفي في الصورة الأولى مسلط على نفس الفعل، فتكون كلمة (كل) مفيدة لشمول الأفراد، وفي الثانية مسلط على شمول الفعل فينتفي الشمول.

ب ـ ما قاله السكاكي إن «إنسان لم يقم» مهملة في قوة السالبة الجزئية، فإذا قيل: «كل إنسان لم يقم» وجب أن تكون موجبة كلية معدولة المحمول، مستلزمة للسالبة الكلية، وإلا لكانت جزئية، فتكون كلمة (كل) للتأكيد، والتأكيد مرجوح بالنسبة إلى التأسيس.

وأما «لم يقم إنسان» فهي في قوة السالبة الكلية؛ لكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم، فإذا قيل: لم يقم كل إنسان، أفاد نفي القيام عن الكل المجموعي المستلزم للسلب الجزئي؛ لأنه لو أفاد السلب الكلي، لكان كلمة (كل) للتأكيد، والتأسيس خير من التأكيد.

ج ـ ما قاله المعاصر: وهو أن ذا اليدين لما قال: أَقَصُرَتِ الصلاة أم نسيتَ يا رسولَ الله؟ قال رسول الله: «كلُّ ذلك لم يكن»[2].

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٢٢٠.

(٢) لفظ الحديث: عن أبي هريرة قال: صلّى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر. فسلّم في ركعتين، =

والاحتجاج به من وجهين:

أحدهما: أن السؤال بأم عن أحد أمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما لا بعينه عند المتكلم، وجوابه: إما بأحدهما بعينه أو بنفيهما معًا، كما إذا قيل: أزيد في الدار أم عمرو؟ كان جوابه: إما زيد أو عمر، أوْ لا واحد منهما، وحيث إن رسول الله لم يُجب بتعيين أحدهما، علم أنه أراد نفيهما معًا، وهو المطلوب.

وثانيهما: أن ذا اليدين ناقض رسول الله ﷺ بقوله: بعض ذلك قد كان، وهي موجبة جزئية، ولا تناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية وهو المطلوب.

د ـ ما قاله المعاصر أيضًا، والسكاكي، وعبد القاهر، وهو الاحتجاج بقول أبي النجم[1]: [الرجز]

قد أصبحتْ أمُ الخيار تدَّعِي عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

ووجه الاحتجاج: أن المروي عنه هو رفع «كل»، وقرائن الأحوال تدل على أنه أراد عموم الأفراد، فلولا أن الرفع يفيد العموم، والنصب لا يفيده، لم يعدل عن النصب إلى الرفع؛ لأن الفصيح في مثله النصب. وفي الكل نظر؛

أما الأول: فلأنا لا نسلم أن النفي إذا سلط على الفعل أفاد عموم الأفراد، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت لفظة (كل) نافية للعموم، وليس إذا كانت هي مشتركة بينه وبين الكل المجموعي، كما يقال: كل إنسان لا تسعهم دار واحدة.

= فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله! أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن» فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله! فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليدين؟» فقالوا: نعم يا رسول الله! فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم. أخرجه البخاري في الصلاة باب ٨٨، والأذان باب ٦٩، والسهو باب ٤، ٥ والأدب باب ٤٥، والأيمان باب ١٥، والآحاد باب ١، ومسلم في المساجد حديث ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، وأبو داود في الصلاة باب ١٨٩، والترمذي في الصلاة باب ١٧٥، والنسائي في السهو باب ٢٢، وابن ماجه في الإقامة باب ١٣٤، والدارمي في الصلاة باب ١٧٥، ومالك في النداء حديث ٥٨، ٥٩، ٦٠، وأحمد في المسند ٢/ ٧٧، ٢٣٥، ٤٢٣، ٤٦٠.

(١) الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص ٢٨١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩، والدرر ٢/ ١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٠، والكتاب ١/ ٨٥، والمحتسب ١/ ٢١١، ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٠١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤، وتاج العروس (خير)، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٧٦، والخصائص ٢/ ٦١، وشرح المفصل ٢/ ٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٩٧.

ولا نسلم أن النفي في الصورة الثانية مسلط على الشمول، بل على الفعل المسند إلى مفيد الشمول، فإن جعل الشمول شمول الأفراد في الأولى دون الثانية، كان ترجيحًا من غير مرجح.

وأما الثانية: فلأنّا لا نسلم أن «كل إنسان لم يقم» إذا كانت جزئية كان (كل) يفيد التأكيد، وإنما يفيد التأكيد أن لو أفاد غير ما أفاده الأول، وليس كذلك، لأن «إنسان لم يقم» يدل بالمطابقة على حمل عدم القيام على طبيعة الإنسان، «وكل إنسان لم يقم» يدل بالمطابقة على حمله على مجموع الأفراد من حيث المجموع، وأحدهما غير الآخر، ودلالتهما بالالتزام على السلب الجزئي لا يوجب أن يكون أحدهما تأكيدًا للآخر، وإلا لكان الإنسان والفرس يؤكد أحدهما الآخر، كدلالتهما على قابلية المسمى بالالتزام لكن ليس فليس.

سلمنا أنه يستلزم التأكيد؛ لكن التأكيد ليس بمحل، حتى يكون مستلزمًا لصدق عدمه، بل هو مرجوح بالنسبة إلى التأسيس، فلا يصلح أن يكون مقدمة في المطلوب، إلا أن يكون المطلوب أولوية الدلالة على العموم.

وأما الثالثة: فلأن النبيّ ﷺ استعمل اللفظ المشترك في أحد معنييه: وهو عموم الأفراد، ولا يستلزم ذلك ألا يكون مفيدًا إلا له، وكذا الجواب عن الوجه الآخر.

وأما الرابعة: فإن أبا النجم عدل من النصب إلى الرفع؛ لكون العموم مرادًا والنصب لا يدل عليه، والرفع مشترك بين عموم الأفراد وغيره، فاستعمل اللفظ المشترك واكتفى بقرائن العموم.

والحاصل: أن مدّعاهم إن كان النص على عموم الأفراد، فقد عرفت ما فيه وإن كان مدّعاهم الدلالة على العموم بالقرائن فهو حق.

إشارة: يعرض للمسند إليه أن يقام المضمر مقام الظاهر، لِحِكَمٍ سِيقت في خلافه وذلك نحو: نعم رجلًا زيد، وبئس رجلًا عمرو.

ومنه ضمير الشأن والقصة، نحو: هو زيد عالم، أي: الشأن زيد عالم، وهي عمرو شجاع.

قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: الآية ١]، وقال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: الآية ٤٦]، و﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ١١٧].

وقد يعكس: فيقام الظاهر مقام المضمر:

إما للتعظيم، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: الآيتان ١، ٢].

وقوله في غير المسند إليه: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٥].

وقوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٥٩].

وقول الشاعر[1]: [البسيط]

إن تسألوا الحقَّ نُعطِ الحقّ سائلَه

وإما للروع، لتقوّي داعي ما سيق الكلام له، كقول الشاعر[2]: [الخفيف]

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نَغَّص الموتُ ذَا الغنى والفقيرَا

ومنه قولهم: أمير المؤمنين يأمرك بكذا.

وإما للاستعطاف، نحو[3]: [الوافر]

إلٰهي عبدُك العاصي أتاكا

الالتفات:

وقريب من ذلك العدول من كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة إلى الآخر، ويسمى التفاتًا، وأقسامه ستة:

١ ـ من التكلم إلى الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝﴾ [يٰس: الآية ٢٢].

---

(١) عجز البيت:

والدرع محقبة والسيف مقروبُ

والبيت لعبد الله بن عنمة الضبي في بغية الوعاة ١/ ١٥٠.

(٢) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥، والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦، ولسوادة بن عدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ١٧٦، والكتاب ١/ ٦٢، ولسوادة أو لعدي في لسان العرب (نغص)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٣، والخصائص ٣/ ٥٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٠.

(٣) عجز البيت:

مقرًّا بالذنوب وقد دعاكا

والبيت لإبراهيم بن أدهم في ديوانه ص ١٢٨.

٢ ـ ومنه إلى الغيبة، كقوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكَوثَر: الآيات ١ - ٣].

٣ ـ ومن الخطاب إلى التكلم، كقوله علقمة بن عبدة[(١)]: [الطويل]

طحَا بكَ قلبٌ في الحِسانِ طروبُ بُعَيْد الشبابِ عصْرَ حانَ مَشِيبُ

يُكَلفني ليلَى وقد شطّ ولْيُها وعادتْ عوادٍ بيننا وخُطوبُ

٤ ـ ومن الخطاب إلى الغيبة، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يُونس: الآية ٢٢].

٥ ـ ومن الغيبة إلى التكلم نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ﴾ [فَاطِر: الآية ٩].

٦ ـ ومن الغيبة إلى الخطاب، نحو قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفَاتِحَة: الآيتان ٤، ٥]. وقول عبد الله بن عنمة[(٢)]:

ما إن ترى السيد زيدًا في نفوسهمُ كما تراه بنو كُوز ومرهوب

إن تسألوا الحقّ نُعطِ الحقَ سائله والدرعُ محقَبة والسيف مقروب

إشارة: يلحق بهذا المقام أسلوب يسميه السكاكي بالأسلوب الحكيم وعبد القاهر بالمغالطة[(٣)].

وهو: أن يتلقى المخاطب بغير ما يترقبه، ويحمل كلامه على غير مراده؛ صرفًا لرأيه إلى ما هو أولى به، أو يَلقى السائل بغير مطلوبه، تنبيهًا على أنه أولى به.

فالأول: كما يحكى: أن الحجاج لما توعد القبعثري بالقيد، وقال: لأحملنك على الأدهم، قال: ومثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب، قال: إنه حديد، قال: لأن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا. ومنه قول الشاعر[(٤)]: [الطويل]

أتتْ تشتكي عندي مزاولةَ القِرَى وقد رأت الضيفانَ يَنحون منزلي

فقلتُ كأني ما سمعتُ كلامَها: هُمُ الضيفُ جِدّي في قِراهم وعَجّلي

---

(١) البيتان في ديوان علقمة بن عبدة (علقمة الفحل) ص ٣٣، والأضداد ص ١٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٩٢، ولسان العرب (طحا)، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٥٠، وشرح اختيارات المفضّل ص ١٥٧٧.

(٢) تقدم الشطر الأول من البيت الثاني في الصفحة السابقة.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ص ١٠٧.

(٤) البيتان بلا نسبة في مفتاح العلوم ص ٥٥٤، وأنوار الربيع ٢/ ٢٦٠.

والثاني: قيل هو كقوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٩] لما قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثلَ الخيط، ثم يتزايد قليلًا قليلًا حتى يمتلىء ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فتلقاهم بغير مطلوبهم كما ترى.

وكقوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٥] سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصرف. ولي في التمثيل بالآيتين نظر:

أما الأولى: فإنهم لما سألوا عن سبب اختلاف القمر، والسبب كما يكون فاعليًا، كذا يكون غائيًا.

فسببه الفاعلي: اختلاف أوضاعه بحسب قربه أو بعده من الشخص لكون نوره مستفاد منها.

وسببه الغائي: أن يكون مواقيت للناس، إذ لو ثبت على شكل واحد في المرأى لا يصلح لأن يكون مواقيت كباقي الكواكب، اللهم إلا بالطلوع والغروب، لكنهما غير كافيين لتوقيت جميع الحوادث.

وإما أجابهم بالسبب الغائي: إما لعلمه تعالى بمرادهم، أو لعلمه بأنهم لم يفهموا السبب الفاعلي؛ فلا تكون الآية من هذا الباب.

وأما الثانية: فإن سؤالهم لم يكن عن مطلق الإنفاق، بل عن إنفاق المال النافع في الآخرة، فالنافع هو فضل المسؤول عنه، فأجاب الله تعالى بملزوم الفضل، وهو أن يكون الإنفاق على المذكورين، وأراد بالخير: المال، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العَاديَات: الآية ٨].

ونظيره أن يقول لمن يسأل، ما السكنجبين؟ هو أن يُركَّب الخَلُّ مع الفُلّ، فإن تركيبهما ملزوم للمزاج الذي هو فضله، وليس ذلك أيضًا مما نحن فيه؛ لأنه لم يعدل عن مطلوبهم إلى غيره، ليكون أسلوبًا حكيمًا، أو مغالطة، فليطلب المثال للسؤال من موضوع آخر.

وهم وتنبيه:

قد ظن جماعة منهم السكاكي(١) أن مطلق القلب من مسائل هذا العلم، وأنه مقبول. والحق أنه ليس كذلك؛ لخلوه من البلاغة، اللهم إلا أن يكون قلبَ تشبيهٍ

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١١٣.

للمبالغة، كقول رؤبة(١): [الرجز]

ومـهـمـهٍ مـغـبـرةٍ أرجـاؤُه كـأن لـونَ أرضِـه سـمـاؤُهْ

أراد أن يشبه لون سمائه بلون أرضه، فعكس للمبالغة.

ومثل قول أبي تمام(٢): [الطويل]

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ

أراد تشبيه مداد قلم الممدوح بلعاب الأفاعي، فعكس للمبالغة. وأما ما عدا ذلك فلا يدخل في البلاغة، ولا يوجد في القرآن، كقولهم: (عرضتُ الناقة على الحوض، وأدخلت القلنسوة في رأسي، والخف في رجلي) وقول عروة(٣): [الوافر]

فديتُ بنفسه نفسي ومالي

وإن جاء في القرآن ما يوهم القلب، يجب تأويله، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: الآية ٤] وأراد: أردنا إهلاكها. وقوله: ﴿دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: الآية ٨] أراد: دنا النبيّ دنوَّ الكمال فتصور كهيئة المتدلي، لا في العالم العلوي بكله، ولا في العالم السفلي بكله.

---

(١) يروى الشطر الأول من الرجز:

وبَلَدٍ مغبرةٍ أرجاؤه

والرجز في ديوان رؤبة ص ٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١، ولسان العرب (عمى)، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٨، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٧، والرجز بلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢١٦، والإنصاف ١/ ٣٧٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٢، وجواهر الأدب ص ١٦٤، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٢.

(٢) عجز البيت:

ورأى الجني اشتارته أيد عواسلُ

والبيت في ديوان أبي تمام ٣/ ١٢٣.

(٣) عجز البيت:

وما آلوك إلا ما أطيقُ

والبيت لعروة بن الورد في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢، ولسان العرب (تيز)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٦، وليس في ديوانه.

وكذا قول قطري بن الفجاءة، يوهم أنه من القلب، وليس منه[(١)]: [الكامل]

ثم انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أصَبْ جـذْعَ البـصـيـرة قـارحَ الأقـدامِ

لأنه لم يرد بقوله: (ولم أصب): لم أجرح، بل أراد: لم ألفَ بهذه الصفة بل ألقى جذع الأقدام، قارح البصيرة، ويدل على ذلك قوله[(٢)]: [الكامل]

فـلقـد أرانـي لـلرمـاح دَرِيـئـةً مَـن عَـنْ يـمـيـنـي مَـرّةً وأمـامـي
حتى خَضَبْتُ بما تحدّرَ من دمي أكـنافَ سَرجي أو عِنان لـجامي

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب (بزل).
(٢) البيتان في ديوان قطري بن الفجاءة ص ١٧٢.

الركن الثالث
في أحوال المسند

الحـــذف

إشارة: يعرض للمسند الحذف، كما يعرض للمسند إليه؛ لوجود داعي التخفيف، وزوال مانع الالتباس بالقرينة، ويقوَى الداعي لأسباب تقدمت في المسند إليه. والقرينة إما حالية أو مَقالية.

والحالية كقول المتنبي[١]: [الكامل]

قالتْ وقد رأتِ اصفراري: مَنْ به؟ وتنهَّدتْ، فأجبتُها: المتنهدُ[٢]

أرادت: من فعل به؟ وأراد: فعل المتنهد، فحذفت الفعل، لدلالة حال الاصفرار عليه، وحذف هو، لدلالة علمها به، ثم حذفهما هو في البيت للحكاية.

وهكذا التقدير خير من تقدير: مَن المطالب به؟ والمطالب به: المتنهد؛ لكثرة الحذف من الموصول وصلته، وعدم القرينة الدالة عليه.

والقرينة المقالية على أقسام:

أ ـ أن يُعطف على المبتدأ اسم، خبرهما واحد، فيكتفي بخبر المعطوف عليه، ويحذف خبر المعطوف، سواء عطف قبل الخبر، كقوله[٣]: [الطويل]

فإنـي وقَـيَّـارٌ بِـهـا لَغَـريـبُ

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٩١.

(٢) يقول: سألت عن سبب اصفرار وجهي وتنهدت، فقلت لها: السبب هو من تنهد. أي أنت.

(٣) صدر البيت:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

والبيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، والإنصاف ص ٩٤، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، والدرر ٦/ ١٨٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩،=

أي: إني لغريب وقيار كذلك، فيكون الكلام جملتين.

ويجوز أن يكون في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] جملة واحدة؛ لاستلزام رضى أحدهما رضى الآخر، وتوحيد الضمير لعدم التفاوت بين الرضاءين، كما يقال: إحسان زيد وإجماله نعشني وجبرني.

أو يعطف بعد الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: الآية ٤] أي: واللائي لم يحضن مثلهن.

ب ـ أن يتقدم المبتدأ اسمٌ أو حرف يدل على خصوصية الخبر نحو: لولا زيد لكان كذا، أي: لولا زيد موجود لكان كذا، وخرجت فإذا السبع، أي: فإذا السبع موجود.

ج ـ أن يوصف المبتدأ بصفة تدل على الخبر، كقوله تعالى:

﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨] أي: صبر جميل أجمل لي.

وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور: الآية ٥٣] أي: طاعة معروفة أدل على معرفة صدقكم من الأيمان؛ لكون دلالة الفعل أقوى من دلالة القول.

د ـ أن يقع الكلام جوابًا لسؤال فيه دلالة على الخبر، كمن يسأل: هل لك أحد؟ إنّ الناس إلْبٌ عليك، فتقول: إن زيدًا وإن عمرًا، أي: لي زيدًا وعمرًا.

ومنه ما يكون السؤال فيه مقدرًا، كقوله[1]: [المنسرح]

إنّ مَحلًّا وإنّ مُرْتَحَلا وإنّ في السفْر إذ مضَوْا مَهَلا

هـ ـ أن يقع جوابًا لسؤال فيه دلالة على خصوصية الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: الآية ٣٨] أي: خلق الله.

= وشرح التصريح ١/٢٢٨، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧، وشرح المفصل ٨/٨٦، والشعر والشعراء ص ٣٥٨، والكتاب ١/٧٥، ولسان العرب (قير)، ومعاهد التنصيص ١/١٨٦، والمقاصد النحوية ٢/٣١٨، ونوادر أبي زيد ص ٢٠.

(١) البيت للأعشى (ميمون بن قيس) في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/٤٥٢، والخصائص ٢/٣٧٣، والدرر ٢/١٧٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥١٧، والشعر والشعراء ص ٧٥، والكتاب ٢/١٤١.

وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: الآية ٦٣] أي: نزَّل الله.

ومنه ما يكون لسؤال مقدر يدل على السؤال فعل مذكور، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: الآيتان ٣٦، ٣٧] على قراءة: يُسَبَّحُ بفتح الباء، تقديره: فسبحه رجال، حذف لدلالة يسبح على سؤال من يسأل: من يسبحه؟ وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣﴾﴾ [الشورى: ٣] على قراءة فتح الحاء في يوحي، أي: يوحي الله إليك.

و ـ أن يلي حرفَ الشرط اسمٌ بعده فعل، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبَة: الآية ٦] أصله: إن استجارك أحد، كرر الفعل للتأكيد، ثم حذف المؤكد؛ لدلالة حرف الشرط على مطلق الفعل، ودلالة التأكيد على خصوصيته.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠] أصله: لو تملكون، تملكون، كرر للتأكيد، ثم حذف المؤكد لما قلناه، فصار الضمير المرفوع المتصل منفصلًا؛ لعدم ما يتصل به، وإنما فعل ذلك؛ ليدل على اختصاص الفعل بفاعله.

وهم وتنبيه:

توهم قوم أن قوله تعالى مخاطبًا للنصارى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ [النِّساء: الآية ١٧١] من باب حذف الخبر، أي: لا تقولوا لنا آلهة ثلاثة، قالوا: ولا يجوز أن يقدَّر المبتدأ، أي: آلهتنا ثلاثة؛ لأن الخبر لكونه محلًا للفائدة وجب أن يتوجه النهي إليه، فيكون المنهي هو القول بالتثليث، فلا يستلزم التوحيد، إما لأن المفهوم منه تفرُّد المبتدأ مع تعدده، أو لأن النهي عن الشيء إنما يستلزم الأمر بضده إذا كان له ضد واحد، والتثليث له أضداد كثيرة، منها التوحيد.

وهذا ليس بشيء؛ لأنه غير مسوق لبيان التوحيد حتى يشترط إفادته له، بل للنهي عن التثليث، والنصارى كانوا يعتقدون ويقولون: إن آلهتنا ثلاثة، فنهاهم الله أن يقولوا ذلك، وليس عدم استلزام شيء لشيء استلزامٌ لعدم ذلك الشيء حتى يكون التقدير محالًا. نعم لو قال الموحِّد: ليس آلهتنا ثلاثة، لكان قد أحال؛ لأنه يفيد تقرير المبتدأ على حاله، ونفيَ الخبر عنه فينافي التوحيد الذي يعتقده، ولأجل عدم استلزام قوله: «ولا تقولوا ثلاثة»، للتوحيد، ثنى الكلام بقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النِّساء: الآية ١٧١] ولو كان الأمر كما ذكروه، لكان ذلك تأكيدًا، والأصل التأسيس.

ثم إن التقدير الذي ذكروه يلزم منه زيادة الحذف، وهو حذف الخبر ومتعلقه، وحذف المبتدأ أيضًا مع عدم القرينة، وليس له نظير في كلام العرب؛ فيجب طرحه.

ثم إن المعاصر نقل القول المذكور ولم يردّ عليه، وكم من سكوت يدل على الرضا.

إشارة ذكر المسند:

الداعي إلى ذكر المسند، عدمُ دواعي حذفه المذكورة، وكون الذكر هو الأصل. ويقوي الداعي، إما لقصور فهم السامع. أو لتعظيمه، نحو: زيد خلع عليه الأمير، أو للتعجب: نحوه: عمرو قاوم الأسد.

أو لكونه اسمًا؛ إرادة ثبوته، ولذلك قال الشاعر(١): [البسيط]

لا يَألفُ الدرهَمُ المضروبُ صرتُنا ... لكنْ يَمُرُّ عليها وهْوَ منطلِقُ

ولم يقل: ينطلق؛ ليدل على ثبوت الانطلاق مطلقًا من غير تقييد بزمان.

وإلى كونه فعلًا؛ إرادة حدوثه، ولذلك قال الشاعر(٢): [الكامل]

أوَ كُلّما وَرَدت عُكاظَ قبيلةٌ ... بعثوا إليّ عريفَهم يتوسّمُ؟

يدل (يتوسم) على حدوث التوسم للعريف هناك.

ولكونه ماضيًا إرادة زمانه. وكذا كونه مستقبلًا أو حالًا.

وإلى كونه جملة شرطية تعلق المسند على سبب.

وإلى كونه جملة سببية لكونه مسندًا إلى متعلق المسند إليه في الحقيقة.

وإلى كونه جملة غير سببية تقرر المبتدأ وتؤكده بسبب تكراره، نحو: أنا ضربت، وأنت ضربت، وهو ضرب، أو زيد ضرب.

وإلى كونه مقيدًا ببعض متعلقاته، وزوال بعض الإبهام اللازم للفعل في أصل وضعه. أو لكون الغرض من الكلام إفادة النسبة التعلقية لكون المخاطَب جاهلًا بها أو متجاهلًا.

---

(١) البيت للنضر بن جؤية بن النضر في شرح ديوان المتنبي للواحدي ص ١٥٧.

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبري في الأصمعيات ص ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨٩، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٠، والكتاب ٤/ ٧، ولسان العرب (ضرب)، (عرف) ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٤، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦١، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٥٠، وجمهرة اللغة ص ٣٧٢، والمنصف ٣/ ٦٦.

إنْ وإذا

إشارة: يعرض للمسند تعليق على سبب، فإن كان السبب راجح الوقوع في اعتقاد المتكلم، أتي بلفظة (إذا) نحو: إذا أتيتني أكرمتك، إذا كنت مرجحًا لإتيانه.

وإن كان مشكوكًا فيه، أو مرجوحًا، أتي بلفظة (إنْ) نحو: إن أعطيتني شكرتك، إذا كنت شاكًا في عطائه، أو مرجحًا لعدمه، ولذلك يقال: إذا طلعت الشمس فإنني، ولا يقال: إن طلعت.

ولما قلناه من وضع (إذا)، يستعمل معه غالبًا لفظ الماضي.

ولكون (إن) موضوعة لما قلناه، تستعمل في النادر؛ لأن وقوع النادر غير راجح، ولذلك قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: الآية ١٣١] فإن وقوع الحسنة راجح، ووقوع السيئة مرجوح؛ لكونه نادرًا، وهذا يطابق قول الحكماء: إن الخير غالب في عالم الكون، والفساد والشر أقل منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٥١] بعد قوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [الإسراء: الآية ٨٣] فلا ينافي ما ذكرناه؛ لأن مسّ الشر ليس لنوع الإنسان ليلزم أن يكون غير راجح، وينافي وضع إذا، بل للإنسان المعرِض المتكبر الذي تقدم ذكره، المستحق للابتلاء بالشر، فيكون راجح الوقوع.

وقد أصاب الزمخشري(١) في تعليله، وغلط عبد الرحمٰن بن حسان في هجو مَن امتنع عن قضاء حاجاته(٢) بقوله: [الطويل]

ذُمِمتَ ولم تُحْمَدْ، وأدركْتُ حاجتي ... تولّيَ سِواكم أجْرَهَا واصطناعَها
أبَى لي كسبَ الحمد رأيٌ مُقصّرٌ ... ونَفْسٌ أضاق الله بالخير باعَها
إذا هي حثّتهُ على الخير مرةً ... عصاها، وإنْ همّت بشر أطاعَها

وقد يتجاهل المتكلم فيستعمل (إنْ) في مقام القطع:

---

(١) انظر الكشاف ٤/ ١٦١.

(٢) الأبيات لعبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت في أمالي القالي ٢/ ٢٢١.

إما لإنكار المخاطب القطع، كقولك لمن ينكر عليك ركوب الأمير: إن لم يركب فأين فرسه وغلامه؟

أو لعدم جريه على موجب عمله، كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

التـــغلـــيب

إشارة: من عوارض المسند: التغليب: وهو إذا جُمع الشريف وغير الشريف في حكم واحد، جعلت العبارة للشريف.

كما إذا جمع المذكر والمؤنث فيه، عبَّر بعبارة التذكير، كأكثر أوامر القرآن ونواهيه مثل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: الآية ٤٣]، ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ۚ﴾ [الأنعام: الآية ١٤١]، ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟﴾ [النجم: الآية ٣٢] وأمثاله، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾ [التحريم: الآية ١٢] ولم يقل: من القانتات.

وكما إذا جمع المخاطب والغائب فيه، عبَّر بعبارة الخطاب، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: الآية ٢١].

وإذا جمع بين العقلاء وغيرهم فيه، عبَّر بعبارة العقلاء، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ﴾ [الشورى: الآية ١١]، قال: يذرؤكم، أي يبثكم، ولم يقل: يذرؤها.

وقد يُغلَّبَ من وجهين، كقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ﴾ [الأعراف: الآية ٨٨] غلَّب جانب الخطاب بقوله: لتعودن بالتاء، لجانب الكثرة بإطلاق العَوْد على شعيب؛ لأنه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط حتى يعود إليها، وإنما فعل ذلك؛ لكون الذين آمنوا من قومهم أكثر من شعيب.

وإطلاق اسم أكثر أجزاء الشيء على ذلك الشيء من باب التغليب، كتسمية الثور أبيض، وإن كان فيه شعرات سود.

وقد يُعتبر في التغليب جانب اللفظ دون المعنى، كقولهم: العُمَران، لأبي بكر وعمر، لكون عمر مفردًا، وهو أشرف من المركب، وقولهم: القمران، للشمس والقمر لكونه مذكرًا في اللفظ مع أنه أخف على اللسان.

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

إشارة: من عوارض الفعل المسند أن يصرف عن زمانه:

إما بآلة: كحرف الشرط، نحو: إن أعطيتني شكرتك؛ تعويلًا على حرف الشرط، وتنبيهًا على وجوب السبب عند وقوع سببه، وأما السبب فللمجانسة.

وإما بغير آلة: كما عبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنزيلًا لما هو متحقق الوقوع كالواقع، كقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٨]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٤٧]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: الآية ٤٨] ومنه ما رُوِيَ أن عبد الرحمٰن بن حسان لسعه زنبور وهو طفل، فجاء إلى أبيه يبكي، فقال له: ما لك يا بني؟ قال: لسعني طُويّر كأنه ملتفّ في بردَيْ حَبِرة، فضمه إلى صدره، وقال: يا بني، قد قلتَ الشعر، أراد: تحقق عندي أنك ستشعر بكلامك هذا.

وكما يعبر عن الماضي بلفظ الحال، استحضارًا للحال الماضية للمخاطب كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [فَاطِر: الآية ٩] قال: فتثير ولم يقل: فأثارت؛ استحضارًا لتلك الصور القاهرة. ومنه قول تأبط شرًا[١]: [الوافر]

ألا مَـنْ مُـبـلـغٌ فِـتـيـان فَـهْـم … بـمـا لاقَـيْـتُ عـنـد رحـا بِـطـانِ
بـأنـي قـد لقِـيتُ الـغُـولَ تـهـوى … بسَهْب كالصحيفة صَحْصحان
فـقـلـت لـهـا: كـلانـا نِـضْـوُ أرض … أخـو سـفـر فـخـلّـى لـي مـكـانـي
فـشـدّتْ شـدة نـحـوي، فـأهـوتْ … لـهـا كـفـي بـمـصـقـول يـمـانـي
فـأضـربُـهـا بـلا دهـشٍ، فـخـرَّتْ … صـريـعًـا لـلـيـديـن ولـلـجـرانِ

قال: أضربها بلفظ الحال، ليصور لأصحابه الحال المهولة التي تشجع فيها.

وهم وتنبيه:

حكم أئمة النحو بأن كلمة (لم) قالبة للمستقبل إلى الماضي، عكس كلمة (إن) نحو: لم يضرب زيد.

(١) الأبيات في ديوان تأبط شرًا ص ٢٢٢.

وهو وَهْمٌ: لأن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، وهي دالّة هنا بالوضع على زمان الحال، ومعناه: لم يتجدد وجود الضرب في الحال، واستفادة عدمه في الماضي بالعمل، لا بالوضع، وذكر الأزمنة المعينة معها، نحو: لم يضرب أمس أو يوم الجمعة، لتعين الزمان المطلق بالماضي الذي هو مدلول العقل.

تنكير المسند

إشارة: تنكير الخبر إما لعدم إرادة فائدة زائدة على الخبرية كالعهد والحصر نحو: زيد كاتب، وعمرو شاعر.

ومنه ما كان البعْدُ سببًا له نحو: الصدق نجاء.

أو يكون المخاطب مأمورًا بأن يصف المبتدأ به نحو: الخير عادة والشر لجاجة.

وإما لإرادة كماله، لا أصل الخبر، وذلك إذا عَلم المخاطبُ أصل الخبر دون كماله، نحو: زيد كامل.

أو لقصد المبالغة إذا كثر صدوره من المبتدأ نحو: زيد عدل.

ويمكن أن يوجه قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] على أحد هذين الأمرين، أي: هدى كامل، أو هو نفس هدى، لكثرته.

وتخصيصه بالإضافة أو الوصف لتكميل فائدته بالامتياز نحو: زيد غلام رجل، أو غلام جيد.

تعريف المسند

وتعريفه بالإضافة، لتكميل فائدته من جهة معينة.

وتعريفه باللام، إما للعهد نحو: زيد المنطلق، أو الأمير، إذا كان المخاطب عالمًا بوجود منطلق، أو أمير غير معين، ويريد إفادة معينة.

أو للقصر: إذا ظن المخاطب أو توهم أن المنطلق غير زيد وتريد الرد عليه، تقول: زيد المنطلق أو الأمير، أي: لا غير زيد.

ويجوز أن يراد بالقصر، قصر الكمال، لا أصل الخبر، نحو: زيد الشجاع أي لا شجاع كاملًا غيره.

ويجوز أن يكون قصر الخبر مقيَّدًا بزمان نحو: زيد الوفي حين لا تظن نفسٌ بنفس خيرًا.

أو مقيّدًا بصفة نحو قول الشاعر[(١)]: [المتقارب]

هو الواهبُ المائةَ المصطفا ةَ، إما مخاضًا وإما عشارا

وعلى تقدير إرادة العهد أو القصر، بتعيينه قصر الجنس وقصر الكمال لا يجوز العطف بالواو، لا يقال: زيد المنطلق وعمرو، ولا زيد الأمير وخالد، ولا بكر الشجاع ومحمد.

وإذا لم يكن سببًا للعهد والقصر، لم يفد الكلام غير تعيين أصل الخبر، كقول الشاعر[(٢)]: [الوافر]

إذا قَبُحَ البكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءَك الحسنَ الجميلَا

وهم وتنبيه:

علل المعاصر تعريف المسند باللام بما صار خلاصته:

أنه يجوز أن يكون لذات واحدة صفتان، كالأخوّة وكونه مسمى بزيد، فإذا علم المخاطب اتصافها بإحداهما دون الأخرى، جعلها المتكلم باعتبار الصفة المعلومة مسندًا إليه، وباعتبار المجهولة مسندًا، فتقول: زيد أخوك، إذا كانت صفة الأخوة المجهولة فقط، وأخوك زيد، إذا كان بالعكس.

وكذلك إذا كانت الصفتان معلومتين، لكن إسناد إحديهما إلى الذات مجهولًا دون إسناد الأخرى، فتجعل الصفة المجهولة الإسناد مسندًا إلى الأخرى كما أنه علم أن له أخًا، وعلم أن في الوجود رجلًا منطلقًا في الجملة، ولم يعلم أن المنطلق هو أخوه، فيخاطب بأخوك المنطلق.

قلت: هذا كلام صحيح، لكن لا يصلح أن يكون تعليلًا لما قصده من كون الخبر معرفة، لأنه لو قال المتكلم بدل قوله: زيد أخوك، زيد أخ لك، لحصل مقصوده، فعدوله إلى التعريف يحتاج إلى تعليل غير ما ذكره. نعم يصلح أن يكون تعليلًا لكون المعرفة خبرًا، وبينهما فرق لا يخفى على الفَطِن.

الإخبار بالجملة

إشارة: إذا أريد الإخبار بالجملة، فإن أريد الحدوث، أتي بالجملة الفعلية وإن أريد الثبوت، أتي بالاسمية، ويُتفطن ذلك من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١، ولسان العرب (علق)، وتاج العروس (علق).

(٢) البيت للخنساء (تماضر بنت عمرو) في ديوانها ص ٢٢٦، (طبعة المطبعة الكاثوليكية - بيروت)، ولسان العرب (بكا)، وتاج العروس (بكى).

ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤] حيث قالوا أولًا: (آمنا) أي: أحدثنا الإيمان، وثانيًا: (إنا معكم) أي: ثابتون على ما كنا عليه، ولو قالوا: لم نؤمن، لدلّ أيضًا على الثبوت؛ لأن عدم حدوث الإيمان يستلزم ثبوتهم على الكفر، ولكن بالالتزام، ودلالة المطابقة أقوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٣] أي: عن دعائهم.

وقوله: ﴿أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٥] أراد: أحدَّثت الحق، أم ثبتَّ على ما كنت عليه من اللعب، ولم يقل: أوَ لم تدعهم أو لم يجيء بالحق. وإن دلّ أيضًا على الثبوت بالالتزام لما قلناه في الآية الأولى.

والمشهور أن الثبوت أبلغ من الحدوث مطلقًا، لعدم استلزام الحدوث الثبوت، وله تفصيل نذكره الآن إن شاء الله تعالى.

وهم وتنبيه:

من أمثلة الحكم المذكور قوله تعالى حكاية: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هُود: الآية ٦٩] أي: قالت الملائكة: (سلامًا)، أي: سلمتَ يا إبراهيم سلامًا، أي: سلَّمك الله من النقص، وبلغك غاية الكمال الممكن لك، وقال إبراهيم: (سلام) أي: لكم سلام، أي: السلامة من النقص ثابتة لكم، أي: أبقى الله كمالكم.

وإنما أتوا بالجملة الفعلية ونصبوا سلامًا؛ لأن كمال إبراهيم عليه السلام، بل كل إنسان حاصل بالتدريج، لا دفعة واحدة، وبقدر ما يحصل من الكمال تحصل السلامة من النقص، فالسلامة تحدث كل آن يعرض في أثناء حركة الإنسان إلى كماله.

وإنما أتى إبراهيم بالجملة الاسمية، ورفع «سلام»؛ لأن كمال النكتة ثابت في أول فطرتهم غير مندرج شيئًا فشيئًا، فأي آن يعرض، كان كمالهم ثابتًا فيه، وكذلك السلامة من النقص.

إن قلتَ: إذا كان كمالهم ثابتًا، فالدعاء لهم بثبوته طلب حصول الحاصل، وهو محال؟ قلت: حصول الكمال في الماضي لا ينافي عدمه في المستقبل، ففائدة الدعاء بقاء كمالهم.

وأشار المعاصر إلى هذا التعليل نقلًا عن غيره إلا أني قررته وذيلته كما ينبغي، وقال: «فيه نظر»، ولم يفدنا وجهة نظره فيه، وقال: إنما عدل إبراهيم عليه السلام

من النصب إلى الرفع جريًا على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النِّساء: الآية ٨٦].

قلت: أما نظره، فهو منه كما قيل[1]: [الوافر]

ومَنْ يكُ ذا فمٍ مُرٍّ مريض ... يجدْ مرًّا به الماءَ الزلالا

وأما ترجيحه للرفع فهو بالعكس في مثل هذه الصورة. وتحقيقه أن الشيء الذي يصل إلى كماله بالتدريج، إذا كان كماله مطلوبًا، فإما أن يقع الطلب في أثناء حركته إلى الكمال، أو بعد انتهائها إلى الكامل.

فإن كان الأول: فإن طلبَ ثبوته وبقاءه، انصرف إلى القدر الذي وقعت فيه الحركة، وإن طلب حدوثه، انصرف إلى ما بقي إلى العناية.

وإن كان الثاني: فلا يطلب إلا بقاؤه، إذا لم يبق منه شيء يطلب حدوثه، فتحية الملائكة لمّا كانت في أثناء حركة نفس إبراهيم عليه السلام إلى كماله، وجب أن تكون على الوجه الأبلغ بالحدوث، لينصرف إلى ما بقي من الحركة إلى غايتها، ولا يُفهم الحدوث إلا بالجملة الفعلية، ولذلك نصبوا (سلامًا)، ولو رفعوه انصرف إلى بقاء ما وقعت الحركة من الكمال، فيكون أدْوَنَ من الأول.

ومصداق ما ذكرناه: أن تحية أهل الجنة بالرفع، قال تعالى حكايةً: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣]، لأنهم وصلوا إلى غاية كمالهم اللائق بهم ولو نصبوه لطلبوا ما يمنَع حصوله. وأما تحية الإنسان بعضهم لبعض، بالرفع، فعلى سبيل البقاء، لا كراهة مواجهة المحيًّا بنسبته إلى النقص اللازم من طلب حصول الكمال.

وأما التعدية. فعلى تضمينه معنى الإيقاع، أي: أوقع الله السلامة عليكم.

والحمد لله الذي هداني إلى هذا التحقيق الذي لا أظن أحدًا سبقني إليه، والله أعلم.

تقديم المسند

إشارة: الداعي إلى تأخير المسند، هو الداعي إلى تقديم المسند إليه، وقد تقدَّم.

---

(١) البيت للمتنبي في ديوانه ١/١٨٦.

وأما تقديمه، فإما لتخصيصه بالمسند إليه، نحو: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: الآية ٦]، وقولهم: قائم هو، لمن قال: زيد إما قائم أو قاعد، وقولهم: تميميّ هو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصَّافات: الآية ٤٧]، أي: اغتيال العقول مختص بخمور الدنيا، لا بمطلق الخمور.

ولهذه الفائدة، لم يقل الله تعالى: لا فيه ريب، بل قال: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] لئلا يلزم ثبوت الريب في غير القرآن من الكتب المنزلة.

وإما لتنبيه السامع من أول الأمر على أنه خبر لا نعت، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٦]، وكقول الشاعر[1]: [الطويل]

لـه هِـمَـمٌ لا مُـنـتـهَـى لـكـبـارهـا   وهِمَّتُه الصغرى أجَلُّ من الدهرِ

وإما لتشويق السامع إلى المسند إليه لغرابة المسند كقول الشاعر[2]:

وكـالـنـار الـحـيـاةُ، فـمـن رمـادٍ   أواخِـرُهـا، وأوّلـهـا دُخـانُ

وقول الآخر[3]:

ثـلاثـةٌ تُـشـرِقُ الـدنـيـا بـبـهـجـتـهـا   شمسُ الضحى وأبو إسحٰق والقمرُ

وإما لضعف الاعتناء بالمسند إليه، إذا كان المسند فعلًا مع كونه عاملًا نحو: قام زيد وضرب عمر.

---

(١) البيت لبكر بن النطاح في بغية الإيضاح ١/ ٢١٢.
(٢) البيت لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص ٦٤.
(٣) البيت لمحمد بن وهيب الحميري في تحرير التحبير ص ١٩١.

الركن الرابع
في متعلقات الفعل

إشارة: الفعل لكونه حادثًا، يحتاج إلى محدث، وهو فاعله.

ولكونه عرضًا، يحتاج إلى محل، ثم المحل يجوز أن يكون هو ذات الفاعل وهو اللازم، نحو: قام وقعد عمرو. ويجوز أن يكون غيرها، وهو المتعدي، وذلك الغير أعم من أن يوجد قبل حلول الفعل به، نحو: ضربت زيدًا، أو بعد حلوله، نحو: خلق الله زيدًا أو العالم، وأعم من أن يكون ذاتًا، كما تقدم. أو نسبةً كالمتعدي إلى اثنين، نحو: علمت زيدًا قائمًا، فعلق العلم بنسبة القيام إلى زيد، وأعطيت زيدًا درهمًا، فعلق الإعطاءَ بنسبة (درهمًا) إلى (زيدًا)، وهي نسبة الأخذ، إلا أنها لا توجد إلا بعد تعلق الإعطاء.

فتعدية ذاتيته، كتعلق الخالق بالعالم أو بزيد.

واللازم: إن قصد به النسبة الفاعلية فعبارته: ذهب زيد.

وإن قصد النسبة القابلية في الاختيارية، فعبارته: أُذهب زيدًا أو ذُهب بزيد وفي الطبيعية كالفاعلية نحو: ظَرُف زيد، وحُسن.

والمتعدي: إن قصد به النسبة الفاعلية، فعبارته ضرب زيدًا عمرًا.

وإن قصد الفاعلية فقط، فعبارته: ضَرب زيد.

وإن قصد القابلية فقط، فعبارته: ضُرِب زيد.

وإذا اجتمع نسبتا الفعل والقبول في القصد، فلا يقوم الكلام إلا بالفاعلية؛ لأنها علة للقابلية، والعلة أقوى.

ولا يجوز أن يكونا مقدمتين لكلام واحد؛ لأن الكلام مركب واحد، وكل مركب واحد له صورة واحدة، وإلا لتعدد المركب. والغرض أنه واحد. والمقصود من ذلك كله هو المفعول به. والتعدّي إلى غيره منسوب إلى العلم.

حذف المفعول به

إشارة: يعرض للمفعول به الحذف، إما نسيًّا منسيًّا، لانحصار القصد في النسبة الفاعلية، أو لعدم إرادة فرد معين من أفراده، بل أي فرد كان، فيكتفي باقتضاء الفعل إياه، وحكم الفعل بوجود المقتضى عند مقتضيه، كقولهم: فلان يعطي ويمنع، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٩] أو لإرادة فرد معين، ودلالة القرينة على خصوصيته، كقول البحتري يمدح المعتز بالله، ويعرِّض بالمستعين بالله[١]: [الخفيف]

شَـجْـوُ حُـسَّـادِهِ وَغَـيْـظُ عِـدَاه   أن يَـرى مُـبـصِـرٌ ويَـسْـمَـعَ واعِـي

أي: يراه مبصر، ويسمع ذكره واعي.

أو لإرادة الإبهام والبيان؛ لحِكَم تقدمت في حذف المسند إليه، وذلك في مواضع:

أ ـ فعل المشيئة إذا لم يكن في مفعوله غرابة، كقولك: لو شئت لجئت، أي: لو شئت المجيء لجئت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤٩] أي: لو شاء الهداية لهداكم، وقول طرفة[٢]: [الطويل]

فإن شئتُ لم تُرْقِلْ، وإن شئتُ أرْقَلتْ   مخافةَ ملويٍّ من القِدّ مُحصِدِ[٣]

وإن كان في المفعول غرابة، فلا بد من ذكره، كقولك: لو شئت أن أردَّ على الأمير لرددت، وعليه قول الشاعر[٤]: [الطويل]

ولو شئتُ أنْ أبكي دمًا لَبكيْتُهُ   عليه ولكن ساحةُ الصبرِ أوسعُ

ب ـ باب تنازع الفعلين، نحو: ضربت وأكرمت زيدًا. وربما ينضم لحذفه سبب آخر، وهو أن يكون لذكره نوع سوء أدب مع الممدوح، كقول البحتري[٥]: [الخفيف]

قد طَلبْنا فلم نجد لك في السوءْ   دَدِ والـمـجـد والـمـكـارمِ مِـثْـلا

فإنه لو بدأ بقوله: قد طلبنا مثلًا، لكان فيه ما فيه.

---

(١) البيت في ديوان البحتري ٢/ ٨٠.   (٢) البيت في ديوان طرفة بن العبد ص ٢٨.
(٣) لم ترقل: لم تسرع. وملويّ من القِدّ: السوط المفتول. ومحصد: محكم الفتل.
(٤) البيت للخريمي (إسحٰق بن حسان) في الكامل ١/ ٢٥١.
(٥) البيت في ديوان البحتري ٣/ ١٦٥٧.

ج ـ نحو قول البحتري أيضًا[1]: [الطويل]

وكم ذُدْتَ عني من تحامُلِ حادثٍ وسَوْرَةِ أيامٍ حززنَ إلى العَظْمِ

فإنه أبهم الحزّ أولًا؛ لاحتماله كل المحزوز وبعضه، واللحم وغيره، ثم بين بقوله إلى العظم: أنه أراد اللحم كله.

أو يحذف، لكون ذكره فيه نوع قبح، كقول عائشة: «ما رأيتُ منه ولا رأى مِنيّ» تعني: العورة.

أو يحذف، لأمر لفظي فقط، كرعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: الآيات ١ - ٣] أي: وما قلاك.

أو لمجرد الاختصار، كقولك: أصغيت إليه أي: أذني، وأغضيت: أي: أغضيت بصري.

وهمان وتنبيهان:

زعم السكاكي أن من باب الاختصار[2] قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ۝٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ [القصص: الآيتان ٢٣، ٢٤] فإنه تعالى حذف مفعول (يسقون، وتذودان، ولا نسقي، ونسقي لهما) لأجل الاختصار. والحق أنه من باب انحصار القصد في النسبة الفاعلية كما تقدم، والاختصار حصل بالعرض، ويؤيده قول الزمخشري[3] إن موسى إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد، وهم على السقي، لا لأن مذودهم غنم ومسقيهم إبل مثلًا. كذا المقصود من قوله: (لا نسقي) هو السقي، لا المسقي.

وزعم المعاصر: أن قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] من باب حذف المفعول الأول من ادعوا؛ لأن الدعاء هٰهنا بمعنى التسمية، كما يقال: فلان يدعى الأمير، أي: يسمّي، وتقديره: ادعوا ذاته تعالى: الله أو الرحمٰن، أي: سموا.

(١) البيت في ديوان البحتري ٣/ ٢٠١٨. (٢) انظر مفتاح العلوم ص ١٢٣.
(٣) انظر الكشاف ٣/ ٣١٥.

قال: ولا يجوز أن يكون من الدعاء الذي بمعنى النداء؛ لأنه لو كان بمعناه، لزم إما الاشتراك، أو عطف الشيء على نفسه؛ لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر، لزم الأول، وإن كان مسماهما واحدًا، لزم الثاني، وكلاهما باطل.

قلت: لا نسلِّم مجيء الدعاء بمعنى التسمية، فضلًا عن أن تكون مرادةً هنا، وقولهم: فلان يُدْعى الأمير، معناه: ينادي بلفظ الأمير، وهو يتعدى إلى المفعول الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم ينصب بنزع الخافض.

وقوله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، أي: نادوه باسم الله أو باسم الرحمٰن، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، أي بأي اسم تنادونه، فله الأسماء الحسنى.

قوله: «يلزم عطف الشيء على نفسه، إن كان معناهما واحدًا».

قلنا: إنما يلزم ذلك أن لو كان عطف المسمى على المسمى، وأما لو كان عطف الاسم على الاسم، فلا يلزم لتغايرهما.

إن قال: «يلزم منه حذف الخافض، والأصل عدمه».

قلنا: وكذلك إذا كان بمعنى التسمية، كان معنى ـ فلان يدعى الأمير ـ يسمى بالأمير فيكون مشترك الإلزام، ويترجح كونه بمعنى النداء مطلقًا بأن الأصل عدم الاشتراك.

تقديم المفعول

إشارة: يعرض للمفعول به أن يتقدم على فعله:

إما لكونه أهمَّ: كما أنك إذا منيتَ بهجر حبيبك، وقيل لك: ما تتمنى؟ قلت: وجه الحبيب أتمنى. ويحتمل أن يكون هذا أيضًا للتخصيص.

أو للردِّ على مَن زعم أنك ضربتَ مثلًا غير زيد، فتقول: زيدًا ضربت، أي: مضروبي زيد، لا غير زيد، ومساق مثل هذا الكلام عند تحقيق وقوع الفعل وإنكار تعين المفعول، ولذلك لا يقال بهذا المعنى: ما زيدًا ضربت ولا أحدًا من الناس، لمناقضة الأول الثاني.

ولا يقال أيضًا: ما زيدًا ضربت ولكن أكرمته؛ لأن الكلام ليس مسوقًا لبيان الخطأ في الضرب لتردّه إلى الصواب في الإكرام؛ بل لبيان الخطأ في المضروب فترده عنه، وتقول: ولكن ضربت عمرًا.

أو للتخصيص: نحو: زيدًا ضربت، أي: ما ضربت غير زيد، ومنه: «إيّاك نَعْبدُ» أي: لا نعبد إلا إياك. وإذا اشتغل الفعل بالضمير نحو: زيدًا ضربته. فإن قدّر الفعل قبل المنصوب، فهو من باب التوكيد اللفظي، وإن قدر بعده نحو: زيدًا ضربت ضربته، أفاد التخصيص كما عرفت.

وحكم الجار والمجرور في إفادة التقديم التخصيص، حكمُ المفعول به، إذا قلت: بزيد مررت، أفاد ما مررت إلا بزيد، قال تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٨] أي: لا تحشرون إلا إليه. وقوله: ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤] أي: لا يوقنون إلا بالآخرة عند الله، لا بآخرة أهل الكتاب، ولفظة (هم) تفيد حصرًا آخر أي: لا يؤمن بالآخرة عند الله غير المؤمنين.

وقوله: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٣] قدم الجار والمجرور الثاني دون الأول؛ لاختصاص شهادة الرسول بالمؤمنين، دون شهادة المؤمنين، فإنها تعم الناس.

وهمان وتنبيهان:

منع ابن الحاجب[1] في أول شرح المفصل كون تقديم المفعول يجيء للتخصيص، وجعل التقديم للأهم، قال: والتمسك بمثل: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٦] ضعيف؛ لأنه قد جاء: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢]، ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النِّساء: الآية ٣٦].

وفيه نظر؛ لأنه ليس عدمُ إفادة التأخير التخصيصَ إفادةً لعدم التخصيص ليكون سببًا لضعف إفادة التقديم التخصيص؛ لأن السالبة البسيطة لا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول، كما تحقق في موضعه، فيكون تأخير المفعول غير مستلزم للتخصيص ولا لعدمه، فلا ينافي إفادة تقدمه التخصيص.

والحاصل: أنه إن تعلق القصد بعبادة الله فقط، أخّر المفعول.

وإن تعلق بعبادته وعدم عبادة غيره: قدّم.

وزعم المعاصر: أن قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النِّساء: الآية ٧٩] إنما قدَّم الجارَ والمجرور، ليفيد نفي كونه رسولًا لبعضهم خاصة؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس لا العجم، ولا غير جنس الناس.

---

(١) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الأسنائي ثم المصري، جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب، ولد سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ (كشف الظنون ٥/ ٦٥٤ ـ ٦٥٥).

وفيه نظر؛ لأن العموم مستفاد من اللام الاستغراقية، لا من التقديم.

إن قال: اللام مشتركة بين النوعية والعهد والاستغراق. وإنما يتعين للاستغراق بالتقديم.

منعناه؛ لأنه مجرد دعوى، والحق أنه ليس من باب التقديم، بل يتعلق الجار والمجرور بأرسلناك، أي: أرسلناك لتكميل الناس وهدايتهم، ورسولًا حال عن الكاف، ولا يلزم من تقييد الإرسال بالناس عدم كونه مرسلًا إلى غير الناس من الجن إلا بدليل الخطاب، وليس بحجة، فإنه لا يلزم من قولك: قلت لزيد، عدمُ قولك لعمرو.

تقديم متعلقات الفعل

إشارة: يعرض لبعض متعلقات الفعل تقدمٌ على صاحبه:

إما لأصالته، كتقدم الفاعل على المفعول، وتقدم المفعول الأول على الثاني في باب أعطيت.

وإما لكونه أهم من غيره، نحو: قتل الخارجي فلان، إذا كان الناس مهتمين بقتله دون تعين قاتله، وبالعكس إذا كان رجلًا ضعيفًا، لا نتخيل من مثله أن يكون قاتلًا، فقتل كافرًا، فقال: قتل الرجل كافرًا. ومن باب تقديم الأهم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍۢ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٥١].

وقوله في موضع آخر: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍۢ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: الآية ٣١] قدم المخاطبين في الأولى على الغائبين لأن الأولى خطاب للفقراء ولذلك قال: (من إملاق). والثانية: للأغنياء، ولذلك قال: (خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ) فيكون تقديم المخاطبين في الأولى أهم بخلاف الثانية.

أو تقدم؛ لأن في تأخيره اختلال المعنى المراد، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: الآية ٢٨] فإنه لو أخر الجار والمجرور عن يكتم، أفاد كتمانه الإيمان من آل فرعون، لا أنه من آل فرعون.

أو لفائدة لفظية: كمراعاة الفاصلة، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ [طه: الآية ٦٧].

وهم وتنبيه:

مما جعله السكاكي[1] من باب تقديم الأهم، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الأنعَام: الآية ١٠٠] بناء على أنهما مفعولا جعلوا.

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٢٨.

وأورد عليه المعاصر ما هذه حكايته: أنه ليس كذلك؛ فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي، فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا با(لله) منكرًا من غير اعتبار تعلقه بشركاء، إذ لا ينكر أن يكون جعلوا متعلقًا به، فتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها. وقد علم بهذا أن كل فعل متعدٍ إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر، إذا قدّم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية، انتهى كلامه.

والتحقيق: أن نسبة الشركاء إلى الله هي المنكَرة، لكونها ممتنعة، وعلة هذا الامتناع: وهو مفهوم الله لا مفهوم الشركاء، لجواز إسناد الشركاء إلى غير الله، وهو الذي أوجب الاعتناء بالله، وأوجب الاعتناء تقديمه على شركاء، وهذا هو مراد السكاكي، والله أعلم بالصواب.

الركن الخامس
في القصر

القصر هو: إما قصر الموصوف على صفة، نحو: ما زيد إلا كاتب، أو قصر الصفة على الموصوف، نحو: ما الكاتب إلا زيد، وما في الدار غير عمرو.

وفي الأول يجوز أن يشارك الموصوفَ في الصفة غيرُه، ولا يجوز أن يتصف بصفة أخرى، ولذلك لا يتفق صدقه، لوجوب تعدد أوصاف ذات واحدة. وفي الثاني بالعكس فيهما.

ويجوز فيه أن يراد بالصفة المنفية كمالُها على وجه المبالغة، فيصدق، وإن شارك الموصوف غيره في أصل تلك الصفة، نحو: ما العالم إلا زيد، أي: ما العالم الكامل في العلم غيره، فيجوز أن يكون عمرو أيضًا عالمًا في الجملة.

والقصر في المحاورات إما: قصر إفراد، أو قصر قلب، أو قصر تعيين.

والأول: في الموصوف نحو: ما زيد إلا عالم.

وفي الصفة نحو:

ما العالم إلا زيد، يخاطب به من يعتقد أن للموصوف صفةً أخرى، أو للصفة موصوفًا آخر.

والثاني: يخاطب به من يعتقد اتصاف الموصوف بغير تلك الصفة، أو اتصاف غير ذلك الموصوف بتلك الصفة.

والثالث: يخاطب به من يتساوى عنده الموصوف المذكور وغيره في الصفة المذكورة، أو الصفة المذكورة وغيرها في ذلك الموصوف.

وشرط الأول: عدم تنافي الوصفين، حتى يكون المنفي في قولنا: ما زيد إلا شاعر، كونه كاتبًا أو منجمًا، أو نحو ذلك، لا كونه مفحمًا لا يقول الشعر.

وشرط الثاني: تنافيهما حتى يكون المنفي في قولنا: ما زيد إلا قائم، كونه قاعدًا أو جالسًا أو نحو ذلك، لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك.

وشرط الثالث: أعم من ذلك؛ لأن اعتقاد كون الشيء موصوفًا بأحد أمرين متعينين على الإطلاق، لا يقتضي جواز اتصافه بهما معًا أو امتناعه، ونعلم منه أن ما يصلح أن يكون مثالًا لأحد الأولَين، صح أن يكون مثالًا للثالث.

طرق القصر

إشارة: للقصر طرق:

منها: النفي والاستثناء، تقول في قصر الموصوف إفرادًا: ما زيد إلا شاعر، وقلبًا: ما زيد إلا قائم، وتعيينًا: كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يٰس: الآية ١٥]. وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: ما قائم، أو ما من قائم إلا زيد.

ووجه القصر في الأول: أن النفي إذا دخل على الاسم الجامد، توجه إلى نفي أحوال الذات؛ لأن الذات من حيث هي ذات لا يصح نفيها، وتعمّ؛ لأن النكرة في سياق النفي، ثبت في أصول الفقه عمومها، وإذا تعقب بإلّا أو أخواتها المفيدة للإخراج، خرج المذكور بعدها من الأحوال المنفية، فجاء القصر.

ووجه القصر في الثاني:

أن النفي إذا أدخل على المشتق توجه إلى نفي موصوف بتلك الصفة، وتعم لما عرفتَ، فإذا تعقب بإلّا أو إحدى أخواتها، خرج المذكور بعدها، فجاء القصر في الموصوف.

وأصل هذا الطريق، أن يكون ما وقع القصر فيه مجهولًا عند المخاطب منكرًا له، كقولك لمن رأى شبحًا وأنكر أنه زيد، ما هو إلا زيد: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٦٢].

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول، كقوله تعالى إفرادًا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤] فإنه نزل إنكارهم موته منزلة إنكارهم رسالته.

وكقوله تعالى قلبًا حكايةً عن بعض الكفار: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُنَا﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] أي: أنتم بشر لا رسل، ونزَّلوا المخاطبين منزلة مَن ينكر أنه بشر؛ لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرًا، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة.

(إنّــــما)

إشارة: من طرق القصر، القصر بإنما، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: إنما زيد كاتب، وقلبًا: إنما زيد قائم، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: إنما قائم زيد.

والذي يدل على إفادة «إنما» القصر، نص أهل العربية عليه، ويؤيده جواز: إنما يضرب أنا، ولولا أن معناه: ما يضرب إلا أنا، لامتنع كما امتنع: يضرب أنا. ويدل على جوازه قول الفرزدق(١): [الطويل]

أنا الذائدُ الحامِي الذِّمَار وإنّما يُدافِعُ عنْ أحسابهم أنا أو مِثلي

ويمكن أيضًا الاحتجاج بالبيت من حيث معناه، وهو أن الشاعر أراد الافتخار، ولا يتم إلا بالقصر، وإذا كان مرادُه القصرَ في البيت، وجب أن يكون ذلك بالوضع، وإلا لزم المجاز أو الاشتراك، والأصل عدمهما.

لا يقال: لا بد من التزام أحدهما فيها كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٣] وليس التحريم مقصورًا في المذكورين.

وقوله عليه السلام: «إنما الماء من الماء» ومعلوم أنه ليس وجوب استعمال الغُسل مقصورًا في الإنزال، لوجوب الغسل بالإجماع على مَن جامَع وأكسل لأنا نمنع لزومهما؛ لأن إرادة قصر الحكم في زمان النبيّ، لا يستلزم استمراره بعده، لجواز تغير الأحكام في زمانه. وقال بعض الصحابة: «كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث» أي: من أحكام الشرع.

وهم وتنبيه:

قال عليّ بن عيسى الربعيّ(٢): الدليل على كون إنما موضوعة للقصر، أنه لما

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٣، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والجنى الداني ص ٣٩٧، وخزانة الأدب ٤/٤٦٥، والدرر ١/١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٨، ولسان العرب (قلا)، والمحتسب ٢/١٩٥، ومعاهد التنصيص ١/٢٦٠، ومغني اللبيب ١/٣٠٩، والمقاطد النحوية ١/٢٧٧، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١١، وأوضح المسالك ١/٩٥، وهمع الهوامع ١/٦٢، وتاج العروس (ما).

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن الزهيري الأصل، البغدادي المنشأ والدار. الأديب النحوي، ولد سنة ٣٢٨ هـ، وتوفي سنة ٤٢٠ هـ، له من المصنفات: «البديع في النحو»، «شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو»، «شرح مختصر الجرمي»، «شرح البلغة»، «كتاب التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي» «كتاب ما جاء من المبني على=

كانت كلمة (إنّ) موضوعة لتأكيد الإسناد، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة ناسب أن تضمن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيدًا على تأكيد، فإن قولك: زيد جاء لا عمرو، لمن يتردد في المجيء الواقع بينهما مفيدًا إثباته لزيد في الابتداء صريحًا، وفي الأخير ضمنًا.

واستحسن هذا الوجه السكاكي[1] صريحًا، والمعاصر. وإنما هو أضعف من بيت العنكبوت؛ لأن هذه المقدمات، أي كون ما في إنما للتأكيد، وكون القصر تأكيدًا على تأكيد، وكون «زيد جاء لا عمرو» للقصر، وأنه يفيد التأكيد، كلها ممنوعة.

وأقوى منه قول من قال من الأصوليين: إن (إنّ) للإثبات، و(ما) للنفي ومن المحال تواردهما على شيء واحد، فتكون إن لإثبات المذكور، وما لنفي ما عداه، وهو القصر، وإن كان أيضًا لا يخلو من ضعف؛ لأنا نمنع كون (ما) هنا للنفي، وعلى تقدير كونها للنفي نمنع أنه يرجع إلى ما عدا المذكور لإمكان توارد النفي والإثبات على الحكم المذكور إذا اختلّ شرط من شرائط التناقض.

التقديم و«لا غير»

إشارة: للقصر طريقان آخران:

أحدهما: التقديم، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: شاعر هو لمن يعتقده شاعرًا وكاتبًا، وقلبًا: قائم هو، لمن يعتقده قاعدًا.

وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادًا قولك: أنا كفيت مُهِمّك، أي وحدي لمن يعتقد أنه شاركك فيها غيرك. وقلبًا: «أنا كفيت مهمّك، لا غيري» لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك.

ثانيهما: تعقيب الإثبات بلا غير، أو ليس غير، أو ليس إلا، نحو: جاء زيد لا غير، أو ليس غير.

والفرق بين الطريقين: أن الثاني يدل على القصر بالنص دون الأول.

وهم وتنبيه:

زعم المعاصر أن من طرق القصر العطف بلا و بل، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتبًا بل شاعر. وقلبًا، نحو: زيد قائم لا قاعد، أو ما زيد قاعدًا بل قائم.

= فعال. (كشف الظنون ٥/ ٦٨٦).

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٥٨.

وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادًا، أو قلبًا بحسب المقام: زيد قائم لا عمرو، أو ما عمرو قائم بل زيد.

وهذا ليس بشيء؛ لأن إثبات صفة لمعين، ونفيها عن معين آخر، ليس بقصر، بل القصر هو إثباتها لمعين، ونفيها عن غير ذلك المعين، أعم من أن يكون زيدًا أو عمرًا أو غيرهما، فهو أعم من الأول، نعم لو قيل زيد شاعر لا غير، كان قصرًا، وقد تقدم.

خواص إنما

إشارة لكون النفس غير مصرّح به في (إنما) جاز أن يجامعها النص عليه ـ بخلاف (إلا) ـ إما مع تقديم النفي، نحو: ما جاءني زيد، وإنما جاءني عمرو، أو مع تأخيره كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾ [الغَاشِيَة: الآيتان ٢١، ٢٢].

وهل يشترط في هذه المجامعة ألا يكون الوصف مختصًا بالموصوف؟

قال السكاكي[(١)]: نعم.

وقال عبد القاهر: لا تحسُن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص، مثال المختص، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٦] فإن الاستجابة لا تعقل إلا ممن يسمع. وقولهم: ـ إنما يعجّل مَنْ يَخْشى الفَوْت ـ فإن التعجيل مختص بالخاشي.

وأصل ما تستعمل فيه (إنما) أن يكون مما لا ينكره المخاطب ويعلمه، عكس (إلا)، نحو: إنما هو أخوك، إنما هو صاحبك، قال المتنبي[(٢)]: [الخفيف]

إنّـمـا أنـتَ والـدٌ، والأب الـقـا طعُ أحْنَى من واصل الأولاد[(٣)]

فإنه لم يُرِد أن يعرف كافورًا بأنه والد أو كالوالد؛ لأنه معلوم، وإنما أراد أن يذكره ذلك، ليبني عليه حكمًا آخر.

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم؛ لادعاء المتكلم ظهوره، كقوله تعالى حكايةً: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] ولادّعائهم الظهور، كذّبهم الله

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٥٩.
(٢) البيت في ديوان المتنبي ٢/٢٢٦.
(٣) القاطع: أي المقاطع. يقول: أنت والده والوالد دائمًا أحن على الولد من حنو الولد على والده.

تعالى بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢]. ومن ذلك قول الشاعر[١]: [الخفيف]

إنما مُصْعَبٌ شهابٌ من اللـ ـه تجَلّتْ عن وجهه الظلماءُ

فإنه ادّعى ظهور الحكم المذكور كما هو عادة الشعراء في صفات يمدحون بها ممدوحهم.

إشارة: لـ «إنما» خاصية أخرى وهي:

أن النفي والإثبات يفهمان منها دفعة واحدة، بخلاف القصر بإلّا، وهذا مما يؤيد قول من قال: إن (ما) فيها للنفي وهذا يتفق وقول النحاة.

وأحسن مواقعها: إذا عُرِّض بها عن أمر آخر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرّعد: الآية ١٩] عرِّض بها عن نقصان عقول الكفار.

وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ۝٤٥﴾ [النّازعَات: الآية ٤٥]. و﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾ [فَاطِر: الآية ١٨] يعرِّض بعدم خشية الكفار، لأنه ليس لهم أذن تسمع، ولا قلب يعي. وقول الشاعر[٢]: [المديد]

أنا لم أرزَق محبَّتَها إنما للعبد ما رُزِقَا

يعرِّض بأنه لا مطمع له فيها. وقول الآخر[٣]: [المديد]

وإنما يعذرُ العشاقَ مَن عَشِقَا

يعرِّض بأن من يعذله معذور؛ لأنه لم يصبه ما أصابه من العشق وحكمه.

إشارة: كما يكون القصر بين المبتدأ وخبره، كذا يكون بين الفاعل ومفعوله، فيقصر الفاعل على مفعوله إفرادًا، أو قلبًا بحسب المقام: ما ضرب زيد إلّا عَمرا. وعلى القلب خاصة، قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١١٧] أراد أني ما بدلت ما هو لك بغيره، ولم يرد أني لم أزد على ما أمرتني به شيئًا، ويدل عليه أنه واقع في جواب قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المَائدة: الآية ١١٦].

(١) البيت لعبد بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٨٨.
(٢) البيت للعباس بن الأحنف في ديوانه ص ٢١٧.
(٣) الشطر بلا نسبة في الدلائل ص ٢٧٢.

وفي قصر المفعول على الفاعل: ما ضرب عمرًا إلا زيد.

وفي قصر كل واحد منهما على الآخر: ما ضرب إلا زيد عمرًا، أي: ما ضرب أحد إلا زيد عمرًا، كذا نص عليه الشيخ عبد القاهر، وهو في تقدير كلامين، ولا محذور فيه كما ظنه المعاصر، فإنه قال: يلزم على تقدير كلامين أن يكون الحصر في الفاعل والمفعول معًا، وفيه نظر.

قلت: ليت شعري ما هذا النظر؟ وما وجهه؟

وتقول في قصر المفعول الأول على الثاني: ما كسوتُ زيدًا إلا جُبّة، وما ظننت زيدًا إلا منطلقًا، والعكس بالعكس.

وفي قصر ذي الحال على الحال: ما جاء زيد إلا راكبًا، والعكس بالعكس.

وفي قصر المفعول على الجار والمجرور: ما اخترت رفيقًا إلا منكم.

ومنه قول الحِمْيريّ[1]: [السريع]

لو خُيّرَ المِنبرُ فُرسانَهُ ما اختار إلا منكُمُ فارسا

وفي القصرين معًا تقديم إلا، نحو: ما كسوت إلا جبة زيدًا، أي: ما كسا أحد شيئًا من اللباس إلا زيد كسا جبة، وكذا في غيره.

إشارة: وجه الحصر في الجميع: أن (إلا) موضوعة للإخراج، والإخراج يقتضي أمرًا عامًا يشمل المُخرج وغيره، وإلا لم يصح إخراج الخاص منه، فإذا لم يكن العام مذكورًا كما في الاستثناء المفرغ، فلا بد من تقديره، ويجب أن يكون مناسبًا للمُخْرَج. فإذا قلت: ما جاء إلا زيد، قدِّر بـ: ما جاء أحد إلا زيد، وإذا قلت: ما كسوت زيدًا إلا جبة، قدر بما كسوت زيدًا لباسًا إلا جبة، ولأجل وجوب تقدير أمر عام، يجب تذكير الفعل في نحو قولك: ما جاء إلا هند. وأما قراءة أبي جعفر المدني[2]: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾ [يس: الآية ٢٩] بالرفع، وقراءة الحسن[3]: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٥] بالرفع، فمن الشواذ.

---

(١) البيت للسيد الحميري (إسماعيل بن محمد) في الأغاني ٧/ ٢٤٠.

(٢) أبو جعفر المدني: هو يزيد بن القعقاع، رُوِيَ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما في خلافة مروان بن محمد (المعارف ص ٢٣٠).

(٣) الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن البصري. إمام أهل البصرة المتوفى سنة ١١٠ هـ (الأعلام ٢/ ٢٢٦).

وهم وتنبيه:

ظن كثير من أهل العربية، منهم المعاصر أن القصر (بإنما) هو في الأخير، بخلاف (إلا) وهو فاسد، إذ لا فرق بين إلا وإنما في أن القصر في الأول بمعنى، إنما ضرب زيدًا عمرًا: ما ضرب زيد إلا عمرًا، فزيد في الصورتين ليس ضاربًا إلا لعمرو، وعمرو يجوز أن يكون مضروبًا لغير زيد، ومعنى إنما ضرب عمرًا زيدًا: ما ضرب عمرًا إلا زيد، فعمرًا فيهما ليس مضروبًا إلا لزيد، وزيد يجوز أن يكون ضاربًا لغيره.

ثم قال المعاصر: ويعلم من كون القصر بإنما في الثاني، فائدة الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: الآية ٢٨] وقولنا: (إنما يخشى العلماء من عباده الله) فإن الأول يقتضي قصر خشية الله على العلماء، والثاني يقتضي قصر خشية العلماء على الله.

قلت: إذا كان معنى التلاوة: لا يخشى الله من عباده إلا العلماء، فالله ليس مخشيًا لأحد إلا للعلماء، والعلماء لا يمتنع أن يخشوا غير الله كالظلمة مثلًا، وإذا قدَّم العلماء أفاد: أنهم ليسوا يخشون إلا الله، والله لا يمتنع أن يكون مخشيًا لغيرهم والمعنى على الأول، فظهر عدم الفرق بين الأداتين في القصر.

ثم إن الحكم في أن القصر في (إنما) في الأخير مع ما استفيد من الاستقراء أن التقديم يفيد التخصيص، إذ إنه أهم، فلا يجتمعان، والثاني ثابت فينتفي الأول، والله أعلم بالصواب.

الركن السادس
في الإنشاء

إشارة: الإنشاء: كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى.

وكلام: جنس للخبر والإنشاء.

وقولنا: غير مسبوق بنسبة أخرى، فصل خرج به الخبر، فإن الخبر وإن كان لفظه سببًا لنسبة هي صورة الكلام، لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها، فإن تطابقا، فالخبر صادق، وإلا فكاذب.

والإنشاء ليس له نسبة أخرى، فإن المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام، ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها؛ لأن المطابقة نسبة، وكل نسبة لا بد لها من منتسبين سابقين عليها، وليس فليس.

وقول من قال: إن الإنشاء كلام لا يصح أن يقال إنه صادق أو كاذب، ضعيف؛ لأن الصادق والكاذب نوعان للخبر أو صفتان له، فيكون في تقدير أن الإنشاء هو الذي لا يصح أن يكون خبرًا صادقًا أو كاذبًا، وهو تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، لتساوي النوعين الداخلين في جنس واحد في الرتبة، على أن ذلك ليس بمساوٍ للإنشاء؛ لأن الإنشاء أيضًا يحتمل الصدق والكذب من وجه على ما يأتي تقريره، وأيضًا أنه غير مفيد لحقيقة الإنشاء لمن أرادها.

إشارة: الخبر والإنشاء وإن كانا نوعين متكافئين لا سبق لأحدهما على الآخر في المعنى، لكن الخبر في اللفظ، والوضع أصل، والإنشاء طارىء عليه، وكل طارىء على شيء لا بد له من دلالة، وتلك الدلالة في الإنشاء إما لفظية أو معنوية.

واللفظية إما أداة: كحروف النهي والاستفهام والتمني والترجي والنداء، أو تغيير الصيغة، وهو: أمر المخاطب المأخوذ من المضارع على وجه ذكره البصريون.

وفعلا المدح والذم، كنعم وبئس المنقولين من (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين.

والمعنوية كألفاظ العقود، كبعت واشتريت، وزوجت وطلقت، فإن العلم بعدم وقوع الفعل في الماضي دلالة على كونها للإنشاء، ومن هذا القبيل: فعلا التعجب: ما أفعله وأفعِلْ به.

فإن الأول: منقول من الجملة الاسمية على قولي سيبويه[1] والأخفش[2]، والدلالة عدم استقامة المعنى الخبري كألفاظ العقود ولزوم صيغة واحدة.

والثاني: منقول من الجملة الأمرية، وهو مذهب الأخفش واختيار الزمخشري، والدلالة عدم استقامة معنى الأمر، ولزوم صيغة واحدة للأحوال كلها.

وأما عند سيبويه فهو من قبيل تغيير الصيغة، إذ أصله عنده: أفعل زيد، أي: صار ذا فعل، كألبن، أي: صار ذا لبن، ثم غيرت الصيغة إلى أفعل به للدلالة على الإنشاء. وحجته أن نقل الإنشاء إلى إنشاء آخر، غير معهود في كلامهم، بخلاف نقله من الأخبار.

ويمكن أن يجاب بأن الممنوع هو نقل الإنشاء من إنشاء غير منقول من الأخبار، ومحل النزاع منقول من الأخبار، فإن الأمر أصله الإخبار، وكذا لاستبعاد أن تكون صيغة (ما أفعله) منقولة من الاستفهام؛ لأن الاستفهام أصله الخبر، وتكون ما: استفهامية، بمعنى أن تكون استفهامًا في موضع التعجب، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧﴾ [الانفطار: الآية ١٧] وأنه قال: من هو؟ ولله دَرّه، أيّ رجل هو؟، ثم كثر الاستعمال حتى خفي الاستفهام وظهر التعجب: وهذا هو مذهب الفراء[3].

---

(١) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن قنبر الملقب بسيبويه، مولى بني الحارث بن كعب، توفي سنة ١٧٧، له «الكتاب» في النحو المشهور (كشف الظنون ٥/ ٨٠٢).

(٢) الأخفش: لعله يقصد الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل البغدادي النحوي المعروف بالأخفش الأصغر، توفي سنة ٣١٥ هـ، من تصانيفه: «كتاب الأنواء»، «كتاب التثنية والجمع»، «كتاب الجراد»، «كتاب المهذب»، «تفسير رسالة كتاب سيبويه»، «شرح كتاب سيبويه» (كشف الظنون ٥/ ٦٧٦). ولعله يقصد الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري الفقيه النحوي المعروف بالأخفش الأوسط، توفي سنة ٢٢١، من تصانيفه: «كتاب الأربعة»، «كتاب الاشتقاق»، «كتاب الأصوات»، «كتاب الأوسط». «كتاب العروض»، «كتاب القوافي»، «كتاب المسائل الصغير»، «كتاب المسائل الكبير»، «كتاب المقاييس»، «كتاب الوقف التام»، «معاني الشعر»، «معاني القرآن» (كشف الظنون ٥/ ٣٨٨).

(٣) الفراء: هو الحافظ أبو زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الكوفي اللغوي المقري البغدادي المعروف بالفراء، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. له من المصنفات: «آلة الكتابة»، «الجمع والتثنية»، «حدود الإعراب»، «كتاب اللغات»، «مصادر القرآن»، «معاني القرآن» (كشف الظنون ٦/ ٥١٤).

وهم وتنبيه:

قال ملك الأدباء نجم الدين الاستراباذي، طاب ثراه، في «حِكم الأدباء»:

«في كون فعلَيْ التعجب وفعلَيْ المدح والذم وكم الخبرية إنشاء، نظر، لأن فعلي المدح والذم يحتملان الصدق والكذب باعتبار ما لأجله المدح والذم وإن لم يحتملاه باعتبار نفس المدح والذم، ولذلك لمّا بُشر أعرابي بمولودة، وقيل: نِعْمتْ المولودة، قال: والله ما هي بنعم المولودة.

وكذا فعلا التعجب يحتملان الصدق والكذب، باعتبار ما لأجله التعجب، وإن لم يحتملاه باعتبار نفس التعجب.

وكذا كم الخبرية، تحتملهما باعتبار نفس الخبر، وإن لم تحتملهما باعتبار التكثير، وهذا النظر وهم.

أما بناء على تعريفنا المذكور للإنشاء فظاهر؛ لأن فعل المدح ليس نسبته التي هي صورة اللفظ مسبوقة بنسبة أخرى للمدح، حتى يكون بين النسبتين المطابقة وعدمها، ويكون خبرًا فيكون إنشاء، وكذلك نسبة التعجب في فعلي التعجب التي هي صورتهما ليست مسبوقة بنسبة أخرى للتعجب حتى تعتبر بينهما المطابقة وعدمها، ويكون خبرًا فيكون إنشاء. وكذا كم الخبرية ليست نسبة التكثير التي هي صورة المركب مسبوقة بنسبة التكثير لتعتبر المطابقة بينهما، ويكون خبرًا فيكون إنشاء.

وأما بناء على تعريف الأدباء: أن الإنشاء هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب، فلأن هذه الأفعال لا تحتملهما باعتبار النسبة التي هي صورة الكلام بل باعتبار ما لأجله تلك النسبة، أي: الصفات المحمودة والمذمومة في فعلي المدح والذم، والصفات الخارجة عن العادة المألوفة في فعلي التعجب.

وأصل الخبر في كم: الخبرية، وهذا لا يقدح في كونها إنشاء»، فإنه ما من إنشاء إلا ويحتملهما بوجه ما، فإن من وضع الاستفهام مثلًا في غير موضعه يصح أن يكذب اعتباره، وكذا غيره من أنواع الإنشاء.

أدوات الاستفهام

إشارة: أداة الاستفهام إما حرف، أو اسم يتضمن معناه.

والحرف: الهمزة، وهل. فالهمزة بالأصالة، وهل بالنيابة عنها، فإنها في أصل الوضع بمعنى قد، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسَان: الآية ١] أي: قد أتى.

إذا قلت: هل قام زيد؟ أهل قام، فحذفت الهمزة، وأقيم هل مقامها، ولذلك جاء على الأصل نحو: أهل الدار بالغريبين؟

والهمزة إما لطلب التصور نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ وعمرو أفي الدار أم في المسجد؟

أو لطلب التصديق، نحو أقام زيد؟ وأزيد قائم؟

والمسؤول بها هو ما يليها، تقول: أضربت زيدًا؟ إذا كان الشك في الضرب.

وأأنت ضربت؟ إذا كان الشك في الفاعل، وأزيدًا ضربت؟ إذا كان الشك في المفعول.

وهل لا تكون إلا لطلب التصديق نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟ وامتنع: هل زيد قام أم عمرو؟ وقبح: هل زيدًا ضربت؟ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بالفعل، والشك فيما تقدم علمه.

ولم يقبح: هل زيدًا ضربته؟ لكون الفعل الناصب مقدرًا قبله.

وكما تختص بالتصديق، تختص أيضًا بامتناع استعماله في الحال، وإذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال، لا يقال: هل تضرب زيدًا وهو أخوك؟ كما يقال: أتضرب زيدًا وهو أخوك؟

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: «لأجل كون هل لطلب التصديق، وكونها مخصصة للمضارع بالاستقبال، لها اختصاص بما كونه زمانيًا أظهر، كالفعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا صفة، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٨٠] أدل على طلب الشكر من قولنا: (هل تشكرون) وقولنا: (هل أنتم تشكرون)؛ لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت، أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله. وكذا قولنا: (أفأنتم شاكرون) وإن كانت صيغته للثبوت؛ لأن «هل» أدعى

للفعل من الهمزة، فتركه معها أدل على كمال العناية بحصوله، ولهذا لا يحسن (هل زيد منطلق) إلا من البليغ». هذه ألفاظه.

وفيه نظر؛ لأن اختصاص هل بلفظ زماني مسلّم، لكن كون علة هذا الحكم كونه لطلب التصديق، ولتخصيص المضارع بالاستقبال ممنوع؛ لأن التصديق غير مستلزم للفعل، وكونها مخصصة للمضارع بالاستقبال أيضًا غير مستلزم لذلك، وإنما يستلزم أن لو كانت مختصة بالمضارع أو بالفعل، لكن ليس، فليس، على أن ذلك مصادرة على المطلوب قوله، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٨٠] إلى آخره الحكم فيه مسلم، لكن كونه معلّلًا بما ذكره ممنوع؛ لأن العلة لكون (شاكرون) أدل على طلب الشكر من (يشكرون) أن الاسم موضوع للثبوت، والفعل للحدوث، والمطلوب هو ثبوت الشكر، لا الحدوث الخالي من الثبوت.

فالحق ـ إذن ـ أن «الهمزة وهل» كلاهما لطلب فهم حدوث أمر ما، وجودًا كان أو عدمًا، والحدوث مختص بالفعل أو ما فيه معناه، ولذلك اقتضى الفعل.

وأما أنَّ «هل» أدعى له من الهمزة؛ فلأن هل أصلها قد، وقد من خواص الأفعال، وإنما جاز العدول إلى الاسم نظرًا إلى كونها واقعة موقع الهمزة، والهمزة لا تختص بالفعل، بل هي أولى به.

إشارة: «هل» إما بسيطة أو مركّبة.

والبسيطة: ما يطلب بها وجود شيء، نحو: هل الحركة موجودة؟

والمركبة: ما يطلب بها وجود شيء لشيء آخر، نحو: هل الحركة سريعة؟

وما يطلبه إما مسمّى الاسم نحو: ما العنقاء؟

أو الماهية نحو: ما الحركة؟

وجواب الأول مسمى الاسم، وجواب الثاني الماهية.

وللأول يتقدم قسمَيْ هل.

وللثاني تتقدم هل المركبة دون البسيطة، إذ البسيطة واقعة بين قسمي «ما»، هذا إذا كان المسؤول عنه له ماهية معلومة.

وأما إذا لم تكن له ماهية، أو كانت، لكن تكون مجهولة، كالباري عزّ اسمه، فجواب «ما» هو حينئذٍ أظهر أوصافه، فإن لم يكتف به السائل له، فأظهر منه، ولذلك لما قال فرعون لموسى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾

[الشعراء: ٢٣، ٢٤] فأجاب بصفة أظهر من كونه رب العالمين، لدخول عالم الأرواح في الأول دون الثاني وجوبًا، وعالم الأرواح في غاية البعد من الحس، ولما لم يكتف فرعون بهذا الجواب، عدل إلى ما هو أظهر منه عند الحس بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٦] ولما لم يكتف لجهله، عدل إلى ما هو أظهر عند الحس، وهو قوله: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٨] ثم قطع الجواب.

ونسبهم إلى الجهل بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٨].

وهم وتنبيه:

قال السكاكي[1]: يسأل بـ«ما» عن الجنس، نحو: ما عندك؟ أي: أيّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: إنسان أو فرس أو نحو ذلك.

وعن الوصف، نحو: ما زيد؟ وما عمرو؟ وجوابه: الكريم أو الفاضل ونحوهما.

وسؤال فرعون بقوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٣] يجوز أن يكون عن الجنس، أي: أيّ أجناس الأجسام هو؟ وذلك لجهله بالله تعالى، ويجوز أن يكون عن الوصف، لطمعه في أن يسلك موسى معه في الجواب مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسؤولين لشهرته بينهم برب العالمين، وعلى التقديرين، لما لم يطابق جواب موسى أولًا بقوله: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [مريَم: الآية ٦٥]. وثانيًا بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٦] تعجَّب فرعون وعجَّب الحاضرين بقوله أولًا: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٥] وجنَّنه ثانيًا بقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٧] هذا حاصل كلام السكاكي، ونقله المعاصر وأعرض عن الاعتراض عليه.

ولي فيه نظر؛ لأن المحققين منعوا أن يُسأل بـ«ما» عن الوصف، بل إما: عن مسمى اللفظ أو عن الماهية، ولا نسلم أن جواب ما زيد؟ وما عمرو؟ هو الوصف، بل الماهية، وهي الإنسان، وإنما يقع الوصف في الجواب، إذا لم يكن للمسؤول عنه ماهية معقولة كما تقدم، أو تقع في جواب أيّ شيء هو من الأوصاف المختصة الظاهرة، ولا نسلم أن فرعون سأل عن جنس من الأجناس، بل لما قال موسى عليه

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٦٧.

السلام: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٦] سأل عن ماهيته لظهور مسمى اللفظ لظنه أن له ماهية، ولما عدل عن الجواب بالماهية إلى الجواب بالأوصاف، تعجب وعجب أولًا، وجننه ثانيًا، وهدده ثالثًا، وموسى عليه السلام لما كثر تعنت فرعون في الجواب، نسبهم رابعًا إلى ضعف العقل والفهم بقوله: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٨].

وهم وتنبيه:

أدوات الاستفهام من الأسماء المتضمنة معناه: ما، ومَن، وأيّ، وكم، وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأيّان.

أما (ما) فقد تقدم الكلام عليه.

وأما (من) فقال السكاكي[1]: هو موضوع للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، تقول: من جبريل؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جنّي؟

وقال المعاصر: هو موضوع للعارض المشخّص لذي العلم.

وفي القولين نظر. أما الأول، فلأن الموضوع للسؤال عن تعين الجنس هو لفظة (ما)، ولذلك يقع في الجواب جنس معين مثل الإنسان أو الفرس، و(مَن) موضوع للسؤال عن تعين شخص من ذوي العقول، ولذلك لا يقع في الجواب غير شخص من العقلاء إذا قيل: مَن هو؟ فيجاب بنحو زيد أو عمرو، ولا نسلم جواز: من جبريل؟ بل يقال: ما جبريل؟ أي: أيّ جنس هو؟ فيقال في الجواب: إنه مَلك صفته كذا وكذا.

وأما الثاني: فلأن (مَن) يختص بالسؤال عمن يوصف بالعقل، وبين العقل والعلم فرق: فإن الباري يوصَف بالعلم لا بالعقل، ولا يطلق عليه لفظة (من) موصولة كانت أو استفهامية، ولذلك قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦﴾ [الشّمس: الآيتان ٥، ٦]؟ ولم يقل: ومن بناها، وإنما قال فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا﴾ [طٰه: الآية ٤٩] في خطابه موسى وهارون؛ لجهله بالله تعالى واعتقاده أنه هو الرب، وأنه من ذوي العقول.

إشارة: وأي: سؤال عن العدد المميّز لشيء عما يشاركه في أمر: ذاتيًا كان أو عرَضيًا، قال تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: الآية ٧٣]؟ أي: نحن أم

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٦٨.

أصحاب محمد؟ وقال: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: الآية ٣٨]؟ أي شخص من أشخاص البشر أو الجنّ.

وكم: سؤال عن العدد: قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١١]؟ وقال: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: الآية ١٩] أي: كم يومًا أو كم ساعة؟

وكيف: سؤال عن الحال: تقول: كيف زيد؟ أي: في أي حال هو من الصحة والمرض، والسرور والحزن؟ وأمثال ذلك من الأحوال، وجوابه: صحيح أو مريض وما شاكل ذلك.

وأنّى: بمعنى كيف، قال تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٣] أي: كيف شئتم، وبمعنى من أين، قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٧]؟ أي: من أين لك؟

ومتى وأيان: للسؤال عن الزمان، نحو، متى القتال؟ وأيّان اللقاء؟ فيجاب بنحو: يوم الجمعة.

إشارة: هذه الأدوات تستعمل أيضًا في غير الاستفهام:

كالاستبطاء، نحو: كم دعوتك؟ قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤].

والتعجب، نحو: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النّمل: الآية ٢٠].

والتنبيه، على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [التّكوير: الآية ٢٦]؟

والوعيد، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾﴾ [المُرسَلات: الآية ١٦]؟

والأمر، نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هُود: الآية ١٤]؟ و﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القَمَر: الآية ١٧].

والتقرير: ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر، نحو: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: الآية ٦٢]؟ ولم يقولوا ذلك وهم يريدون أن يقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، ولذلك قال في الجواب: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٦٣] بل فعلهُ كبيرهُم» ولو كان لتقرير الفعل، لأجاب: فعلت أو لم أفعل، كذا قاله عبد القاهر[1] والسكاكي[2].

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٨٩.

(٢) انظر مفتاح العلوم ص ١٧٠.

ونظر فيه المعاصر وأصاب؛ لاحتمال أن تكون الهمزة فيها على الأصل وهو الاستفهام، لعدم العلم بأنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم هو الفاعل.

ومن معانيها الإنكار، إما: للتوبيخ بمعنى: ينبغي ألا يكون، نحو: أعصيتَ ربك؟ أي: لا تعصه، وأتنسى قديم إحسان فلان؟ أي: لا تنسه.

أو للتكذيب بمعنى: لم يكن، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: الآية ٤٠]؟ وقوله: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الصافات: الآية ١٥٣]؟ أو بمعنى، لا يكون، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هُود: الآية ٢٨]؟ وقول امرىء القيس[1]: [الطويل]

أيقتلني والمشرفيُّ مُضاجعي ... ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوال؟

وكما يقع الإنكار على الإثبات، كذا يقع على النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٦]؟ وقول جرير[2]: [الوافر]

ألستمْ خيرَ من ركبَ المطايا ... وأندَى العالمينَ بطُونَ راحِ

والمعنى: أن الله كافٍ عبده، وأنتم خير من ركب المطايا؛ لأن إنكار النفي مستلزم الاعتراف بالثبوت.

وكما يقع الإنكار على معين، كذا يقع على غير معين، كقولك: أزيدًا ضربت أم عمرًا؟ لمن يدّعي أنه ضرب أحدهما لا واحدًا بعينه، دون غيرهما، فيفيد إنكار مطلق الفعل، بعضه تصريح للإنكار، وبعضه بالغرض، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣]؟ وشرط الإنكار أن يلي المنكر الهمزة كما تقدّم في التقرير.

وهم وتنبيه:

ومن أمثلة الإنكار قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: الآيتان ٣١، ٣٢]؟ وقوله تعالى:

---

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٣٣، ولسان العرب (غول)، (شطن)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٩٣، وجمهرة اللغة ص ٩٦١، وتاج العروس (زرق)، وهو بلا نسبة في المخصص ٨/ ١١١.

(٢) البيت في ديوان جرير ص ٨٥، ٨٩، والجنى الداني ص ٣٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢، ولسان العرب (نقص)، ومغني اللبيب ١/ ١٧، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٦٣، ورصف المباني ص ٤٦، وشرح المفصل ٨/ ١٢٣، والمقتضب ٣/ ٢٩٢.

﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: الآية ٩٩]؟ وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ [الزخرف: الآية ٤٠]؟

قال السكاكي(١): ليست هذه الضمائر المرفوعة في نيّة التأخير؛ لتفيد التخصيص كما قلناه في نحو: أنا ضربت، أي: أنا أقسم رحمة ربك لا هم، والله يقدر على إكراههم على الإيمان لا أنت، والله يقدر على إسماع الصم لا أنت، بل هي على ظاهر الابتداء وخبره، ولا تفيد غير تقوّي الإنكار.

وفيه نظر؛ لأن الفرق بين: أنا ضربت وبين هذه الآيات في إفادة التخصيص وعدمه مع اتحادهما في اللفظ تحكم محض، إذ لا فارق سوى همزة الإنكار التي لا تأثير لها في ذلك، وممن ذهب إلى أن تقديم هذه الضمائر لإفادة التخصيص هو الزمخشري(٢).

وهم وتنبيه:

من أمثلة الإنكار قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] يفيد إنكار الإذن من الله تعالى، بل ومن غيره أيضًا؛ لأنه أراد نفي فعل عما جُعل فاعلًا له في الكلام، ولا فاعل له سواه، لزم نفيه من أصله.

قال السكاكي(١): «إيّاك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: أنا ضربت، وأنت ضربت، وهو ضرب، من احتمال الابتداء واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين. فلا تحمل قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ على التقديم، فليس المراد أن الإذن يُنكَر من الله دون غيره، ولكن احمِله على الابتداء مرادًا به حكم الإنكار».

وقال المعاصر: «فيه نظر؛ لأنه إن أراد: أن نحو هذا التركيب، أعني: ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهرًا، لا يفيد توجيه الإنكار إلى كونه فاعلًا للفعل الذي بعده، فهو ممنوع.

وإن أراد: أنه يفيد ذلك إن قدّر تقديم وتأخير، وإلا فلا، على ما ذهب إليه فيما سبق. فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه».

قلتُ: هذا النظر صدر عنه من غير تأمل؛ لأن مراد السكاكي لا شيء من الوجهين اللذين ذكرهما، بل أراد أنه ليس المراد التخصيص، كما في نحو: أنا

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٧١.
(٢) انظر الكشاف ٤/ ٢٠٠.

ضربت، على نية التقديم والتأخير، بل أراد إنكار الإذن من الله، من غير التعرض لثبوت إذن غيره أو لنفيه، ولفظه صريح في ذلك عند التأمل.

إشارة: ومما يستعمل صيغة الاستفهام فيه:

التهكم: كقوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هُود: الآية ٨٧].

ومنه التحقير: كقولك: من هذا؟ وما هذا؟

ومنه التهويل: كقراءة ابن عباس: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدّخان: الآيتان ٣٠، ٣١] بفتح الميم في (من).

ومنه الاستبعاد، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ۝١٤﴾ [الدّخان: الآيتان ١٣، ١٤].

ومنه التوبيخ والتعجب معًا، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢٨﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨] يتعجب من كفرهم، وهم عالمون بالقصة المذكورة، فإن العلم بها صارف عن الكفر، ووقوع الفعل مع الصارف توجب التعجب، وتوبخ على انهماكهم في الغفلة والجهالة. ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٤].

التمني والترجي

إشارة: التمني والترجي معنيان يَعرِضان للإسناد، فيجعلانه نوعين آخرين للكلام.

فالتمني: هو إنشاء إرادة حدوث أمر ما، لأن إرادة شيء غير مستلزم لإمكانه، وهذا أمرُ تحقيقِ الفرقِ بينهما، لا ما قاله الأدباء: إن الفرق بينهما هو أن التمني مستعمل في الممكن والممتنع، بخلاف الترجي؛ لأنهم لو طولبوا بعلة هذا الحكم لم يكن لهم جواب سوى ما قلناه.

والترجي: هو إنشاء إمكان حدوث أمر ما، ولكون الإمكان داخلًا في مفهوم الترجي دون التمني، اشتُرِط الإمكان في الترجي دون التمني، ولكون النسبتين غير مسبوقتين بنسبتين أخريين، عُدّا من الإنشاء، ولكونهما نوعين للكلام جعل لهما صدر الكلام، ولكونهما طارئين على الإسناد، احتاجا إلى دلالة في اللفظ كغيرهما من الطوارىء، وهي أداة التمني والترجي.

وأظهر لفظٍ وُضع للتمني، هو: ليت، تقول: ليت المسافر يرجع، وليت الشباب يعود، وليت العيش الرغيد يقبل.

وقد يستعار للتمني أداة الاستفهام نحو: ـ هل لي من شفيع ـ في موضع لا يوجد فيه الشفيع. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعرَاف: الآية ٥٣]؟

وكذا يستعار له أداة الشرط، نحو: «لو ما تأتيني فتحدِّثَني» بالنصب.

قال السكاكي[١] ـ وصدق ـ: كأن حروف التنديم والتحضيض وهي: هلا، وألا ـ بقلب الهاء همزة ـ ولولا، ولوما، مأخوذة منهما بزيادة ما ولا، فيتولد منهما في الماضي: التقديم، نحو: هلا وقفت على المكان المعشب، وفي المضارع: التحضيض نحو: هلّا تقف على الأمير.

وقد تستعمل «لعل» للتمني نحو: لعلي أحج فأزورَك (بالنصب)، ومنه قراءة عاصم[٢] في رواية حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غَافر: الآيتان ٣٦، ٣٧] بنصب «أطلع».

الأمـــر

إشارة: الأمر صيغة وُضعت لطلب فعل، أو طُلِب بها فعل، بأداة على وجه الاستعلاء.

فقيّد بالطلب؛ ليخرج الخبر والإنشاء الذي لم يوضع للطلب.

وقيّد بالفعل؛ ليخرج نحو النهي، فإنه وضع لا لطلب الفعل؛ بل للترك أو غيره.

وقيّد بالاستعلاء؛ ليخرج نحو الالتماس والدعاء.

وهو على قسمين:

الأول: أن يدل على طلب الفعل بصيغته، وهو أمر المخاطب نحو: اضرب.

والثاني: أن يدل عليه لا بصيغته؛ بل بأداة اللام، نحوه: ليضربْ زيد، وهو للغائب.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٦٦.

(٢) عاصم: هو عاصم بن أبي النجود، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٧ هـ (وفيات الأعيان ٢/ ٢٢٤).

والأول يُستعار لمعانٍ أخَر:

الإباحة، نحوه: جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين. وقول كثّير(١): [الطويل]

أسيئي بنا أو أحْسني، لا ملومةٌ لـديـنـا ولا مـقـليّـةٌ إنْ تـقـلـتِ

والتهديد، نحو: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٠].

والتعجيز، نحو: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣].

والتسخير، نحو: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٥].

والإهانة، نحو: ﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً﴾ [الإسرَاء: الآية ٥٠]، و﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدّخَان: الآية ٤٩].

والتسوية، نحو: ﴿أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التّوبَة: الآية ٥٣].

والتمني، نحو(٢): [الطويل]

ألا أيها الليلُ الطويل ألَا انجلِي

والدعاء، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥١].

والالتماس، نحو: افعل كذا، لمن يساويك بدون استعلاء.

وهم وتنبيه:

توهم السكاكي(٣) أن الأمر باللام يستعمل أيضًا في هذه المعاني، ولذلك احتجّ على كون الصيغتين حقيقة في الأمر دون المعاني الباقية بإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر، كقولهم: صيغة الأمر، ومثال الأمر، ولام الأمر، دون أن يقولوا: صيغة الإباحة، ولام الإباحة، فذِكرُ لام الأمر دون لام الإباحة يدل على ذلك، وهو فاسد، لعدم الاستعمال.

---

(١) البيت في ديوان كثير عزة ص ١٠١، ولسان العرب (روأ) (حسن)، (قلا)، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢١، وتهذيب اللغة ٤/ ٣١٨، والأغاني ٩/ ٣٨، وأمالي القالي ٢/ ١٠٩، وتزيين الأسواق ١/ ١٢٤، وتاج العروس (روأ)، (قلي).

(٢) عجز البيت:

بصبح وما الإصباح منك بأمثلِ

والبيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٨، والأزهية ص ٢٧١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٣، ولسان العرب (شلل)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٧، والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩٣، وجواهر الأدب ص ٧٨، ورصف المباني ص ٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٣.

(٣) انظر مفتاح العلوم ص ١٧١.

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: التمني والاستفهام والأمر والنهي تشترك في كونها قرينة لتقدير الشرط بعدها، تقول: ليت لي مالًا أنفقه، أي: إن أرزق أنفقه، وأين بيتك أزرك؟ أي: إن تُعرِّفنيه أزرك، وأكرمني أكرمْك، أي: إن تكرمني أكرمك.

وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن ذكره هذه الأربعة دون الثلاثة الباقية وهي: العَرْض والتحضيض والدعاء، تخصيص من غير مخصص؛ لاشتراك الجميع في الحكم المذكور.

وثانيهما: أن ما ذكره من تقدير الشرط وإن اشتهر بين الأدباء، لكنا بينا في شرح الكافية خلافه، وهو مذهب الخليل[١] فإنه قال بهذه العبارة: إن هذه الأدوات كلها فيها معنى (إن): فلذلك انجزم الجواب.

وتوجيهه: أن هذه الأشياء اشتركت في معنى الطلب، والطلب لا بد له من غرض لحمل الطالب على الطلب، وإلا لكان الطلب عبثًا، وذلك الغرض هو السبب في المعنى المطلوب، فإذا ذكر بعدها ما يصلح أن يكون غرضًا، علم السببية بينهما واستغنى عن أداة الشرط، والشرط لفظًا ومعنى؛ لأن الاسم إذا تضمن معنى الشرط عَمِل عَمَل الحزم، فلا استبعاد في أن يعمل الفعل أيضًا عمل الحزم إذا تضمن معنى الشرط، بل الفعل أوْلى بذلك؛ لقوته في الاقتضاء والعمل، وإنما احتيج إلى أداة الشرط في الجملة الشرطية؛ لتحدثَ السببية بين الشرط والجزاء، وهي حاصلة هنا، وتحصيل الحاصل محال.

وهم وتنبيه:

من أمثلة الجزم بعد الأمر، قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي﴾ [مريم: الآيتان ٥، ٦] بجزم يرثني، وقرىء أيضًا بالرفع، وحمله الزمخشري[٢] وغيره من الأدباء على الوصف، بمعنى أن يكون مطلوب زكريا وليًّا وارثًا، لا غير وارث.

وقال السكاكي[٣]: الأوْلى حملها على الاستئناف دون الوصف؛ لهلاك يحيىٰ قبل زكريا، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر، فإنه لما طلب الولي، كأنه قيل له: ما تصنع به؟ قال: يرثني، ولم يكن داخلًا في المطلوب.

---

(١) الخليل: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام اللغة وواضع علم العروض، وصاحب كتاب العين، وأستاذ سيبويه، توفي سنة ١٧٠ هـ (الأعلام ٢/ ٣١٤).

(٢) انظر الكشاف ٣/ ٣.

(٣) انظر مفتاح العلوم ص ١٧٢.

قلت: فيه نظر؛ لأن الولي لا يكون إلا وارثًا؛ لأنه لو لم تستلزم الولاية الوراثة، لم يجز الجزم؛ لأن الشرط سبب الجزاء، والسبب يستلزم المسبب، فطلبُ السبب يستلزم طلب المسبب، وعلى تقدير الرفع والاستئناف، لو لزم ألّا يكون كونه وارثًا مطلوبًا، لزم تنافي القراءتين، وهو محال، وهلال يحيىٰ قبل زكريا، لا يستلزم ألّا يكون كونه وارثًا مطلوبًا، لجواز أن يكون مطلوبًا لكن لم يُجَب إليه؛ إذ ليس من شرط الدعاء الإجابة.

النــــــداء

إشارة: من أنواع الإنشاء:

النداء: وهو إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ليُقبِلَ المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه، وليس مقصودًا بذاته، وإنما ينادَى؛ ليُبدأ بكلام بعده، أو ليعلم حضوره أو غيبته، أو لنسبة صفة إليه، فيكتفي بإطلاق مشتق منها عليه، نحو: يا فاسق، ليعيِّره به، أو يا مظلوم، لتُغريه على التظلم.

وقد تطلق صيغته على لازمه وهو الاختصاص، نحو: [الرجز]

نحن بني ضَبّة أصحابُ الجملْ
ونحن العُرْبَ أقرَى لِلنُّزُلْ

أو مختصين بهذا الاسم، وحكمه في الإعراب حكم المنادى.

وقد يبدل لفظ الإنشاء بالخبر: إما ليحقق صدق المتكلم فيستلزم الأمر، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣]، أي: فليرضعن، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨] أي: فليتربصن، ولذلك جاء بلفظ المضارع.

أو لكراهة إطلاق لفظ الأمر تأدبًا، كقول العبد لمولاه: «ينظر المولى إليّ ساعة». والله أعلم بالصواب.

الركن السابع
في الوصل والفصل

إشارة: الوصل: هو عطف جملة على جملة أخرى.

والفصل: هو ترك العطف.

قال علماء البلاغة: إنه أصعب أبواب البلاغة؛ إذ لا يضع كل واحد منهما موضعه إلا مَن أوليَ في فهم كلام العرب طبعًا سليمًا، وأُعْطِيَ في إدراك أسراره حظًّا وافرًا. ولذلك قال بعض البلغاء:

«البلاغة: هي معرفة الفصل والوصل»، ولم يُرِد به قَصْرُها عليها، بل أراد أنه أعظمُ أبوابها، وأشْكلُ أركانها، وذلك كقول النبيّ عليه السلام: «الحجُّ عرفةُ»[(١)]. أراد: أعظم أركان الحج هو الوقوف بعرفة.

وقد طوّل المعاصر الكلامَ فيهما، وإنّي بتوفيق الله تعالى أعطيك ضابطًا إن حققتَه، سهل عليك تفاصيله، فنقول:

الجملتان: إما أن تتعلقَا بعامل واحد بجهة واحدة، أوْ لا، فإن كان الأول، فالوصل لا غير.

وإن كان الثاني: فإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى تعلُّقَ العملِ، أو تعلق التكميلِ، أوْ لا، فإن كان الأول، فالفصل لا غيره.

وإن كان الثاني فإما أن يكون بينهما اختلاف في إرادة العموم والخصوص، أوْ لا.

فإن كان الأول فالفصل لا غير.

وإن كان الثاني، فالوصل.

ولنفصّل هذا الإجمال.

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة ٢ (البقرة)، باب ٢٢، وأبو داود في المناسك باب ٦٨، وابن ماجه في المناسك باب ٥٧، والدارمي في المناسك باب ٥٤.

إشارة إلى تفصيل القسم الأول:

الجملتان إذا كانتا معمولَتَيْ عامل واحد، وذلك بأن تكونا واقعتين موقع المفردين يجب أن تعطف الثانية على الأولى بواو الجمع؛ ليدل على اجتماعها في الحكم. وهو خمسة أقسام:

أ ـ أن يكونا خبرَيْ مبتدأ واحد، نحو: زيد أبوه قائم وأخوه قاعد.

ب ـ أن يكونا فاعلَيْ فعلٍ واحد، نحو: بلغني أن زيدًا عالم وأن عمرًا جاهل.

ج ـ أن يكونا مفعولَيْ فعل واحد، نحو: علمتُ أن زيدًا فاضل وأن عمرًا جاهل.

ومن ذلك قول أبي تمام(١): [الكامل]

لا والذي هو عالمٌ أنَّ النَّوى صَبِرٌ، وأنّ أبا الحُسين كريمُ

فإنهما مفعولا عالم.

وأما ما قاله المعاصر: أنه «قد عِيبَ على أبي تمام في هذا البيت؛ إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين وبين مرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر»، فكلام ضعيف؛ لأن تعلقهما بعامل واحد كافٍ في العطف، وهو المصحح الجامع فيه.

د ـ أن يكونا صفتَيْ موصوفٍ واحد، نحو: جاءني رجل كريم وأخوه عالم.

هـ ـ أن يكونا حالَيْ صاحب حال واحد، نحو: ركب الأمير والجنائب تقاد بين يديه، والغلمان يركضون حواليه.

إشارة إلى تفصيل القسم الثاني:

واعلم أنه إذا نُسبت الجملة الأولى في بعض الأقسام المذكورة إلى عاملها فهو مثال لهذا القسم مما يكون التعلقُ تعلقَ العمل، وأما ما يكون تعلقَ التكميل فعلى أربعة أقسام:

الأول: أن تكون الثانية كالتأكيد للأولى كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: الآية ٧] فإن الثانية مقرِّرة لما أفادته الأولى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٤]، فكما أن قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ تفيد

(١) البيت في ديوان أبي تمام ٣/ ٢٩٠، ودلائل الإعجاز ص ١٧٣، والطراز ٣/ ٣١١.

ثباتهم على اليهودية، كذا الثانية: فإن الاستهزاء بالإسلام يستلزم رد الإسلام، وردُّه يستلزم بقاءَهم على اليهودية، ويحتمل أن يكون كتعلق بدل البعض من الكل، فإن المستهزئين بعضُ مَن كان مع شياطينهم. وكذا قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] فإن مساواة الإنذار وعدَمَها لا يكون إلا ممن لا يؤمن. ومن هذا قول الشاعر[1]: [الطويل]

أقول له: ارحل، لا تقيمنَّ عندنا وإلّا فكنْ في السرِّ والجهر مُسْلِما

فإن قوله: ارحل، يستلزم عدم الإقامة، فتكون الثانية توكيدًا للأولى.

الثاني: أن تكون الثانية كالبدل من الأولى:

إما بدل البعض: كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشعراء: الآيتان ١٣٣، ١٣٤] فإن ما قبلها سيق للتنبيه على نعم الله تعالى على المخاطَبين، وبعض تلك النعم أنه أمدهم بأنعام وبنين وجنات وعيون.

أو بدل الاشتمال: كقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: الآيتان ٢٠، ٢١] فإن الآية سيقت لحمل المخاطَبين على اتباع الرسل. وقوله: اتبعوا من لا يسألكم أجرًا، أدل على الاتباع.

الثالث: أن تكون الثانية كعطف البيان للأولى، كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [طه: الآية ١٢٠] فإن قوله: يا آدم بيان لقوله: فوسوس إليه الشيطان.

وكذا قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] فإن عدم كونه بشرًا مبهم، يحتمل وجوهًا، وقوله: إن هذا إلا ملك كريم، بيان له.

الرابع: أن تكون الثانية كالجواب عن الأولى: وفي الحقيقة تكون جوابًا عن سؤال مقدر، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هُود: الآية ٦٩] كأنه سئل: ماذا قال إبراهيم؟ فأجاب بقوله: قال سلام. وقوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: الآيتان ٣٦، ٣٧] على قراءة يسبح بفتح الباء، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقال: يسبحه رجال، فحذف صدرَ الجواب. ومن

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢٠٧، ٨/٤٦٣، وشرح الأشموني ٢/٤٤٠، وشرح التصريح ٢/١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٩، ومجالس ثعلب ص ٩٦، ومعاهد التنصيص ١/٢٧٨، ومغني اللبيب ٢/٤٢٦، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٠.

ذلك قول الشاعر[(١)]: [الخفيف]

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل سهرٌ دائمٌ، وحزنٌ طويلُ

كأنه قيل: ما بالك عليلًا؟ فأجاب: سهر دائم وحزن طويل.

ومن ذلك قول الآخر[(٢)]: [البسيط]

وقد غَرِضْتُ من الدنيا، فهل زمني مُعْطٍ حياتي لِغِرٍ، بَعدَ ما غَرِضا؟

جرّبتُ دهري وأهليه، فما تركتْ لي التجارب، في وُدِّ امرىءٍ، غرضا

أي: لم يطوِ عن الحياة كشحًا إلى هذه الغاية؟ فأجاب بقوله: جربتُ دهري... البيت.

ومن ذلك قول الآخر[(٣)]: [الكامل]

زعم العوازلُ أنني في غَمْرةٍ صَدقوا، ولكنْ غمرتي لا تَنْجَلي

كأنه سئل: هل صدق العوازل أم كذبوا؟ فقال: صدقوا. وهذا الباب كثير في كلامهم. ويسميه أهل البلاغة بالاستئناف.

إشارة إلى تفصيل القسم الثالث:

إذا كانت جملة مطلقة بعد جملة مقيدة، لم يجز الوصل لئلا يُتَوَهَّم تقييد المطلقة بسببه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآيتان ١٤، ١٥] لم يعطف «الله يستهزىء بهم» على «إنا معكم» لئلا يتقيد بقالوا كما تقيدتْ، ولا على «قالوا» لتقيدها بالظرف لكونه جواب إذا، وليست الثانية مقيدة بشيء منهما.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البَقَرَة: الآيتان ١١، ١٢] لم يعطف قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢] على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] لتقيدها بالقول.

---

(١) البيت بلا نسبة في دلائل الإعجاز ص ١٨٤.

(٢) البيتان لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص ٢٠٨.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٣.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣] لم يعطف قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣] على ﴿أَنُؤْمِنُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣] ولا على ﴿قَالُوٓا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] لعين ما ذكرناه. هذا حاصل قول السكاكي.

قال المعاصر: فيه نظر؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفًا على الجملة المصدَّرة بالظرف، وهذا القسم لم يبين امتناعه.

قلت: كأنه تركه لظهور بطلانه؛ لأن المصدَّرة بالظرف جملة شرطية، ولا يشاركها قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥] في الشرط حتى يُعطف عليها.

إشارة إلى القسم الرابع:

اعلم أن الواو العاطفة موضوعة للجمع بين مشتركين في أمر من الأمور، سواء عطف بها المفرد على المفرد، أو الجملة على الجملة، إلا أن الجملة على قسمين:

واقعة موقع المفرد، وغير واقعة موقع المفرد. فالواو في القسم الأول تفيد ما تفيده في عطف المفردات، وفي القسم الثاني، تفيد الاشتراك في خبر خاص وإنشاء خاص، لا في مطلق الخبر والإنشاء، ولا بد من اختصاصها بوجه من الوجوه.

فحسن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفِطار: الآيتان ١٣، ١٤]؛ لاختصاص الخبر فيهما بكونهما في إيصال جزاء أعمال المكلفين إليهم.

وقُبح «زيد قائم»، و«البياض مفرق للبصر»، مع اشتراكهما في مطلق الخبر.

وحسن قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يُونس: الآية ٣١] لاختصاصها ببيان قدرة الله تعالى.

وقُبح: «يقوم زيد» و«يقطع المشتري ـ مثلًا ـ دورة في اثني عشرة سنة» مع اشتراكهما في مطلق الخبر.

وحَسُنَ: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠]؛ لاختصاصها في إباحة إدخال ما يحتاج إليه البدن في قوامه.

وقَبُحَ: «تعلَّموا وكُلوا»، مع اشتراكهما في مطلق طلب الفعل.

وحَسُن: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: الآية ٤٣] لاختصاصها بوجوب تحصيل الطريق إلى الله تعالى.

وقبُح: «صوموا وسيحوا في الأرض».

والسكاكي والمعاصر لم يتعرضا لبيان الاشتراك المذكور في حسن الوصل.

واقتصر السكاكي[١] في حسن الوصل، بأن يكون الجامع باعتبار المخبَر عنه، أو الخبر، أو قيد من قيودهما، ونقض عليه المعاصر بنحو: هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه، فإنه يمتنع فيه الوصل، مع اشتراكهما في كون الخبر مقيدًا بيوم الجمعة. وقال ما معناه: لا بد من مناسبة بين الحكمين في طرفيهما، أو اتحاد في أحدهما.

أما المناسبة: فنحو: زيد شاعر وعمرو كاتب، إذا كان بين زيد وعمرو نسبةٌ ما، كما بين الشعر وكتابته، وإن فقد مناسبة أحد الطرفين، لم يجز الوصل، نحو: «الأمير شاعر والأكار[٢] كاتب»، أو «زيد شاعر وعمرو طويل».

وأما الاتحاد: فنحو: «زيد يعطي ويمنع»، أو «زيد يعطي وعمرو»، أي: وعمرو يعطي، ولأجل ذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] فقطعها عما قبلها؛ لأنها تتعلق بالكفار، وما قبلها يتعلق بالقرآن.

إشارة لكون الاعتبار في حسن الوصل هو الاشتراك المذكور: حَسُنَ الوصلُ بين الأمر ولفظ الخبر إذا كان بمعنى الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٣] فعطف قولوا على لا تعبدون؛ لأنه بمعنى لا تعبدوا، وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٣]، يحتمل أن يقدّر: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا وأن يقدّر: وتحسنون إحسانًا؛ لكونه واقعًا بين الطلب المعنوي واللفظي.

وأما ما جوَّزه البلغاء: «لا ورحمك الله» في جواب: هل كان كذا؟، فلأجل الضرورة، لئلا يشتبه الدعاء له بالدعاء عليه.

وأما اشتراط اتحاد الجملتين في الاسمية أو الفعلية، أو المضيّ أو المضارعية فذلك من المحسنات لا من اللوازم، ألا ترى أنه إذا أريد بإحداهما حدوث أمر،

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٣٧.

(٢) الأكار: الحرّاث أو الزرّاع.

وبالأخرى ثبوته، حسَّن حينئذٍ الوصلَ بين الاسمية والفعلية ضرورةُ أن الدالَّ على الثبوت هو الاسم لا الفعل، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد دون عمرو، تقول حينئذٍ: قام زيد وعمرو قاعد.

أوهام وتنبيهات:

الأول: زعم السكاكي أن القطع:

إما للوجوب: وذلك إذا وُجد مانع من الوصل، ومثله ما تقدم من كونهما مختلفين في إرادة العموم والخصوص، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤].

وإما للاحتياط: بأن يسبق الجملة المعطوفة جملتان، فترك الوصل؛ لئلا تشتبه بالجملة المعطوف عليها، كقول الشاعر[(١)]: [الكامل]

وتظن سلْمَى أنني أبغِي بها بدلًا، أراها في الضلال تهيمُ

لأنه لو عطف «أراها» على، «تظن» لسبق الوهم إلى أنها معطوفة على «أبغي» لقربها.

وهذا وهم؛ لأن القطع في البيت ليس لما ذكره، بل لكون «أراها» من قبيل التكميل المذكور؛ لكونها جوابًا لسؤال مقدر، تقديره: أأصابت في ظنها أم ضلَّت؟ فأجاب: أراها في الضلال تهيم.

الثاني: قال الزمخشري[(٢)] في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البَقَرَة: الآيتان ٢٤، ٢٥] ليس الذي اعتُمد بالعطف في قوله: ﴿وَبَشِّرِ﴾ هو الأمر حتى يُطلب له مُشاكل من أمر أو نهي يُعطف عليه، وإنما المعتمَد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عذاب الكافرين، كما تقول: «زيد يعاقَب بالقيد والإرهاق. وبشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق»، ولك أن تقول: هو معطوف على: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ كما تقول: «يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم».

---

(١) البيت بلا نسبة في معاهد التنصيص ١/ ٢٧٩.

(٢) انظر الكشاف ١/ ٧٨.

وفيه نظر؛ لأن الداخل عليه حرفُ العطف هو الأمر، فيكون هو المعطوف، وما ذكره من وصف ثواب المؤمنين متعلق بالأمر، والمتعلق بالمعطوف لا يكون معطوفًا، وحينئذٍ يجب أن يُطلب له مُشاكل؛ ليكون معطوفًا عليه، وقوله «فاتقوا» هو جواب الشرط، فلو كان قوله: «وبشر» عطفًا عليه، لكان أيضًا جوابًا له، فيكون التقدير: إن لم تفعلوا يا أيها الكافرون ذلك، فبشر يا محمد الذين آمنوا، وتعالى الله أن يَصْدُرَ عنه مثل هذا الكلام، وأيضًا «اتقوا» خطاب للكفار، و«بشر» خطاب للنبيّ، فلا يكون عطفًا عليه.

ولا نسلِّم أنه نحو: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشِّر عمرًا بالعمر والإطلاق» وكان يجب عليه أن يستشهد له بآية أخرى، أو بكلام العرب، لا أن يمثِّل من عند نفسه، فعدمُ فعله ذلك، إن كان لعدم وجوده، فهو المراد، وإلا يحسن أن يضرب له المثل: (لا مَخْبأ لعِطْرٍ بعد عَروس).

والذي يقوي عندي أن الآيات كلها أو أكثرها مصدَّرة في المعنى بالأمر بالتبليغ أو التحذير والتبشير؛ لأنه عليه السلام مبلّغ، فيكون تقدير الكلام: بلِّغ يا محمد الذين كفروا كذا، أو حذِّرهم بكذا، وبشر الذين اتقوا بكذا. وهذا التقدير جائز في كلامه تعالى لقرينة كونه مبلِّغًا دون غيره لعدم القرينة.

ونظير ذلك قوله تعالى في سورة الصف: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الصَّف: الآية ١٣] أي: بلِّغ يا محمد وأخرى تحبونها نصرٌ من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين. والزمخشري[1] عطف قوله: «وبشر» على قوله «تؤمنون» لكونه بمعنى آمنوا، لقوله: يغفر لكم بالجزم جوابًا عنه.

وفيه أيضًا نظر؛ لعدم المجانسة، لكون تؤمنون مسند إلى الكفار، وبشر مسند إلى النبيّ.

الجـــامـــع

الثالث: أن السكاكي[2] تحذلق وتفلسف وقال ما معناه:

الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي.

أما العقلي: فأن يكون بينهما تماثلٌ: كشخصين من نوع واحد.

---

(١) انظر الكشاف ١/ ٤٢٢.

(٢) انظر مفتاح العلوم ص ١٢٧.

أو تضايفٌ[١]: كالعلة والمعلول، والأقل والأكثر، فإن العقل يأبى ألا يجتمعا فيه.

وأما الوهمي: فأن يكون بين تصورَيْ شيئين شبهُ تماثل: كلوني البياض والصفرة، فإنه يبرزهما في معرض المثلين، ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر[٢]: [البسيط]

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجتها   شمسُ الضحى، وأبو إسحٰقَ، والقمرُ

أو تَضادّ: كالسواد والبياض، والأسود والأبيض.

أو شبه تضاد: كالسماء والأرض، والسهل والجبل، فإن الوهم ينزلهما منزلة المتضايفين، فيجمع بينهما في الذهن.

وأما الخيالي: فأن يكون بين تصورَيْ شيئين مقارنة في الخيال. وأسبابه كثيرة مختلفة، والناس مختلفون في الصور الخيالية، فكم من صورة ثابتة في خيال شخص دون آخر، والخيال هو الجامع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية: الآيات ١٧ - ٢٠] فإن هذه الأربعة جمعها خيالُ أهل الوبر، هذا حاصل كلامه.

وفيه نظر:

أما أولًا: فإنه جعل الجامعَ بين المتضادين، جامعًا وهميًا، وليس كذلك، فإن المتضادين لا يجتمعان في شيء إلا من حيث وصف التضاد، وحينئذٍ يكون المتضادان من قبيل المتماثلين، وقد اعترف أن الجامع بين المتماثلين هو العقل.

وأما ثانيًا: فإن الوهم هو فاعل الجمع، وقد اعترف أن قابله في الوهمي هو العقلي، حيث قال: «فيجمع بينهما في الذهن» فيلزمه أن يكون الجامع شيئين: العقل

(١) التضايف: كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما إلا بالقياس إلى الآخر، وقيل: كون الشيئين بحيث يكون تعلق كل واحد منهما سببًا لتعلّق الآخر به كالأبوة والبنوة، ومآل التعريفين واحد. والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر، أو يقال بحيث يكون تعلق كل منهما سببًا لتعلق الآخر به (كشاف اصطلاحات الفنون ١/٤٦٨).

(٢) البيت لمحمد بن وهيب الحميري في الأغاني ١٩/٧٩، ٨١، ومعاهد التنصيص ١/٢١٥، وبلا نسبة في تاج العروس (شرق).

والخيال، أو يُنسب الجامع في الخيالي أيضًا إلى فاعل الجمع، وهو حاسة من الحواس الظاهرة بأن يحسّ شيئين فيحصل بينهما مقارنة سواء كان إحساسهما بحاسة واحدة أو بحاستين.

وأما ثالثًا: فإن مقارنة شيئين بسببٍ جامع مما ذكره، إن أوجبت اجتماعهما في الذكر، فلا يوجب الوصل، والكلام فيه.

وأما رابعًا: فإن سببَ تخصيص الأربعة المذكورة، إن كان ما ذكره من الجامع الخيالي لأهل الوبر، فما سبب تخصيص أهل الوبر دون المدر، والقرآن نسبته إلى الكل بالسواء؟!

وأما خامسًا: فإنه لا اعتبار في حُسْنِ الوصل بتناسب مفردات الجمل؛ بل الاعتبار باشتراكهما في خبر خاص أو إنشاء خاص كما تقدَّم، والاشتراك حاصل في الآية باعتبار كون الجميع مفيدًا لوجوب النظر إلى عجيب آثار قدرة الله تعالى الدالّة على وجود الموجود القادر العالم الحكيم، وتخصيص الأربعة بالذكر؛ لكونها أظهر عند الحس لأهل الظاهر من أهل الوبر والمدر جميعًا، وإلا فعجائب آثار قدرة الله تعالى في خلق الإنسان أتم وأكثر في نفس الأمر.

واو الحـــال

إشارة: واو الحال واو وُضعت لمقارنة نسبة جملة بأخرى في الزمان.

وقيّد المقارنةَ بالنسبة، وقيَّد النسبة بالجملة؛ لتخرج الواوات الداخلة على المفرد، سواء كان ذا نسبة، كالمركّب الإضافي، أوْ لا، كواو رُبَّ، وواو القسَم، والعاطفة للمفرد، والتي بمعنى «مع».

وقيد المقارنة بالزمان؛ لتخرج الواو العاطفة للجملة، فإنها لم تدل على المقارنة الزمانية؛ بل على الجمع بين حكمين أعمّ من المعية والتقدم والتأخر في الزمان، وليست هذه مستعارة عن واو العطف، وإلا لاحتاجت إلى الدلالة عليه، كالطوارىء الأخر، كواو مع، فإنها لما كانت منقولة عن العاطفة احتيج إلى نصب الاسم بعدها؛ ليدل على المقارنة الزمانية أو المكانية، وليس وضع واو الحال للربط كما زعم الظاهريون من النحاة؛ لأن الضمير قائم بهذه المؤونة نعم لها دلالة أيضًا على الربط بالالتزام لا بالوضع، وقد يقوم الفعل مقامها في الدلالة على المقارنة الزمانية كما سيأتي.

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو.

إما لأن إعرابها ليس بالتبعية، فلا تحتاج إلى واو؛ لأن أصلها العطف.

أو لأن الحالَ حكمٌ على ذي الحال، كخبر المبتدأ، إلا أن الحال حكم في ضمن حكم آخر، بخلاف الخبر فإنه بالأصالة، والحكم لا يحتاج إلى الواو.

أو لأنّ الحال وصف في المعنى، والوصف لا يحتاج إلى الواو.

لكن خولف هذا الأصل؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها في الإفادة، فيُحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالًا عنه. هذا حاصل كلامه.

وهو وهم؛ لابتناء الوجوه الثلاثة على أن أصلها العطف وهو ممنوع، كيف ولو كان أصلها العطف، لاحتيج إلى الدلالة بعد النقل عن الأصل كما تقدم؟!

والحق أنّ كونَ الحال حُكمًا أو وصفًا في المعنى مسلَّم، ولكن لما أخرج المفرد عن أصله في الإعراب بالتبعية إلى النصب، ليدل النصب على المقارنة الزمانية كذلك في الجملة، دلَّ عليها بزيادة الواو، أو ما يقوم مقامها؛ لاستحالة الدلالة بالنصب في الجملة.

وقوله: خولف الأصل... إلى آخره.

قلنا: احتياج الجملة إلى ربط مسلَّم، لكن الضمير كافٍ في هذا المهم.

الجملة الحالية التي يجب فيها الواو

إشارة: الجملة الحالية تختلف بحسب الواو وجوبًا، وامتناعًا، وجوازًا.

أما الوجوب: ففي الجملة الاسمية سواء كانت خالية عن الضمير، نحو: جاء زيد والشمس طالعة. وقول امرىء القيس[1]: [الطويل]

أيقتلني والمشرفيُّ مُضاجعي ومسنونةٌ زرقٌ كأنيابِ أغوالِ

---

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٣٣، ولسان العرب (غول)، (شطن)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٩٣، وجمهرة اللغة ص ٩٦١، وتاج العروس (زرق)، وبلا نسبة في المخصص ٨/ ١١١.

وقوله[١]: [الطويل]

ليـاليَ يـدعـونـي الـهـوى فـأجـيـبُـه   وأعْـيُـنُ مَـنْ أهْـوَى إلـيّ رَوانِ

أو كانت ذات ضمير كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢] وقوله: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧].

وجمهور النحاة لا يوجب الواو، إلا أن عبد القاهر[٢] أوجب الواوَ إذا كان المبتدأ ضميرًا لذي الحال كالاثنين المذكورين.

واحتجّوا برواية سيبويه: «كلّمتُهُ فوهُ إلى فيّ»، وبقول الشاعر[٣]: [الطويل]

ولـولا جَـنـانُ الـلـيـل مـا آبَ عـامرٌ   إلـى جـعـفـر، سـربـالُه لـم يُـمـزَّقِ

وبقول أمية بن أبي الصلْت[٤]: [البسيط]

فاشربْ هنيئًا عليك التاجُ مرتفقًا   في رأس غُمْدان دارًا منك مِحْلَالا

وبقول الآخر[٥]: [الطويل]

لـقـد صُـيـرَتْ لـلـذل أعـوادُ مـنـبـرٍ   تـقـوم عـلـيـهـا فـي يـديـك قـضـيـبُ

وقول بشار[٦]: [الطويل]

إذا أنـكـرتْـنـي بـلـدةٌ، أو نَـكِـرْتُـهـا   خـرجـتُ مـع الـبـازي عـلـيّ سـوادُ

أراد: عليَّ بقية من الليل.

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٨٥.

(٢) عبد القاهر: هو الجرجاني، انظر دلائل الإعجاز ص ١٥٧.

(٣) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ١٧٦، والأصمعيات ص ١٣٥، ولسان العرب (جنن)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٨.

(٤) البيت لأبي الصلت في ديوان ابنه أمية ص ٥٢، (وفيه: إن أكثر الرواة ينسب القصيدة التي من ضمنها هذا البيت لأبي الصلت، وبعضهم ينسبها لابنه أمية، وبعضهم ينسبها لزمعة جد أمية)، ومعجم البلدان (غمدان)، والبيت بلا نسبة في لسان العرب (غمد)، (رفق)، وتاج العروس (رفق)، وجمهرة اللغة ص ٣٤٠.

(٥) البيت لأبي وائلة بن خليفة السدوسي في البيان والتبيين ١/ ٢٩٢، ٢/ ٣١٣، ودلائل الإعجاز ص ١٥٧.

(٦) البيت في ديوان بشار بن برد ٣/ ٤٩، ودلائل الإعجاز ص ١٥٧.

قال عبد القاهر[١]: وقوع الجملة التي تقدَّمها ظرفٌ حالًا، كثير في كلامهم.

والجواب عن الأول: أنه شاذ.

وعن الثاني: أنه للضرورة، فلا يقاس عليهما.

وعن الأبيات الباقية: بالمنع من كون الحال فيها جملة، بل الظرف واقع موقع اسم الفاعل، والاسم بعده مرفوع به، أي: اشرب هنيئًا كائنًا عليك التاج، وكائنًا في يديك قضيب، وكائنًا عليّ سواد، وهو أفصح على رأي الأخفش[٢] وسيبويه[٣] أيضًا، لاعتماد اسم الفاعل على صاحبه.

الجملة الحالية التي يمتنع فيها الواو

إشارة: الجملة الحالية التي يمتنع فيها الواو هي:

المضارع المثبتَ ذو الضمير لصاحبه، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾ [المدَّثر: الآية ٦]، وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [الليْل: الآيتان ١٧، ١٨].

وعلّته: أن المضارع يَدُل بالوضع على زمان الحال، فنستغني عن الواو الزمانية، وكما أنه يمتنع فيه الواو، كذا يجب أن يكون فيه ضمير؛ ليدل على الربط.

لا يقال: «جاء زيد يتكلم عمرو».

إن قيل: قد جاء المضارع المثبت بالواو، كقول العرب: «قمت وأصكّ عينه ووجهه» وقول ابن همام السلولي[٤]: [المتقارب]

فلما خشيتُ أظافيرَهمْ نجوتُ، وأرهَنُهم مالكا

قلنا: قد أجبتُ عنه بوجهين:

أحدهما: أن يكون المبتدأ محذوفًا، أي: وأنا أصك، وأنا أرهن.

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ١٥٧.
(٢) الأخفش: تقدمت ترجمته.
(٣) سيبويه: تقدمت ترجمته.
(٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/٣٦، والدرر ٤/١٥، والشعر والشعراء ٢/٦٥٥، ولسان العرب (رهن)، ومعاهد التنصيص ١/٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/١٩٠، ولهمام بن مرة في تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٦٤، ورصف المباني ص ٤٢٠، وشرح الأشموني ١/٢٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٠، والمقرب ١/١٥٥، وهمع الهوامع ١/٢٤٦.

والثاني: ما قاله عبد القاهر[١] بالمنع من كونها للحال، بل للعطف، إلا أنه أبرز الماضي بصيغة المضارع، لحكاية الحال الواقعة، وأمْنِ الالتباس؛ لكون المعطوف عليه ماضيًا، ومثله قول الشاعر[٢]: [الكامل]

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ، ثَمّتَ قلتُ لا يَعْنيني

ويدل على أن الواو في مثلها للعطف أنها تجيء أيضًا بالفاء، كقول عبد الله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي، قال: «انتهيتُ إليه فإذا هو في بيت مظلم، لا أدري أين هو من البيت، قلت: أبا رافع! قال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهش» فعطف قوله: فأضربه على الماضي؛ لكونه في المعنى ماضيًا. هذا في المضارع المثبت.

وأما المنفي فكذلك تمتنع الواو؛ والعلة واحدة، قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المَائدة: الآية ٨٤] وقال عكرمة العبسي[٣]: [الطويل]

مضَوا لا يريدون الرواح وغالهَمْ من الدهر أسبابٌ جرين على قدْرِ

وقال خالد بن يزيد بن معاوية[٤]: [الكامل]

لو أنّ قومًا لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماءَ، دخلتُها، لا أحْجَبُ

وقال الأعشى[٥]: [الوافر]

وكان سفاهةً منّي وجهلًا مَسيري، لا أسيرُ إلى حميمِ

أي: مسيري غير سائر إلى حميم.

وهم وتنبيه:

ذهب أهل العربية كلهم إلى أن حكم المضارع المنفي حكم الماضي، في جواز الإتيان بالواو وتركها، ومثلوا لعدم الواو بما تقدم، ولوجودها بقراءة ابن ذكوان:

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٢) البيت لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨، وشرح التصريح ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١.

(٣) البيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/ ٤٩، ودلائل الإعجاز ص ١٦١.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩١.

(٥) البيت لأعشى همدان (عبد الرحمٰن بن عبد الله) في دلائل الإعجاز ص ١٦٢.

﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يُونس: الآية ٨٩] بتخفيف النون. ويقول بعض العرب: «كنت ولا أخشى بالذيب». وبقول مسكين الدارميّ(١): [الرمل]

أكسبتْه الورقُ البِيضُ أبًا ... ولقد كان ولا يُدعى لأبْ

وقول مالك بن رفيع(٢): [الوافر]

أقادوا من دمي، وتوعّدوني ... وكنتُ وما يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ

وفيه نظر؛ لأن علة ترك الواو في الإثبات حاصلة في النفي، فتجب المساواة إذ لا فارق سوى النفي، ولا يصلح للمانعية.

ولم يزد المعاصر في بيان جواز الأمرين على أن قال: وإن كان الفعل المضارع منفيًا، فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعًا، وعدم دلالته على الحصول؛ لكونه منفيًا، وفيه ما فيه.

والجواب عن قراءة ابن ذكوان بجواز كون المبتدأ مقدرًا، أي: وأنتما لا تتبعان كما جاء مثله في الإثبات.

وعن البواقي: أنها كلها مصدَّرة بكان، فزيدت الواو؛ ليرتفع احتمال كونه خبرًا لكان، بأن تكون ناقصة؛ لا للدلالة على المقارنة الزمانية، فإنها حاصلة؛ بل نظر إلى حكاية الحال الماضي، كما نظر البلغاء زيادة الواو في نحو «لا ورحمك الله» خوفًا من اللبس.

إشارة: الماضي مثبتًا كان أو منفيًا يجوز فيه الأمران: الواو، وتركه.

أما الواو، فلتدل على المقارنة الزمانية، وأما تركها، فلأن (قد) مقربة للماضي إلى زمان الحال، فاكتفى بها، ولا بد من قد ظاهرة أو مقدرة.

وأما إذا كان منفيًا؛ فلأنه لم يأت الماضي الصريح اللفظي، وإنما جاء المضارع المنفي بلم أو لمّا، وقد عرفتَ أنه لم يخرج عن وضعها في الدلالة على ذلك الحال، فيكون حكمه حكم المثبت، وهذا على خلاف المشهور.

---

(١) البيت في ديوان مسكين الدارمي ص ٢٢، وسمط اللآلي ص ٣٥٢، وشرح التصريح ١/ ٣٩٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٧.

(٢) يروى البيت بلفظ:

تفانى مصعبٌ وبنو أبيه ... وكنت لا ينهنهني الوعيدُ

والبيت لمالك بن رقية في شرح التصريح ١/ ٣٩٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٧.

مثال الواو، قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٠] وقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مريم: الآية ٨] وقول امرىء القيس[1]: [الطويل]

فجئتُ وقد نَضَّت لنوم ثيابَها   لدى السترِ إلا لبسةَ المتفضِّل

ومثالها في النفي، قوله تعالى: ﴿أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٣]، وقوله: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُم﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤].

وقول كعب[2]: [البسيط]

لا تأخذنّي بأقوال الوشاة، ولم   أذنب، وإنْ كَثُرتْ فيّ الأقاويلُ

وقول الآخر: [البسيط]

بانتْ قِطام، ولما يَحْظَ ذو مِقةٍ   منها بوصل ولا إنجازِ ميعاد

ومثاله بغير الواو في الإثبات، قوله تعالى: ﴿جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النِّساء: الآية ٩٠]، أي: قد حصرت.

وقول الشاعر: [الطويل]

أتيناكم قد عَمَّكُمْ حذرُ العدا   فنلتم بنا أمْنا، ولم تَعْدَموا نَصْرا

وقول الآخر: [البسيط]

متى أرى الصبحَ قد لاحتْ مخايلُه   والليلَ قد مُزقتْ عنه السرابيلُ

ومثاله في النفي، قوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٤]، وقوله: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيۡظِهِمۡ لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرًا﴾ [الأحزاب: الآية ٢٥]، وقول زهير[3]: [الطويل]

كأن فُتات العِهْن في كل منزِلٍ   نزلن به حَبُّ الفَنا لم يُحَطَّمِ

---

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ص ١٤، والدرر ٣/ ٧٨، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣، ولسان العرب (نضا)، وتاج العروس (فضل)، (نضا)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٦، والدرر ٤/ ١٨، ورصف المباني ص ٢٢٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦، وشر قطر الندى ص ٢٢٧، والمقرب ١/ ١٦١، وهمع الهوامع ١/ ١٩٤، ٢٤٧.

(٢) البيت في ديوان كعب بن زهير ص ٦.

(٣) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٢، ولسان العرب (فتت)، (فنى)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٩.

الركن الثامن
في الإيجاز والإطناب والمساواة

إشارة: لما كانت هذه الثلاثة من الأمور الإضافية، والأمور الإضافية لا بد لها من أمر تُضاف إليه، جعل السكاكي ذلك الأمر متعارف الأوساط، وقال:

الإيجاز: هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط.

والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراتهم.

ولقد أحسن المعاصر في قوله: «إنه أساء في ذلك؛ لكونه ردًّا إلى جهالة، فيكون من باب تعريف الشيء بما هو أخفى».

وأيضًا إن صح قوله، فإنما يصح على تقدير أن يكون متعارفهم محصورًا في المساواة، لكنه ليس منحصرًا فيها؛ إذ توجد في كلامهم ضمن الإطناب والإيجاز أيضًا.

والحق: أن ذلك الأمر المقيس عليه هو المعنى المراد.

فإن كانت العبارة وافية بأداء المعنى المراد، وهي أقل منه، فهو الإيجاز.

وإن كانت أكثر لا على وجه التكرير والحشو، فهي الإطناب.

وإن كانت مثله، فهي المساواة.

وإنما قيدْنا العبارةَ بكونها وافية في الإيجاز.

وقيدناها بكونها لا على وجه التكرير والحشو في الإطناب.

لأنها لو كانت غير وافية، كانت إخلالًا لا إيجازًا.

ولو كانت تكرارًا أو حشوًا، كانت تطويلًا، لا إطنابًا.

مثال الإخلال، قول عروة بن الورد[1]: [الطويل]

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسَهم ... ومقتلُهمْ عند الوغى كان أعذَرا

---

(١) البيت في ديوان عروة بن الورد ص ٤١.

أراد: يقتلون نفوسهم في السلم، فأخلّ. وقول الحارث بن حِلِّزة[١]: [مجزوء الكامل]

والعيشُ خيرٌ في ظلا لِ النَّوكِ ممن عاش كَدًّا

أراد: العيش الطيب في ظلال النوك خير من العيش الخشن في ظلال العقل، فأخل. ومثال التكرار: قوله[٢]: [الوافر]

وألفى قولهَا كذِبًا ومَيْنا

والكذب والمين واحد.

ومثال الحشو المفسد للمعنى قول أبي الطيب[٣]: [الطويل]

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبرِ لولا لقاءُ شَعُوب

فإنَّ ذكر الندى حشو مفسد للمعنى؛ لأنه أراد: أن الشجاعة لا فضل لها في الدنيا إلا بتجويز الموت، فإن الرجل إذا علم أنه لا يموت، لم يكن لشجاعته مزيد فضل، بخلاف ما إذا علم أنه لا بد من الموت، فإن شجاعته حينئذٍ أفضل، وليس كذلك الندى، فإن أمره بعكس ذلك، ولذلك قال طرَفة[٤]: [الطويل]

فإن كنتَ لا تسْطيعُ دَفْعَ منيتي فذرني أبادرها بما ملكتْ يدي

وقال مهيار[٥]: [المتقارب]

فكلْ إنْ أكلتَ، وأطعِمْ أخاك فلا الزادُ يبقَى ولا الآكِلُ

---

(١) البيت في ديوان الحارث بن حلزة ص ٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٠٠٠، والأغاني ١١/ ٤٤، وبهجة المجالس ١/ ١٨٧، والشعر والشعراء ص ٢٠٤، وشعراء النصرانية ص ٤١٧، وكتاب الصناعتين ص ٣٦، ١٨٨.

(٢) صدر البيت:

وقدَّدت الأديم لراهشيه

والبيت لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص ١٨٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، وجمهرة اللغة ص ٩٩٣، والدرر ٦/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٦، والشعر والشعراء ١/ ٢٣٣، ولسان العرب (مين)، ومعاهد التنصيص ١/ ٣١٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٣٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩.

(٣) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٧٣.

(٤) البيت في ديوان طرفة بن العبد ص ٣٢.

(٥) البيت في ديوان مهيار بن مرزويه الديلمي ٣/ ١٢٠.

ومثال الحشو غير المفسد، قول الشاعر[١]: [مجزوء الوافر]

ذكــرتُ أخــي فــعــاودنــي صُــداعُ الــرأس والــوَصَــبُ

فإن ذكرَ الرأسِ فيه حشو، لكنه غير مفسد للمعنى، وإنما قلنا: إنه حشو؛ لأن الصداع لا يكون إلا للرأس. وكذا قول زهير[٢]: [الطويل]

وأعلم علمَ اليوم والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْم ما في غدٍ عَمِ

فإن قوله: «قبله» حشو غير مفسد للمعنى، وقد ظن من ليس له طبع سليم أن من هذا الباب ما قيل[٣]: [الطويل]

ولما قضينا من مِنًى كلَّ حاجةٍ ومَسَّحَ بالأركانِ مَنْ هو ماسحُ
وشُدّتْ على دُهْمِ المَهارى رحالُنا ولم ينظُر الغادي الذي هو رائحُ
أخذْنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا وسالتْ بأعناقِ المَطيّ الأباطحُ

وليس منه، وقد شهد به ذو الطبع النفاذ، والذهن الوقاد: الشيخ عبد القاهر الجرجاني قدّس الله روحه، كيف وأنها قد اشتملت على الإيجاز والمساواة، مع استعارات لطيفة، وعبارات عذبة، يلتذُّ بها الطبع السليم، الذي هو المعيار المستقيم!

وفي الجملة: الكلام باعتبار مقايسته إلى المعنى، يعرض له خمسة أوصاف: الإيجاز، والإطناب، والمساواة، والإخلال، والتطويل، والأخيران مردودان بالإطلاق، والثالث مقبول بالاتفاق، والأوّلان: مقبولان إن وقعا موقعهما، وإلا فمردودان.

---

(١) يُروى عجز البيت بلفظ:

رداع الــسَــقَــم والــوصــبُ

والبيت لأبي العيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٢٤، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٠٤، ولسان العرب (ردع)، وتاج العروس (ردع).

(٢) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٩، ولسان العرب (عمي)، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٤٥.

(٣) الأبيات لكُثَيِّر عَزَّة في ملحق ديوانه ص ٥٢٥، وزهر الآداب ص ٣٤٩، وللمضرب عقبة بن كعب بن زهير في الحماسة البصرية ٢/ ١٠٣، وبلا نسبة في لسان العرب (طرف)، وأمالي المرتضى ٢/ ٣٥٩، والشعر والشعراء ص ٧٢، والخصائص ١/ ٢٨، ٢١٨، ٢٢٠، ومعجم البلدان (منى).

الإيجـــاز

إشارة إلى الإيجاز:

الإيجاز على ضربين: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

١ ـ إيجاز القصر

والأول على نوعين: الأول: أن تكون الجملة مستوفية مقتضياتها، لكنها معللة بمقدمات مقدّرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٩] تقديره: لكم في القصاص ردع عن القتل، وفي الردع ارتداع عنه، وفي الارتداع عنه عدم القتل، وعدم القتل حياة، فكان «لكم في القصاص حياة»، ورجح هذا الكلام على قول العرب (القتل أنفى للقتل) بوجوه ثمانية:

أ ـ أنه أوْجزُ لفظًا، لكون حروفه عشرة، وحروف قولهم أربعة عشر.

ب ـ أن فيه دلالة على الحياة بالمطابقة، ودلالة قولهم عليها بالالتزام، ودلالة المطابقة أقوى، فيكون أزجر عن القتل.

ج ـ أن فيه تكثيرَ الحياة بسبب تنكيرها، كقولهم: «إنّ إبلًا وإن غنمًا» أي: إن لنا إبلًا كثيرة وغنمًا كثيرًا.

د ـ أن القتل الرادع عن القتل هو الذي على وجه القصاص لا مطلق القتل فإن القتل الذي ليس للقصاص ربما يدعو إلى القتل فيكثر القتل، كقتل عثمان بن عفان مثلًا، فلا يكون أنفى للقتل، بل أبقى له، وكلامهم مطلق.

هـ ـ أنه سالم عن عيب التكرار، بخلاف قولهم.

و ـ أن كلامه غير محتاج إلى تقدير، بخلاف قولهم، فإنّ «أنفى» أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل لا يستعمل إلا مع اللام، أو من، أو الإضافة، ولم يذكر معه شيء منها.

ز ـ أنّ فيه جمعًا بين المتقابلين، وهو: القصاص والحياة، فيكون طباقًا وهو من محاسن الكلام.

ح ـ أنه جعل القصاص كمعدن الحياة، أو منبع تنبع منه الحياة.

إشارة إلى النوع الثاني من إيجاز القصر:

هو أن يؤتَى بألفاظ دالّة على معنى أو معاني مجملة، إذا فُصّل أو فصلت صارت معاني كثيرة، كقوله تعالى خطابًا لنبيه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ

ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٩] نقل عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: أن الله تعالى أمر نبيه فيها بجميع مكارم الأخلاق، وصدق عليه السلام؛ لأن مكارم الأخلاق، عبارة عن إصلاح القوى الثلاث: العاقلة، والشهَوِية، والغَضَبية.

أما العاقلة: فمستغنية عن إصلاحها في حقه عليه السلام، لكونها مجبولة على الصلاح.

وأما الشَهَوية: فأشار إلى إصلاحها بقوله: «خذ العفو» أي: خذ من المشتهيات: من المأكول والملبوس والمشروب والمنكوح ما أتاك بسهولة، ودع ما احتاج إلى قسر في طلبه وحصوله؛ لأن طلب مثله يستلزم رداءتك من الشره والحرص والحزن والحسد، ورداءة الهمة، وخساسة الطبع، والعداوة والغفول عن المهمات الدينية، وغير ذلك.

وأما الغضبية: فأشار إلى إصلاحها بقوله: «وأعرِضْ عن الجاهلين» فإن الإقبال إليهم يستلزم الرذائل الثلاث، وهي: الغضب والجبن والخوف.

والأول: يحصل عن إفراط القوة، والثاني: عن تفريطها، والثالث: عن رداءتها، وكل واحدة من الأولين يستلزم رذائل أخر:

فالغضب: يستلزم الندامة، وتوَقُّع المجازاة في العاجل والآجل، ومقتَ الأصحاب، واستهزاءَ الأراذل، وشماتةَ الأعداء، وتغيرَ المزاج، والتألمَ في الحال.

والجبن: يستلزم مهانة النفس، وسوء العيش، وطمع الأخساء وغيرهم من الأهل والأولاد، وأصحاب العائلات، وقلة الثبات في الأمور، والكسل، وتمكين الظلمة من الظلم، والرضا بفضائح تحدث في النفس والأهل والمال، واستماع قبائح وفواحش من الشتم والقذف، وعدم الاستنكاف مما يجب أن يُستنكف عنه، وتعطيل المهمات.

وأما قوله: «وأمر بالعرف» فليس من مكارم الأخلاق؛ بل هو إشارة إلى علم السياسة، والمراد منها: تدبير أهل المنزل وأهل البلد وكيفية معاشرتهم، حتى تكون أمورهم منتظمة، مؤدية إلى كمالهم اللائق بهم، وينحصر التدبير ـ وإن كثرت تفاصيله ـ في الأمر بما هو راجح عند العقل، والنهي عما هو مرجوح عنده، والراجح هو العرف، والمرجوح هو المنكر، والأمر بالأول يستلزم النهي عن الثاني؛ لأن ما كان فعله راجحًا فترْكه مرجوح، وبذلك اقتصر على الأول وقال: وأمر بالعرف.

ومن هذا النوع ما كتبه عمرو بن مسعدة[١] عن المأمون إلى بعض العمال ـ كتاب عناية ـ: «كتابي إليك كتابُ واثقٍ بمن كتب إليه، معنيّ بمن كتب له، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله».

٢ ـ إيجاز الحذف

إشارة إلى إيجاز الحذف:

إيجاز الحذف، هو: حذف بعض متعلق الكلام للقرينة.

ثم المحذوف إما مضاف، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المَائدة: الآية ٣] أي: تناولها. وقوله: ﴿لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٢١] أي: ثوابه. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النّحل: الآية ٥٠] أي: عقابه.

أو مضاف إليه، نحو: يا رب ـ أي: ربي.

أو موصوف، كقوله[٢]: [الوافر]

«أنَــــا ابــــنُ جَــــلَا»

أي: رجل جلا.

أو صفة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: الآية ٧٩] أي: سفينة صالحة.

وإما شرط، نحو: أكرِم الرجل إن كان مسلمًا، وإلا فأهنه، أي: إن لم يكن مسلمًا.

---

(١) عمرو بن مسعدة: من كبار الكتاب والوزراء في عهد المأمون بن هارون الرشيد، توفي سنة ٢١٤ (انظر معجم الأدباء ٦/٨٨).

(٢) البيت بتمامه:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني

والبيت لسحيم بن وثيل الرياحي في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، وخزانة الأدب ١/٢٥٥، والدرر ١/٩٩، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٩، وشرح المفصل ٣/٦٢، والشعر والشعراء ٢/٦٤٧، والكتاب ٣/٢٠٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٥٦، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦، وأوضح المسالك ٤/١٢٧، وشرح الأشموني ٢/٥٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٩، وشرح قطر الندى ص ٨٦، وشرح المفصل ١/٦١، ومجالس ثعلب ١/٢١٢، ومغني اللبيب ١/١٦٠، والمقرب ١/٢٨٣، وهمع الهوامع ١/٣٠.

أو جواب لمجرد الإيجاز، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [يس: الآية ٤٥] أي: أعرضوا؛ لقرينة قوله بعدها، ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٤].

أو ليدل على أنه شيء لا يحيط به الوصف لفخامته، وليذهب وهمُ السامع كلَّ مذهب، إذ لو ذُكر، ربما هان عليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣]، وكقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [السَّجدَة: الآية ١٢].

ومن هذا الباب، حذف الصلة، كقولهم: (بعد اللُّتَيَّا والتي).

أو المفعول به، أو جار ومجرور، وقد جمعهما قول الشاعر[1]: [الطويل]

أَلَمَّتْ فحيّتْ ثُم قامتْ فودّعَتْ فلمّا تولتْ كادتِ النفسُ تَزْهَقُ

أراد: ألمت بنا فحيتنا، ثم قامت عنا فودعتنا، فلما تولت عنا كادت النفس منا تزهق. قال حذّاق الكلام: إنه أجمع بيتٍ للعرب للمعاني، فإنه عبر عن معاني كثيرة بجمل ست في بيت واحد، وفيه إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

أو منادى، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: الآية ٢٥].

أو حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٩].

أو حرف النداء مع بعض المنادى، نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ﴾ [المؤمنون: ١١٨] أي: يا ربي.

أو الصلة والموصول معًا، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحَديد: الآية ١٠] أي: ومن أنفق بعده وقاتل.

أو جملة معللة بالمذكورة، كقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفَال: الآية ٨] أي فعل ما فعل؛ ليحق الحق.

وقوله تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٥] أي: كان الكفّ، ليدخل الله.

(١) البيت لجعفر بن علبة في الأغاني ١٣/٤٣، وخزانة الأدب ١٠/٣٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣، ومعاهد التنصيص ١/١٢٠، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٥.

أو علة للمذكورة، كقوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥٤] أي: فاقتتلتم فتاب عليكم، وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] أي: فضربها فانفجرت.

أوْ لا علة ولا معلولة، كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٣] أي: فضربوه بها فحييَ، فقلنا كذلك يحيي الله. وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ﴾ [يوسف: الآيتان ٤٥، ٤٦] أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه إليه، فأتاه وقال له: يوسف، ونظائره كثيرة في القرآن.

إشارة: من إيجاز الحذف قوله تعالى حكاية: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريَم: الآية ٤] أصله: يا رب شخت ووهن عظام بدني، واشتعل شيب رأسي، فحذف حرف النداء والمضاف إليه من المنادى كما تقدم، ثم حذف شخت؛ لاستلزام وهن العظام واشتعال الشيب إياه، فاكتفى بالملزوم عن اللازم، ولم يكتف بإحدى الصفتين عن الأخرى؛ لعدم الملازمة بينهما؛ لجواز وجود إحديهما بدون الأخرى. ثم حذف ذكر البدن، اكتفاء بالمضاف إليه من المضاف كما تقدم، فبقي: رب وهن عظامي؛ لإرادة ثبوت الوهن لوجوب تقدير الخبر الفعلي بالاسم، ولتأكيد المسند إليه أيضًا لذكر المتكلم مرتين ضميرًا مرفوعًا ومجرورًا، ثم عدل إلى: إنيّ وهن عظامي؛ لإرادة تأكيد الإسناد لكونه في مظنة الإنكار، ثم عدل إلى: إني وهن العظم؛ إما لإرادة النص على شمول الوهن لكل واحد من العظام، لكون الجمع مشتركًا بين الكل المجموعي والكل الإفرادي، وعدم استلزام الأول للثاني، أو لأن دلالة الجمع على كل فرد بالتضمين، ودلالة الجنس عليه بالمطابقة، والمطابقة أقوى من التضمين، أو ليماثل الرأس فيكون أفصح، وعرَّفه بلام الجنس؛ لتأكيد إرادته، ثم لما عرفه امتنعت إضافته إلى المتكلم، فعدل إلى «العظم مني»، ثم عدل في صفة الشيب إلى عبارة (اشتعل رأسي شيبًا) سلوكًا بطريق الإبهام والتفسير؛ لفائدة تأتي: ثم عدل إلى (اشتعل الرأس شيبًا)؛ لطلب المجانسة بينه وبين العظم، وحذف مني لقرينة ما تقدم.

إن قلت: أنتَ ادعيت فيها الإيجاز، والانتقالات المذكورة غير مستلزمة له، وأيضًا لو أراد الإيجاز، لاكتفى ـ بشخت ـ لاستلزام الشيخوخة لوصفي الوهن والشيب.

قلتُ: إيجازها غير كونها أوجز، والمدعي هو الأول، ولا تنافيه الانتقالات ولا الاكتفاء بشخت، على أن استلزام الشيخوخة للوصفين ممنوع؛ لأنه في أوائل الشيخوخة قد لا يحس الإنسان بالوهن، وقد لا يشيب، والوجود يشهد بذلك، نعم إنه أكثريّ وليس بدائم.

وللسكاكي[١] تقرير في الآية على وجه آخر، فيه نظر، لولا خوف الإطالة لذكرته.

الإطنـــاب

إشارة إلى الإطناب:

الإطناب هو: أن يزاد على أصل المعنى المراد زيادةٌ لفائدة، وذلك على وجوه سبعة:

١ ـ الإبهام مع التفسير.

٢ ـ وذكر الخاص مع العام.

٣ ـ التكرير للزجر.

٤ ـ الإيغال.

٥ ـ التذييل.

٦ ـ التكميل.

٧ ـ التتميم.

١ ـ الإبهام مع التفسير

الأول: أن يكون على وجه الإبهام والتفسير، نحو: رُبَّه رجلًا، ونِعْم رجلًا زيد، وهو زيد منطلق، لم يكتفوا فيها بالتفسير ابتداء، إما لكونه أوقع في الذهن لوروده مرتين، أو لأن الإبهام يوجب ألمَ النفس، لجهلها به، والتفسير يوجب لذَّتها، واللذة بعد الألم أقوى منها ابتداء، وهذا معلوم بالوجدان. ومن الباب قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الحِجر: الآية ٦٦] فإن قوله (ذلك الأمر) مبهم، وما بعده تفسير.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٥٥.

ومن الباب ما سمَّوه: التوشيع، وهو: أن يؤتى بمثنى مبهم، ثم يفسر كقول الشاعر[(١)]: [الطويل]

سقتنيَ في ليل شبيه بشَعرها شبيهة خَدّيها بغير رقيب
فما زلتُ في ليلين: شَعرٍ وظلمةٍ وشمسين: من خمرٍ ووجه حبيب

وقول البحتري[(٢)]: [الكامل]

وسفَرْن، فامتلأتْ عيونٌ راقَها وَرْدان: وردُ جَنًى وَوردُ خدودِ
في حلتيْ وشْيٍ وحُسْنٍ، فالتقى وشيان: وشيُ رُبىً، ووشيُ بُرودِ

وهم وتنبيه:

جعل المعاصر نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ۝٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ۝٢٦﴾ [طه: الآيتان ٢٥، ٢٦] من باب الإبهام والتفسير، وليس منه.

وجعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: الآية ١١٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [النحل: الآية ١١٠] لمجرد طول الكلام ولم يجعله من الباب، فأدخل ما ليس منه، وأخرج ما هو منه، وذلك وهم منه.

أما الأول: فلأن استيفاء الفعل متعلقاته ليس من باب الإطناب، وإلا لكانت الجملة الفعلية كلها منه؛ لاقتضاء الفعل مقتضيات من المفعولات وغيرها، وإذا تركت كان الفعل مبهمًا، وإذا ذُكرت كان مفسرًا بها. لكن ليس فليس.

وأما الثاني: فلأنه توهم أن الجار والمجرور في الآيتين ـ وهو «للذين» ـ متعلق بغفور رحيم، (إن ربك) الثانية تكرارًا يطول به الكلام، وليس كذلك؛ بل الجار والمجرور فيهما متعلق بمحذوف، أي: إن ربك حاصل لهم، كما يقال: أنا لك، والأمير لي، ثم لما كان ذلك مبهمًا فسَّره، وأعاد إن واسمها، وجعل خبر الثانية تفسيرًا للخبر الأول، فإن علة كون الرب لهم، بعد كونه غفورًا رحيمًا.

---

(١) البيتان لعبد الله بن المعتز في ديوانه ٢/ ٤٠. (٢) البيتان في ديوان البحتري ٢/ ٦٩٧.

٢ ـ ذكر الخاص مع العام

إشارة إلى ذكر الخاص مع العام، تنبيهًا على كونه أعظم وأهم بالذكر، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: الآية ٩٨] وقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٨] وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٤] وقول الشاعر: [الطويل]

أكـرُّ عـليـهـم دَعْـلَجًـا ولَبـانُـه إذا ما اشتكى وقْعَ الرياحِ تَحمْحَما

دعلجًا: اسم فرسه، ولبانه: صدره.

٣ ـ التكرير للزجر

إشارة إلى تكرير اللفظ لفائدة التكرار للزجر، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التّكاثُر: الآيتان ٣، ٤] وقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرَّحمـٰن: الآية ١٣] فإنه تعالى ذكر نعمة، وعقبها بهذا القول، زجرًا لهم.

إن قلتَ: قد عقب به ما ليس بنعمة كقوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ۝٣٥﴾ [الرَّحمـٰن: الآية ٣٥] وقوله: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٤٣ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ۝٤٤﴾ [الرحمـٰن: الآيتان ٤٣، ٤٤].

قلت: إنهما وإن لم يكونا نعمتين، لكنهما يؤولان إليهما؛ لأنهما زجر عن الكفر والمعاصي، والزجر عنهما يؤول إلى النعمة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ [المُرسَلات: الآية ١٥] فإنه ذكر قصصًا مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول، أي: ويل للمكذبين بهذه القصة.

٤ ـ الإيغـــال

إشارة إلى الإيغال، وهو: أن يشبه شيء بشيء، ثم يردف بلفظ يدل على كماله كقول الخنساء(١): [البسيط]

وإنّ صـخْـرًا لـتـأتـمُّ الـهـداةُ بـه كـأنـه عَـلَـمٌ فـي رأسـه نـار

---

(١) البيت في ديوان الخنساء ص ٣٨٦، وجمهرة اللغة ص ٩٤٨، وتاج العروس (صخر)، ومقاييس اللغة ٤/١٠٩.

فإن التشبيه حصل بقولها: كأنه علم، لكنها كملته بقولها: في رأسه نار. وكقول ذي الرمة[١]: [الطويل]

أظن الذي يُجْدِي عليك سؤالُها دموعًا كتبذير الجُمان المفصّلِ

شبه الدموع بالجمان وهو اللؤلؤ، ثم كمله بقوله: المفصل.

وقول امرىء القيس[٢]: [الطويل]

كأنّ عيون الوحش حولَ خبائنا وأرحُلِنا الجزْعُ الذي لم يُثَقَّبِ

فإن قوله ـ لم يثقب ـ زيادة على التشبيه، فكَمل له.

وأما ما عُدَّ منه من قول زهير[٣]: [الطويل]

كأنَّ فُتات العِهن في كل منزل نزلْن به: حَبُّ الفَنا لم يُحَطَّمِ

وقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: الآية ٢١] ففيه نظر:

أما البيت: فإن حب الفنا ظاهره أحمر وباطنه أبيض، فلو حطم، لم يحصل التشبيه، إذ يصير حينئذٍ كالأبلق[٤]، ولذلك قال: لم يحطم، ليحصل به التشبيه، لا ليكمل.

وأما الآية: فلأن الباب مختص بالتشبيه، وليس في الآية تشبيه.

٥ ـ التذييـــل

إشارة إلى التذييل، هو: تعقيب الجملة بجملة أخرى بمعناها، للتوكيد، سواء كانت الثانية مستقلة بنفسها، أوْ لا. كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴿١٧﴾﴾ [سَبَأ: الآية ١٧] أي: عاقبناهم بما كفروا، استعمالاً للعام موضع الخاص، لقرينة كفروا، ولما كان شيء واحد يجوز أن يكون له أسباب كثيرة، لا يلزم انتفاءُ واحد منها انتفاء السبب، أكد الجملة بقوله: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سَبَأ: الآية ١٧] وليرفع احتمال المعاقبة بغير الكفر من أسباب أُخر.

---

(١) البيت في ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) ص ١٤٥١.

(٢) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٥٣، ولسان العرب (جزع)، وأساس البلاغة (جزع)، وكتاب العين ١/٢١٦، وتاج العروس (جزع).

(٣) تقدم البيت مع تخريجه.

(٤) البلق: السواد المختلط بالبياض.

ومنه قول الحماسي[١]: [الكامل]

فدعوا: نزالِ، فكنتُ أولَّ نازلٍ وعلامَ أركبُهُ إذا لم أنزلِ؟

لما كان نزوله يحتمل أن يكون إنعامًا، لا ضربة لازب، رفع الاحتمال بقوله:

«وعلام أركبه إذا لم أنزل»

ومنه قول أبي الطيب[٢]: [الطويل]

وما حاجةُ الأظعان حولك في الدُّجى إلى قمر؟ ما واجدٌ لك عادمهْ

لما احتمل أن يكون نفي الحاجة إلى القمر في بعض الأمور دون بعض، رفع هذا الاحتمال بقوله: «ما واجد لك عادمه» أي: كل فوائد القمر حاصلة في الممدوح.

ومنه قول ابن نباته[٣]: [البسيط]

لم يُبقِ جودك لي شيئًا أؤمِلهُ تركتْني أصحبُ الدنيا بلا أملِ

لما كان الفعل لا دلالة له على ثبوت مصدره، بل على حدوثه، وأراد ثبوت بقائه بلا أمل، رفع احتمال عدم ثبوت الحكم بقوله: [البسيط]

«تركتني أصحب الدنيا بلا أمل»

أي: أنَّ صُحبتي للدنيا، وكوني بلا أمل، متلازمان في الوجود.

ومنه قول الحطيئة[٤]: [الطويل]

تزور فتًى يُعطي على الحمد مَالَهُ ومن يُعْطِ أثمانَ المكارمِ يُحْمَدِ

لما كان زيارة الممدوح غير مستلزم لحمده، جاز أن يُتوهم أنه يزوره بلا حمد، فرفع الاحتمال بقوله: [الطويل]

ومن يُعطِ أثمانَ المكارم يُحْمدِ

---

(١) البيت لربيعة بن مقروم الضبي في كتاب الحيوان ٦/٤٢٧، وخزانة الأدب ٥/٤٩، ٦/٣١٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٦٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٣٦، وشرح المفصل ٤/٢٧، ولسان العرب (نزل)، (نزل).

(٢) البيت في ديوان المتنبي ٢/٤.

(٣) البيت لعبد العزيز بن محمد بن نباتة في ديوانه ص ٤١١.

(٤) البيت في ديوان الحطيئة ص ١٦١.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبيَاء: الآيتان ٣٤، ٣٥] لما كان عدم الخلد قبل النبيّ ربما يتوهم أنه لا يستلزم عدمه بعده، رفع الاحتمال بقوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ الآية. وقد جمع فيها بين الجملة المفتقرة إلى الأولى وبين المستقلة بنفسها. ومنه قول الذبياني(1): [الطويل]

ولستَ بمستبقٍ أخًا لا تلُمُّهُ على شَعَثٍ، أيُّ الرجالِ المهذَّبُ؟

لما جاز أن يُتوهم أن عدم استبقائه أخًا غير ملوم، غير مستلزم لعدم أخ غير محتاج إلى لمّه، أي: إصلاحه، رفع الاحتمال بقوله:

«أيُّ الرجالِ المهذَّبُ؟»

واستفهم للإنكار، أي: لا تلقى رجلًا مهذبًا غير محتاج إلى اللمّ، أي: الإصلاح.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسرَاء: الآية ٨١].

لما كان الحكم بحدوث زهوق الباطل، غير مستلزم للحكم بثبوته، أكد الحكم ونص على الثبوت بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾.

٦ ـ التكميل

إشارة إلى التكميل، ويسمى الاحتراس، وهو: أن يكون الكلام محتملًا خلافَ المقصود منه، فيؤتى بكلام آخر مزِيل لاحتمال غير المقصود.

والفرق بينه وبين التذييل بوجهين:

الأول: أن الكلام الثاني فيه لا يكون بمعنى الأول، بخلاف التذييل.

الثاني: أن احتمال غير المقصود فيه أقوى من التذييل.

---

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨، ولسان العرب (شعث)، (بقى)، وتهذيب اللغة ١/ ٤٠٦، وكتاب العين ٥/ ٢٣٠، وجمهرة اللغة ص ٣٠٧، وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨، وفصل المقال ص ٤٤، والمستقصى ١/ ٤٥٠، ومجمع الأمثال ١/ ٢٣، ومقاييس اللغة ١/ ٢٧٧، وأساس البلاغة (بقي).

وذلك الكلام: إما في الوسط كقول طرفة[١]: [الكامل]

فسقى ديارَك ـ غيرَ مُفسِدِها ـ صوبُ الربيع، وديمةٌ تَهمِي

فإن قوله: سقى ديارك، كما يحتمل أن يكون على وجه الإصلاح، كذا يحتمل أن يكون على وجه الإفساد، فأزال احتمال غير المقصود بقوله: (غير مفسدها).

أو في الآخر كقول كعب الغنوي[٢]: [الطويل]

حليمٌ إذا ما الحلمُ زيَّن أهلَه مع الحِلْم في عين العدوّ مَهيبُ

وكذا قول الحماسي[٣]: [الطويل]

وما مات منّا سيّدٌ في فراشه ولا طُلّ منا حيثُ كان قتيلُ

فإنه لو اقتصر على شمول القتل بقومه، لأوهم ضعفهم، فأزال هذا الوهم بقوله:

ولا طُلَّ منا حيث كان قتيل

ومنه قول أبي الطيب[٤]: [الوافر]

أشدُّ من الرياح الهُوج بطْشَا وأسرعُ في الندى منها هُبوبا

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش، لأوهم أنه عنف كله، فأزال هذا الوهم بقوله:

وأسرع في الندى منها هبوبا

ولم يتجاوز فيهما عن صفتي الريح، وكأنه نظر في الندى إلى قول ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودَ ما يكون في رمضان كالريح المُرْسلَة»[٥].

---

(١) البيت في ديوان طرفة بن العبد ص ٨٨، وتخليص الشواهد ص ٢٣١، والدرر ٤/ ٩، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٦٢، وهو بلا نسبة في لسان العرب (همي)، وهمع الهوامع ١/ ٢٤١.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في لسان العرب (حلب)، وجمهرة أشعار العرب ص ٧٠٧، ولغريقة بن مسافع العبسي في الأصمعيات ص ١٠٠.

(٣) البيت للسموأل بن عادياء في ديوان الحماسة ص ٨٢٤.

(٤) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٢٤٠.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٣٦٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٣٠٥، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٧/ ١٣٨، والترمذي في الشمائل ١٩٠، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٢/ ٢/ ٣.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المَائدة: الآية ٥٤] فإنه لو اقتصر على قوله: (أذلة)، لتوهم أن ذلتهم عن عجز، فأزال الوهم بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المَائدة: الآية ٥٤].

٧ ـ التتميم

إشارة إلى التتميم، وهو أن يزاد في كلام زيادةٌ، لا لإزالة غير المقصود؛ بل لفائدة أخرى:

إما للمبالغة: كقوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسَان: الآية ٨] أي: مع حب الطعام، فإن الإطعام مع شدة المحبة له: والحاجة إليه، أبلغ في الفضيلة. وقال الفضيل بن عياض: أي حب الله. وكلاهما جيد، إلا أن الأول أجود من جهة اللفظ، والثاني أجود من جهة المعنى.

أو للاعتراض: على وجه التنزيه، كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النّحل: الآية ٥٧] ـ سبحانه ـ ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النّحل: الآية ٥٧] فإن قوله: (سبحانه) اعتراض للتنزيه.

أو للدعاء: كقول أبي الطيب[1]: [الطويل]

وتحتقِرُ الدنيا احتقارَ مُجَرِّبٍ يرى كلَّ ما فيها ـ وحاشاك ـ فانيا[2]

فإن قوله: (وحاشاك) اعتراض للدعاء.

ومنه قول عوف الشيباني[3]: [السريع]

إن الثمانين ـ وَبُلِّغْتَها ـ قد أحوجتْ سمعي إلى تَرجُمَانْ

أو للتنبيه: كقوله[4]: [الكامل]

واعلَمْ ـ فعلمُ المرء ينفعه ـ أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدِرَا

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٢٠٥.

(٢) حاشى: للتنزيه، واستخدام كلمة حاشاك لا تعني أنه لا يفنى، بل من تقاليد الأدب في مخاطبة الملوك.

(٣) البيت لعوف بن محلم في الدرر ٤/ ٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١، وطبقات الشعراء ص ١٨٧، ومعاهد التنصيص ١/٣٦٩، وأمالي القالي ١/ ٥٠، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨، ٣٩٦، وهمع الهوامع ١/٢٤٨.

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٤/ ٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، وشرح ابن عقيل ص ١٩٥، ومعاهد التنصيص ١/٣٧٧، ومغني اللبيب ٢/٣٩٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨.

وقوله[1]: [الطويل]

فلا هجرهُ يبدو - وفي اليأس راحة - ولا وَصلُه يبدو لنا فنكارمُهْ

أو يكون تخصيصًا لأحد مذكورَين للمبالغة، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمَان: الآية ١٤].

وقد يأتي اعتراض في اعتراض، كقوله تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقِعَة: الآيات ٧٥ - ٧٧] فيه اعتراض بين الصفة والموصوف: وبين القسم والمقسَم عليه.

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: مما يجيء الاعتراض بين كلامين متصلين معنًى قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآيتان ٢٢٢، ٢٢٣] فإن قوله: «نساؤكم حرث لكم» بيان قوله: «فأتوهن من حيث أمركم الله»، يعني أن المأتي الذي أمركم به، هو مكان الحرث؛ دلالة على أن الغرض الأصيل في الإتيان، هو طلب النسل، لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض. انتهى كلامه. وفيه نظر:

أما أولًا: فللمنع من الاتصال المعنوي، فلا يكون اعتراضًا، لتوقفه على الاتصال، فإن علمك الاتصال بالبيان كان ردًا.

وأما ثانيًا: فإن قوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٢] كما يحتمل أن يكون المراد به موضع النسل، كذا يحتمل أن يكون المراد غيره من كونه بالعقد أو الملك، فلا يصلح أن يكون قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٣] بيانًا له.

وأما ثالثًا: فإن البيان يجب أن يكون أبْيَنَ من المبيَّن، وليس، بل هو أبهم، فيحتاج إلى بيان، والمحتاج إلى بيان لا يصلح أن يكون بيانًا.

وأما رابعًا: فإنه لو كان بيانًا، لقال:

نساؤكم حرث لكم فأتوهن في موضع النسل، ولم يقل، بل قال: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٣].

(١) البيت لابن ميّادة (الرماح بن أبرد، وميادة أمه) في الشعر والشعراء ص ٧٧١.

وأما خامسًا: فإن كون النسل غرضًا، لا يمنع أن يكون قضاء الشهوة أيضًا غرضًا، لجواز اجتماع غرضين لشيء واحد، ثم الذي يدل على أن قضاءها غرض أنه ذكر الشهوة المانعة من الإقبال إلى الله بالعلم والعمل.

وأما سادسًا: فإن أحدهما وإن كان حرثًا، لكن لا يمنع ذلك أن يكون الآخر أيضًا حرثًا، لكنْ حرث الآخرة، فإن كسر الشهوة مما يعين على طلب الآخرة بإقبال النفس على مطالبها من غير معارضة الشهوة.

المســـاواة

إشارة إلى المساواة:

المراد منها: مساواة اللفظ للمعنى من غير زيادة عليه ولا نقصان. وحيث عُرف الإيجاز والإطناب، سهل معرفة المساواة.

وهو كلام لو حُذف منه شيء من لفظه اختلّ معناه، ولم يحتج إلى زيادة عليه لفظًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فَاطِر: الآية ٤٣].

وقــولــه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعَام: الآية ٦٨].

وقول النابغة(١): [الطويل]

فإنك كالليل الذي هُو مُدْرِكي … وإن خِلْتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ

(١) البيت في ديوان النابغة الذبياني ص ٣٨، ولسان العرب (طور)، (نأى)، وكتاب العين ٨/ ٣٩٣، وتاج العروس (نأى)، وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/٣٧٨، ومجمل اللغة ٤/٣٦٨.

الفن الثاني
في علم البيان

وهو مبني على مقدمة، وثلاثة أركان، وخاتمة.

أما المقدمة: ففي تعريفه وبيان موضوعه.

إشارة: علم البيان: علم يعرف منه كيف يُدَلّ على معنى خارجي يتوسط الوضع والعقل معًا.

والدلالة إما وضعية محضة، وهي: دلالة اللفظ أو هيئته على ما وُضع له، وتسمى مطابقة، كدلالة البيت على السقف والحائط معًا، ودلالة هيئة الفعل وهيئة المركب على ما وُضعتْ له.

أو عقلية محضة، كدلالة لفظة (ديْز) مقلوب زيد إذا سمع وراء الجدار من اللافظ.

أو مشتركة بينهما، وهي على قسمين:

دلالة تَضَمُّن، وهي دلالة اللفظ على جزء ما وُضع له، كدلالة البيت على السقف وحده، أو الحائط وحده.

ودلالة التزام، وهي دلالة اللفظ على مصاحب المسمَّى الخارج عنه، سواء كانت الدلالة بسبب انتقال الفعل من المسمَّى وحده، أو بواسطة ملفوظ به، أو مقدر معقول.

والأول: كدلالة السقف على الحائط.

والثاني: كدلالة أسد يرمى، على الشجاع.

والثالث: كدلالة الضاحك على الإنسان، بواسطة حكم العقل بأنه لم يوجد من مفهوم الضاحك غير الإنسان.

ومن قبيل الالتزام، دلالة زيد كالأسد على شجاعته، وكثير الرماد على كثرة ضيافته.

والأول هو: التشبيه، والثاني هو: الكناية، والثالث هو: المجاز.

ومسائل علم البيان تنحصر فيها، لأن اللفظ إما أن يستعمل فيما وُضع له أوْ لا، والأول: إما أن يراد ما وُضع له، أوْ لا.

والأول: الحقيقة، وليس كلامنا فيها، والثاني: الكناية.

والثاني أي: المستعمل في غير ما وُضع له، لا يجوز أن يكون المراد هو ما وضع له، وإلا لزم أن يكون العدول عنه إلى ما لم يوضع له عبثًا، فبقي أن يكون المراد هو ما لم يوضع له اللفظ، وحينئذٍ لا بد من وجود قرينة تدل على أن المراد ما لم يوضع له اللفظ، وإلا لكان إلغازًا لا بيانًا.

ثم القرينة إما أن تكون للتشبيه أو غيره.

والأول: هو التشبيه.

والثاني: هو المجاز.

وقد رجحت دلالة الالتزام، لتلذذ النفس بها بسبب تصرفه فيها، وهي موضوع علم البيان، فإن المتكلم يدل على المعنى الخارجي بتوسط العقل، وأحد الثلاثة من التشبيه والمجاز والكناية.

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: علم البيان: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ثم قال بعد تقسيم الدلالة إلى الأقسام الثلاثة:

إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالمًا بوضع الألفاظ، لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض، وإلا لم يكن كل واحد منها دالًا، وإنما يتأتى بالدلالات العقلية، لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزومًا من بعض.

وفيه نظر، لأن كون علم البيان باحثًا عمّا ذكره ممنوع، وإلا لبحث أيضًا في الدلالة الوضعية، لكونها أوضح من التضمن والالتزام، ولا نسلّم أن الدلالات الوضعية ليس بعضها أوضح من بعض، لأن دلالة بعضها ـ كالضرورات ـ كدلالة السماء والأرض وما شاكلهما على معانيها، ودلالة بعضها أوضح، لكون التأمل أكثر، أو أوثق، أو لكونها أشهر.

إن سُلِّم فلا نسلِّم امتناع كون بعض الطرق وضعية وبعضها عقلية، ولم نتعرض لهذا القسم.

والحق أن علم البيان لا يبحث في الدلالة العقلية من حيث الوضوح وعدمه، بل من حيث التذاذ النفس بها، لكونها متصوفة فيها، ولها مدخل منها، ألا ترى أن قولك: زيد بحر في العلوم، ليس مثل قولك: كثير العلوم، وإنه كثير الرماد، ليس مثل كثير الضيافة في التذاذ النفس وقبول الطبع.

إن قلت: إذا كان علم البيان باحثًا عن الدلالة العقلية، فما باله لا يبحث في التضمنية، لأنها أيضًا عقلية؟

قلنا: لأنها مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمى، فإن لم يحصل العلم بها فلا دلالة لزوال شرطها، وإن حصل كان انتقال الذهن إلى جزء المسمى انتقالًا طبيعيًا لا صناعيًا، فلا تلتذ به النفس، ألا تراها كيف تلتذ بالعلوم المكتسبة دون الضرورية!

الركن الأول
في التشبيه

إشارة: التشبيه:

هو تشبيه شيء بشيء، ليدل على حصول صفة المشبّه به في المشبّه، ويشترط أن تكون من أظهر صفاته وأخصها به، وإلا لم يُعلم حصولها في المشبّه، كما إذا شبه زيد بالأسد في بخره.

وأن يكون وجودها في المشبّه به أظهر من المشبّه، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح، اللهم إلا في التشبيه المقلوب لقصد المبالغة في تلك الصفة وهو في الحقيقة إفادة اللازم بعبارة الملزوم، فإن تشبيه زيد بالأسد ملزوم بشجاعته، لكون الشجاعة أظهر صفاته وأخصها به.

وقد عظَّم علماء البلاغة أمر التشبيه، لكونه أعلق بالطبع، وألذ للنفس، وله نفع عظيم في باب الخطابة: في المدح والذم، والافتخار وغيرها.

ويجوز أن يكون التشبيه بحرف التشبيه كقول ابن الرومي(١): [الخفيف]

بذلَ الوعدَ للأخِلّاءِ سَمْحا وأبى بعد ذاكَ بَذلَ العَطاء
فغدا كالخِلافِ يُورق للعيْن ويأبى الأثمارَ كلَّ الإباءِ

ويجوز أن يكون بغير حرف، كقول من يخاطب الحجاج(٢): [الكامل]

أسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ فَتخَاءُ تَنفِر مِن صفير الصافِر

---

(١) البيتان في ديوان ابن الرومي ١/٦٦.

(٢) البيت لعمران بن حطان في الأغاني ١٨/١٢٢، والحماسة البصرية ١/٧٠، وشعر الخوارج ص ١٦٦، وديوان الخوارج ص ١٥٥، ولرجل من الخوارج في جمهرة اللغة ص ٩٢٣.

ويجوز أن يكون بغير حرفه، ولا يُحمل المشبّه به على المشبّه، بل يكتفي بالمعنى كقول أبي تمام(١): [الطويل]

وطولُ مُقام المرء فِي الحيّ مُخْلقٌ لديباجتيه، فاغتربْ تتجدَّدِ
فإني رأيتُ الشمسَ زِيدَتْ محبّةً إلى الناس أنْ ليستْ عليهم بسرمَدِ

ويجوز أن يكون التشبيه في وصفين متضادين لشيء واحد كقول البحتري(٢): [الكامل]

دانٍ على أيدي العُفَاةِ وشاسعٌ عن كل نِدّ في الندى وضَريب
كالبدر أفرط في العُلوّ وَضَوؤهُ للعصبة السارين جِدُّ قريب

ويجوز أن يشبه شيء بشيئين متباينين في حالتين، كقول امرىء القيس(٣): [الطويل]

كأنّ قلوبَ الطير رطْبًا ويابسا لدى وكْرها: العُنّاب والحشفُ البالي

فشبه قلوبها رطبًا بالعناب، ويابسًا بالحشف البالي، واتفق أهل العلم بالشعر كعمرو بن العلاء(٤) والأصمعي(٥) وغيرهما على أن أحدًا لم يقل في هذا المعنى أحسن من هذا البيت.

إشارة: يجوز أن يكون لشيء واحد صفات، تشبه بكل صفة منها أشياء، كالزند، فإنه باعتبار إيرائه يشبه به: الجواد، والذكي، والنُجح في الأمور.

وباعتبار إصلاده، يشبه به: البخيل والبليد، والخيبة في السعي.

وكالقمر، فإن له اعتبارات ستة، بكل اعتبار يشبه به شيء:

---

(١) البيتان في ديوان أبي تمام ٢/ ٢٣. (٢) البيتان في ديوان البحتري ١/ ٢٤٩.

(٣) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤، ولسان العرب (أدب)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٦، والمنصف ٢/ ١١٧، وتاج العروس (بال)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٢١٨.

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء، زبان بن عمار التميمي البصري، من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة. توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ (الأعلام ٣/ ٤١).

(٥) الأصمعي: هو عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الأصمعي الباهلي، الإمام أبو سعيد البصري الأديب اللغوي، ولد سنة ١٢٣ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٢١٥ هـ. (كشف الظنون ٥/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤).

الأول: باعتبار انتقاله من النقصان إلى الكمال كقول أبي تمام[١]: [الكامل]

لَهفِي على تلك الشواهد فيهما لو أمْهِلتْ حتى تصيرَ شمائلا
لغدا سكوتُهما حِجًى، وصباهما حِلمًا، وتلك الأرْيَحِيةُ نائلا
ولأعقب النجم المُرِذُّ بديمةٍ ولعاد ذاك الطل جَوْدا وابلا
إن الهلال إذا رأيتَ نموّه أيقنتَ أن سيصير بدرًا كاملا

الثاني: باعتبار انتقاله من الكمال إلى النقصان كقول المعري[٢]: [الطويل]

وإن كنتَ تبغي العيش فابغ توسُّطًا فعند التناهي يَقصُر المتطاولُ
تُوقَّى البدورُ النقصَ وهْيِ أهِلَّةٌ ويدركها النقصانُ وهي كواملُ

الثالث: باعتبار أنه في نصف مسافته يتوجه إلى الكمال، وفي النصف الآخر يتوجه إلى النقصان، كقول ابن بابك في مدح الأستاذ أبي علي: وقد استوزره فخر الدولة بعد الصاحب بن عباد بشركة أبي العباس الضبيّ[٣]: [الكامل]

وأعرتَ شطْرَ الملك ثوب كماله والبدْر في شطر المسافة يكمُلُ

الرابع: باعتبار أنه يدوم من أول الليل إلى آخره إذا كان بدرًا، ويغبّ، أي: يغيب، إما في أوله، أو في آخره، إذا لم يكن بدرًا، كقول أبي بكر الخُوارزميّ[٤]: [الطويل]

أراك إذا أيسرتَ خَيَّمت عندنا مقيمًا، وإن أعسرتَ زرتَ لِماما
فما أنت إلا البدْرُ، إن قَلَّ ضوؤُهُ أغبَّ، وإن زاد الضياءُ أقاما

الخامس: باعتبار بُعْدِه في جِرمه، وقربه بضوئه، كقول البحتري في البيتين وقد سبقا عن قريب.

السادس: باعتبار ظهوره بكل مكان إذا ظهر، كقول أبي الطيب[٥]: [الكامل]

كالبدرِ من حيث التفتَّ رأيتَه يُهدِي إلى عينيك نورًا ساطعا

---

(١) الأبيات في ديوان أبي تمام ٤/ ١١٣. (٢) البيتان في سقط الزند ص ١٩٦.
(٣) البيت لابن بابك (عبد الصمد بن منصور بن الحسن) في أسرار البلاغة ص ١٥٦.
(٤) البيتان في يتيمة الدهر للثعالبي ٤/ ٢٢٤، وأسرار البلاغة ص ١٥٦.
(٥) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٥٦، وفي الديوان: «نورًا ثاقبًا» بدل: «نورًا ساطعًا».

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: عبارة الخوارزمي في بيتيه المذكورين لا تنهض بمراده، لأن الإغباب: أن يتخلل وقتي الحضور وقت الغيبة، وليس القمر على هذه الصفة؛ لأنه على نقصانه يطلع كل ليلة حتى يكون السرار[١].

وهذا وهم، بل خلل ظاهر؛ لأن الإغباب لو كان معناه ظهور شيء في وقت دون وقت، فهو حاصل للقمر، لأنه في أول الشهر يظهر في أول الليل ويغيب في آخره، وفي آخر الشهر يغيب في أول الليل ويظهر في آخره.

إشارة: التشبيه قد يكون تشبيه المبصَر بالمبصَر، كتشبيه الخد بالورد في الحمرة، والقد بالرمح، والليل بالجمل.

والمسموع بالمسموع، كتشبيه الصوت الضعيف بالهمس.

والمشموم بالمشموم، كتشبيه النكهة بالعنبر.

والمَذوق بالمذوق، كتشبيه الريق بالخمر.

والملموس بالملموس، كتشبيه الجلد الناعم بالحرير.

والمعقول بالمعقول، كتشبيه العلم بالحياة.

والمعقول بالمبصَر، كتشبيه المنية بالسبع.

أو بالعكس، كتشبيه العطر بخُلُق الكريم، كقول الصاحب في القاضي أبي الحسن[٢]: [الكامل]

يا أيها القاضي الذي نفسي لهُ — مع قرب عهد لقائه مشتاقهْ
أهديتُ عطرًا مثل طيبِ ثنائه — فكأنما أهدِي له أخلاقَهْ

وتشبيه المبصر بالمخَيّل كقول الشاعر[٣]: [مجزوء الكامل]

وكأن مُحْمَرَّ الشقيق — إذا تَصَوَّبَ أو تصعدْ
أعلامُ ياقوت نُشِرْ — نَ على رماحٍ من زَبَرْجَدْ

(١) السرار: الليلة الأخيرة من الشهر.
(٢) البيتان في ديوان الصاحب بن عباد ص ٢٥٣، وأسرار البلاغة ص ٢٧٠.
(٣) البيتان للصنوبري في أسرار البلاغة ص ١٨٣، وحسن المحاضرة ٢/ ٤٢٧.

وقول الآخر[١]: [مجزوء الخفيف]

كُـلُّنـا بـاسـطُ الـيـدِ نـحـو نَـيْـلُوفَـرٍ نَـدِي
كـدبـابـيـس عـسـجـدٍ قُـضْـبـهـا مـن زبـرجـدِ

أو المبصرَ بالموهوم، كقول امرىء القيس[٢]: [الطويل]

ومسنونةٌ زرقٌ كأنيابِ أغْوالِ

ومنه قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٦٥﴾ [الصَّافات: الآية ٦٥].

وهم وتنبيه:

قال المعاصر ما معناه:

المعنى الذي يشترك فيه الطرفان قد يكون تحقيقًا، وقد يكون تخييليًا، والتخييلي: هو الذي لا يمكن وجوده في المشبّه به إلا على وجه التخييل، كقول القاضي التنوخيّ[٣]: [الخفيف]

وكـأنّ الـنـجـومَ بـيـن دُجـاهـا سُـنَـنٌ لاح بـيـنـهـنّ ابـتـداعُ[٤]

فإن المعنى المشترك فيه هو الهيئة الحاصلة من أشياء مشرقة، بينهما شيء مظلم، وهذا المعنى غير موجود في المشبّه به إلا تخييلًا. قال: ومثله قول أبي طالب الرّقّيّ[٥]: [الكامل]

ولـقـد ذكـرتُـكِ والـظـلامُ كـأنّـه يومُ النوى وفؤادُ من لم يعشَقِ

فإنه تخيل وجود الظلام في يوم النوى، وقلب من لم يعشق، ثم شبه الظلام بهما، وذكر أبياتًا أُخر في المعنى.

---

(١) البيتان للصنوبري في أسرار البلاغة ص ١٩٨، ونهاية الأرب ١١/ ٢٢٢.
(٢) صدر البيت:

أيـقـتـلـنـي والـمـشـرفـيّ مـضـاجـعـي

والبيت في ديوان امرىء القيس ص ٣٣، ولسان العرب (غول)، (شطن)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٩٣، وجمهرة اللغة ص ٩٦١، وتاج العروس (زرق)، وبلا نسبة في المخصص ٨/ ١١١.
(٣) القاضي التنوخي: هو علي بن محمد بن داود أبو القاسم، ولد سنة ٢٧٨ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٣٤٢ هـ، له ديوان شعره مشهور (كشف الظنون ٥/ ٦٧٩).
(٤) البيت في أسرار البلاغة ص ٢٦٠، ويتيمة الدهر ٢/ ٣٣٦.
(٥) البيت في أسرار البلاغة ص ٢٦٣، ويتيمة الدهر ١/ ٢٩٨.

وفيه نظر؛ لاحتمال ألا يكون المشترك بين الطرفين في البيت الأول، هو: الهيئة المذكورة، بل الهداية، فإن كل واحد من النجوم والسنن يهتدي به، وذكر الدجى والابتداع لكون الشيء يُظهِر حسنه الضدُّ.

وألا يكون المشترك في البيت الثاني هو: الظلام، بل عدمَ الاهتداء، فإن يوم النوى يكون فيه للمحب قلبان: قلب إلى المحبوب المفارق، وقلب إلى الوطن وتعلقاته، وذلك يوجب التحيّر الذي هو عدم الاهتداء، وكذلك قلب من لم يعشق، لصلابته لا يهتدي إلى مقاصد العشاق، فشبه الظلام الذي لا يهتدي فيه، لتراكم بعضه بعضًا، بهما لذلك، على أن ذلك من التشبيهات المقلوبة للمبالغة، والمشبّه به في الحقيقة: هو النجوم في البيت الأول، والظلام في البيت الثاني.

وكما لا يلزم من تشبيه الدواء الحار بالنار، تخييلُ وجود الصورة النارية في الدواء، بل لازمُها وهو الحرارة، كذلك لا يلزم من تشبيه السنن بالنجوم تخييل وجود صورة النجوم في السنن، بل لازمها وهو: الاهتداء. كذلك تشبيه يوم النوى وقلب من لم يعشق بالظلام، لا يستلزم تخييل صورة الظلام فيهما، بل لازمه وهو: عدم الاهتداء، واللازم الأعم لا يستلزم وجود ملزومه.

وهم وتنبيه:

يجب الاحتياط في وجه الشبه؛ لئلا يوقع الجهلُ به في الغلط، كما وقع مَن حكم بأن قليل النحو مصلح، وكثيره مفسد، لما اشتهر أن النحو في الكلام كالملح في الطعام، والملح كذلك، والنحو أيضًا كذلك بحكم التشبيه، ولم يروا أن وجه الشبه هو: استعمال كل واحد منهما مصلح، وترك استعماله مفسد، كما أن استعمال قليله مصلح، وكثيره مفسد.

وكذلك ابن شرف القيرواني[1] وقع في الغلط في قوله[2]: [الكامل]

غيري جنَى، وأنا المعاقَب فيكم فكأنني سبّابة المتندِّمِ

بسبب جهله بوجه الشبه، فإنه توهم أن بينه وبين سبابة المتندم اشتراك: في أن المعاقب غير المذنب، ولم يدر أن المتندم هو المعاقب بعضّ سبابته، ولذلك قال ابن

(١) ابن شرف القيرواني: هو محمد بن سعيد بن أحمد بن شرف الجذامي القيرواني ثم الأندلسي الشاعر المتوفى سنة ٤٦٠ هـ، له: «أبكار الأفكار نظمًا ونثرًا»، «حجج النصح»، «سر البر». (كشف الظنون ٦/ ٧٢).

(٢) البيت في أنوار الربيع ٥/ ٢١١.

رشيق: «أنت سرقت المعنى من النابغة الذبياني وأفسدته. أما الأخذ فقوله[١]: [الطويل]

لكلّفتني ذنبَ امرىء وتركتَهُ كذي العر يُكْوى غَيرُه، وهْو راتِعُ

وأما الإفساد، فلأنه ليس قولك مثله، فإن صاحب العرّ لا يألم البتة، وإنما يألم المكوى من الإبل الذي لا عُرّ به. أما المتندم فهو: المذنب والمتألم معًا بعضّ سبابته».

إشارة: وجه الشبه: إما واحد، أوْ لا، والثاني: إما أن يكون مع التعدد هيئةً بها يصير شيئًا واحدًا، أوْ لا، وعلى التقديرات الثلاثة: إما أن يكون محسوسًا أوْ لا: فيصير ستة، وهكذا المشبّه والمشبّه به، كل واحد ستة، فإذا ضرب أقسام وجه الشبه في أقسام المشبّه يصير ستة وثلاثين، ثم إذا ضرب أقسام المشبّه به فيها يصير مائتين وستة عشر قسمًا، وهذا بحصر العقل، لا بحسب الواقع بالفعل، فإن بعضها يأتي بعد في حيّز الإمكان.

مثال وجه التشبيه الواحد المحسوس وطرفاه محسوسان: تشبيه الخد بالورد في الحمرة.

ومثال الواحد المعقول: تشبيه الشجاع بالأسد في الجرأة، وتشبيه الصحابة بالنجوم في الاهتداء في قوله عليه السلام: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٧].

وجه الشبه: كون كل واحد من الزوجين صائنًا لصاحبه عن اطلاع الغير على عورتهما، كما أن اللباس كذلك، يصون اللابس عن ذلك، قال الزمخشري[٣]: وجهه أن كل منهما يشتمل على صاحبه كاشتماله على لباسه.

قال المعاصر: إنه وجه حسيّ، وفيه نظر.

---

(١) يروى صدر البيت بلفظ:

فحمّلتني ذنب امرئٍ وتركته ا

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٧، ولسان العرب (عرر)، وجمهرة اللغة ص ١٢٣، وديوان الأدب ٣/ ٢٠، وكتاب العين ١/ ٨٥، وتاج العروس (عرر)، والعقد الفريد ٣/ ١٣٠، وكتاب الأمثال ص ٢٧٣، والمستقصى ٢/ ٢١٧، ومجمع الأمثال ٢/ ١٥٨.

(٢) أخرجه الذهبي في ميزان الاعتدال ١٥١١، ٢٢٩٩، وابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٤٨٨، ٥٩٤، والعجلوني في كشف الخفاء ١/ ١٤٧، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٢/ ٢٢٣.

(٣) انظر الكشاف ١/ ١٧٤.

ومثال المركب المحسوس وطرفه مركبان، تشبيه الثريا بعنقود العنب الأبيض في التدوير والبياض والهيئة المجتمعة، كقول أَحَيْحَة بن الجُلَاح[١]: [الطويل]

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى ... كعنقود ملّاحية حين نوّرا

وقول بشار[٢]: [الطويل]

كأن مُثارَ النقع فوق رؤوسنا ... وأسيافَنا ليلٌ تهاوَى كواكبهْ

فشبه الهيئة الحاصلة من بياض السيوف ومثار النقع بالهيئة الحاصلة من نور الكواكب وظلمة الليل، والكل محسوس. ومثله قول أبي طالب الرقيّ[٣]: [الكامل]

وكأن أجرامَ النجوم لوامعًا ... دررٌ نثرن على بِساط أزرقِ

ومثاله وطرفاه مفردان، قول ذي الرمة[٤]: [الكامل]

وسقطٍ كعين الديك عاورتُ صاحبي ... أباها، وهيأنا لموقعها وكْرا

شبه المفرد المحسوس بمثله في هيئة اجتماع الحمرة والتدوير.

ومثله تشبيه الشمس وقت طلوعها بمرآة في كف المرتعش كقوله[٥]: [الرجز]

والشمسُ كالمرآةِ في كفّ الأشلْ

إلا أن الهيئة فيه: حاصلة من ثلاثة أشياء: شبه اللون، والتدوير، والحركة الارتعاشية.

ومثله قول الوزير المهلبي[٦]: [السريع]

والشمس من مشرقها قد بدتْ ... مشرقةً ليس لها حاجبُ[٧]

---

(١) البيت ليس لأحيحة بن الجلاح، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٧٣، ولسان العرب (ملح)، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٧٤، وتاج العروس (ملح).

(٢) البيت في ديوان بشار بن برد ص ٤٦. (٣) البيت في يتيمة الدهر للثعالبي ١/ ٢٤٤.

(٤) البيت في ديوان ذي الرمة ص ١٤٢٦، ولسان العرب (عور)، وتهذيب اللغة ٣/ ١٦٥، وتاج العروس (عور)، (سقط)، وهو بلا نسبة في كتاب العين ٥/ ٧١، والمخصص ١٧/ ٢١. وفي الديوان: «لموضعها» بدل: «لموقعها».

(٥) الرجز لجبار بن ضرار ابن أخي الشماخ في أسرار البلاغة ص ٢٠٧، وديوان المعاني ١/ ٣٥٩.

(٦) الوزير المهلبي: هو الحسن بن محمد بن هارون بن إبراهيم بن عبد الله المهلبي، أبو محمد الوزير لمعز الدولة بن بويه الديلمي، ولد بالبصرة سنة ٢٩١ هـ، وتوفي في طريق واسط وحمل ودفن ببغداد سنة ٣٥٢ هـ، صنف: «ديوان الرسائل»، «ديوان شعره»، «كتاب في أصول النحو»، «كتاب اللغة في مخارج الحروف». (كشف الظنون ٥/ ٢٧٠).

(٧) الأبيات في أسرار البلاغة ص ٢٠٧، وديوان المعاني ١/ ٣٥٩.

كـأنـهـا بُـوتـقـةٌ أحْـمِـيـتْ يــجـول فـيـهـا ذهـبٌ ذائـبُ

ويجوز أن تكون الهيئة بين حركتين متضادتين، كقول امرىء القيس[١]: [الطويل]

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبـلٍ مُـدبـرٍ مـعًـا كجُلمودِ صخْرٍ حطّهُ السيلُ من عَلِ

أراد أن سرعة حركته في الإقبال والإدبار توجب حصول هيئة منهما بحيث يُرى كَفله ولَبَبُه دفعة واحدة، فشبّه هذه الهيئة بالهيئة الحاصلة للصخرة، وهي: رؤية أطرافها دفعة واحدة بسبب سرعة حركتها الحاصلة من جهة الطبع والقسر فيها.

ومثله قول الآخر[٢]: [الكامل]

حُفّتْ بسَـرو كـالـقـيـان تـلـحّـفَـتْ خُضرَ الحرِير على قوام مُعتدلْ

فـكـأنـهـا والـريـحُ جـاء يُـمـيـلـهـا تبغي التعانُقَ، ثم يمنعُها الخجلْ

فإنه شبه الهيئة الحاصلة للسرو بالدنو والافتراق، بالهيئة الحاصلة للمحب بحركتَي الإدبار والإقبال للعناق.

مثاله وطرفاه متعددان قول امرىء القيس[٣]: [الطويل]

كـأن قـلـوب الـطـيـر رَطـبًـا ويـابـسًـا لدى وكْرها العنّابُ والحشَفُ البالي

ويسمى هذا ملفوفًا[٤].

وأما المفروق[٥] فكقول المرقش[٦]: [السريع]

الـنـشـرُ مـسْـكٌ، والـوجـوهُ دنـا نـيـرٌ وأطـرافُ الأكـفّ عَـنَـمْ

---

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ص ١٩، ولسان العرب (علا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦، وتاج العروس (فرر)، وكتاب العين ٧/ ١٧٤، وإصلاح المنطق ص ٢٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، والدرر ٣/ ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥١، والشعر والشعراء ١/ ١١٦، والكتاب ٤/ ٢٢٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٩.

(٢) البيتان لبرقوقا واسمه الأخيطل الأهوازي، أو لأحمد بن سليمان بن وهب، أو لابن المعتز في أسرار البلاغة ص ٢٤١، وحماسة ابن الشجري ص ٢٢٣.

(٣) تقدم البيت مع تخريجه.

(٤) التشبيه الملفوف: أن يؤتى بالمشبهين أولًا، ثم يؤتى بالمشبهين بهما بعد ذلك.

(٥) التشبيه المفروق: أن يؤتى بالمشبه والمشبه به معًا حين تتعدد التشبيهات.

(٦) البيت للمرقش الأكبر (ربيعة بن سعد بن مالك) في ديوانه ص ٥٨٦، وتاج العروس (نشر)، وأساس البلاغة (نشر)، ولسان العرب (نشر)، وأسرار البلاغة ص ١٢٣، وكتاب الصناعتين ص ١٨٩.

وكقول أبي الطيب[1]: [الوافر]

بدت قمرًا ومالت خُوطَ بانٍ وفاحت عنبرًا ورنت غزالا

مثال المركب العقلي، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النور: الآية ٣٩] شبه أعمال الكفار بالسراب، ووجه الشبه أن لهما منظرًا مطمعًا ومَخبرًا مؤيسًا.

وكذا قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجُمُعَة: الآية ٥].

شبه الذين يحفظون التوراة ولم يعرفوها ولم يعملوا بها، بالحمار الذي يحمل الكتب ولم يعرفها ولم يعمل بما فيها.

مثال الشبه المتعدد وطرفاه مفردان: تشبيه الرجل العالم بالشمس في إظهار الأمور الخفية وعموم النفع.

ومثاله وطرفاه متعددان: زيد كالأسد بأسًا، وكالبحر جودًا، وكالسيف مضاء.

ومثال المتعدد الحسيّ: تشبيه فاكهة بأخرى في اللون والطعم والرائحة.

ومثال المتعدد العقلي: تشبيه طائر بالغراب في حدة النظر وإخفاء السفاد.

ومثال المختلف: تشبيه زيد بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن.

والفرق بين وجه الشبه المركب والمتعدد: أنك لو حذفت من المتعدد بعضها لاستقام المعنى في الباقي، بخلاف المركب.

ومثال تشبيه المفرد بالمركب: تشبيه الشاه الجبلي بحمار أبتر مشقوق الشفه والحوافر نبت على رأسه شجرتا غضا.

ومثال العكس: قول أبي تمام[2]: [الكامل]

يا صاحبَيّ تَقَصّيا نظرَيْكما تريا وجوه الأرض كيف تُصَوَّرُ

تريا نهارًا مُشمسًا قد شابه زَهْرُ الربى فكأنما هُو مقْمِرُ

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٨٤.

(٢) البيتان في ديوان أبي تمام ٢/ ١٩٤.

ومثال تشبيه المفرد بالمتعدد، ويسمى تشبيه الجمع، قول البحتري[١]:

كـأنـمـا يَـبْـسَـمُ عـن لـؤلـؤٍ مُـنـضَّـد أو بَـردٍ أو أقـاحْ

وقول امرىء القيس[٢]: [المتقارب]

كـأن الـمُـدامَ وصـوبَ الـغـمـام وريحَ الـخُـزَامـى ونَـشْـرَ الـقُـطُـرْ

يُـعَـلُّ بـه بـرْدُ أنـيـابـهـا إذا طـربَ الـطـائـرُ الـمـسـتـحـرْ

ومثال العكس قول الآخر[٣]: [المجتث]

صُـدغُ الـحـبـيـب وحـالـي كـلاهـمـا كـالـلـيـالـي

وثَـغْـره فـي صـفـاء وأدمـعـي كـالـلآلـي

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: وجه الشبه إما غير خارج عن حقيقة الطرفين، أو خارج.

والأول: إما تمام حقيقة الطرفين، كتشبيه إنسان بإنسان في كونه إنسانًا، أو جزؤهما؛ كتشبيه بعض الحيوانات العجم بالإنسان في كونه حيوانًا.

وقد وهم، لأن شرط وجه الشبه، أن يكون في المشبّه به أظهر منه في المشبّه، وإلا لزم أن يكون تشبيه أحدهما بالآخر ترجيحًا من غير مرجح، وهو محال، والذاتيات ليست كذلك، لتساويها في الرتبة والظهور، فإن زيدًا مثلًا، ليست إنسانيته مثل إنسانية عمرو، ولا أظهر، حتى نشبه به عمرو، كذلك حيوانية حيوان من الحيوانات ليست بأظهر من حيوانية عمرو حتى تشبه به، وإنما يكون في العَرَضيات اللازمة أو المفارقة.

إشارة: قال السكاكي[٤]: التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي، وذلك أنه متى كان حسيًا ـ وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجودًا في الطرفين، وكل موجود فله تعين ـ فوجه الشبه مع المشبه متعين، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجودًا مع المشبّه به، لامتناع حصول المحسوس المتعين هٰهنا مع المشبّه كونه بعينه هناك بحكم

(١) البيت في ديوان البحتري ١/ ٤٣٥، وفي الديوان: «كأنما يضحك»، بدل: «كأنما يبسم».
(٢) البيتان في ديوان امرىء القيس ص ١٥٧.
(٣) البيتان للوطواط (محمد بن محمد بن عبد الجليل) في حدائق السحر ص ١٤٤.
(٤) انظر مفتاح العلوم ص ١٧٩.

الضرورة، وبحكم التنبيه على امتناعه إن شئت، وهو استلزامه إذا عدمت حمرة الخد دون حمرة الورد، أو بالعكس: كون الحمرة معدومة موجودة معًا، وهكذا في أخواتها، بل يكون مثله في المشبّه به، لكن المثلين لا يكونان شيئًا واحدًا، ووجه الشبه بين الطرفين ـ كما عرفت ـ واحد، فيلزم أن يكون أمرًا كليًا مأخوذًا من المثلين بتجريدهما عن التعيين، ولكن ما هذا شأنه فهو عقلي، ويمتنع أن يقال: المراد بوجه الشبه: حصول المثلين في الطرفين، فإن المثلين متشابهان، فمعهما وجه تشبيه، فإن كان عقليًا، كان المرجع في وجه الشبه العقل في المآل، وإن كان حسيًا، استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما، ويلزم التسلسل. هذه حكاية ألفاظه.

ولقائل أن يقول: هل يفرق بين المعقولات والمحسوسات؟

إن قال: لا، فقد كابر حكم العقلاء.

إن قال: نعم، قلنا: فالوجه الفارق بينهما هو الذي جعل المحسوس من وجه الشبه قسيمًا للمعقول منه، على أنه لو قال: وجه الشبه أمر كلي، لوجوده في الطرفين، والكلي لا يدركه الحس، بل العقل، فيكون وجه الشبه عقليًا، لاستغنى عن هذا التطويل.

أداة التشبيه

إشارة: أداة التشبيه: حرف، وغير حرف.

فالحرف هي: الكاف، نحو: زيد كالأسد، وكأن، نحو: كأن زيدًا الأسد، والكاف هي الأصل، ولذلك قال الزمخشري: كأن زيدًا الأسد أصله: إن زيدًا كالأسد فيكون الفارق تأكيد التشبيه وعدم تأكيده.

وغير الحرف: اسم، وفعل.

فالاسم نحو: مثل وشبه، وما اشتق منهما.

والفعل نحو: علمت زيدًا أسدًا، وإن أريد ظن التشبيه قيل: ظننت زيدًا أسدًا.

وأصل الكاف: أن يليه المشبّه به إذا كان التشبيه بمفرد، وأما إذا كان بمركب فيليه بعض أفراد ذلك المركب كقوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: الآية ٤٥] ليس

المراد تشبيه الدنيا بالماء، بل بنضرة وبهجة حصلتا للنبات بسبب اختلاط الماء به، ووجه الشبه مآلهما إلى الفناء. وليس كذلك قوله تعالى: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصَّف: الآية ١٤]؛ لأن المراد: كونوا ككون الحواريين لما قال لهم عيسى: من أنصاري إلى الله؟

وهم وتنبيه:

قال المعاصر ما معناه: غرض التشبيه يعود إلى المشبّه ما لم يكن تشبيه قلب. وهو على وجوه ستة:

الأول: رفع توهم امتناع صفة غريبة لموصوف كقول أبي الطيب(١): [الوافر]

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنت منهم فإنّ المسكَ بعضُ دم الغزالِ

أراد أن الممدوح فاق الأنام في الأوصاف الفاضلة، إلى حد بطل معه أن يكون واحدًا منهم، بل صار نوعًا آخر أشرف من الإنسان، كما أن المسك كذلك.

الثاني: بيان حال المشبّه، كتشبيه ثوب بثوب في لون من الألوان إذا علم لون المشبّه به دون المشبّه.

الثالث: بيان مقدار حاله، كقوله: «مِدادٌ مثلُ خافيةِ الغرابِ».

وقول الآخر(٢): [الطويل]

فأصبحتُ من ليلى الغَداة كقابضٍ على الماء خانته فُروجُ الأصابع

شبه مقدار حاله مع ليلى بمقدار حال ماسك الماء بكفه، في عدم حصول شيء من غرضه.

الرابع: تقرير حالة نفس السامع، كتشبيه مَن لا يحصل من سعيه على شيء طائل، بمن يرقم في الماء.

الخامس: تزيين الشيء أو تشويهه، للترغيب أو التنفير، كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي، ووجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة، وقد جمعهما ابن الرومي في بيت واحد وهو قوله: [البسيط]

تقول: هذا مُجاج النحلِ، تمدحُه وإن تَعِبْ قلتَ: ذا قيءُ الزنابيرِ

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ٢/١٦.

(٢) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٧، وأسرار البلاغة ص ١٣٩.

السادس: الاستطراف، لندرة المشبّه به، إما مطلقًا، كتشبيه فحم فيه حجر متوقد ببحر من المسك موجه الذهب، أو عند حضور المشبّه، كقوله[1]: [البسيط]

ولَازوزدِيَّـةٍ تـزهـو بـزُرقـتـهـا   بين الرياض على حُمْر اليواقيتِ
كـأنـهـا فوقَ قـامات ضَعُفْن بـهـا   أوائل الـنـار فـي أطـراف كـبـريـت

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست بنادرة مطلقًا، بل عند حضور المشبّه. وفي هذا الكلام نظر من وجهين:

الأول: أن أبا الطيب قال[2]: [الوافر]

فـإن تَـفُـقِ الأنـامَ وأنـت مـنـهـم

قال: تفق الأنام.

فكيف يفسر بأنه بطل أن يكون منهم لما بينهما من التنافي؟

الظاهر أنه قال: أراد أنه منهم في الصورة الإنسانية، وتجاوز عنهم في الكمالات النفسية. قلنا: حينئذٍ لا يتم الشبه بالمسك، لأنه قد خرج عن صورة الدم إلى صورة أخرى.

إن قال: ما ذكرته لازم على تقدير أن يكون (من) في منهم للتبعيض، وأما إذا كانت لابتداء الغاية، كقوله تعالى حكاية: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٢] فلا يلزم، ويتم التشبيه والتفسير.

قلنا: لا يتم حينئذٍ وجه الشبه، لأنه جعل المسك بعض دم الغزال، ولم يجعله من دمه، بمعنى أن يكون أصله منه، وإلا قرر أنه لم يرد به تشبيه الممدوح بالمسك، بل أراد أنه: كما لا يستبعد ارتقاء دم الغزال في الكمال إلى غاية لم يلحقها غيره من الدماء، وهي: صورة المسك، كذلك لا يستبعد ارتقاء بعض الممدوح في الكمالات الإنسانية إلى غاية لا يلحقها أحد من بني نوعه.

الثاني: أن المعاني التي جعلها غاية للتشبيه يمكن التعبير عنها بغير طريق التشبيه، بل بألفاظ دالّة عليها بالمطابقة، فالعدول إلى التشبيه يحتاج إلى مخصص هو: الغاية في الحقيقة، وما ذكره غاية لمطلق التعبير، سواء كان بتشبيه أو بغيره.

---

(١) البيتان لابن الرومي في ديوانه ١/ ٣٩٤، وأسرار البلاغة ص ١٤٧، ولابن المعتز في ديوان المعاني ٢/ ٢٤.

(٢) تقدم البيت بتمامه مع تخريجه. انظر الصفحة السابقة.

والحق أن عامة أنواع التشبيه والمجاز والكناية شيء واحد. وهي المزية التي بها تمتاز الدلالة المركبة من الوضع والعقل، عن الدلالة الوضعية الصرفة من ارتياح النفس، وحسن موقع المعنى فيها، لكون الدلالة بسبب تصوفها.

التشبيه المقلوب

إشارة: لكون غرض التشبيه: الدلالة على معنًى بطريق العقل لفائدة تقدمت، جاز ترك التشبيه، والاكتفاء بذكر طرفيه، وقلبُ التشبيه، يجعل المشبّه مشبّهًا به، لأن كلًّ واحد فيهما ينهض بالغرض، أما تركه فعلى وجهين:

الأول: أن يترك التشبيه بالمطابقة، لا بالالتزام: بأن يذكر الطرفان من غير آلة التشبيه، ولا حمل المشبّه به على المشبّه، فإن ذكرهما يستلزم انتقال العقل منهما إلى المشابهة بينهما كقول ابن بابك[1]: [الكامل]

وأعرْتَ شطْر الملك ثوبَ كماله والبدرُ في شَطْر المسافة يكمُلُ

فإنه لما ذكر أن كل واحد من الممدوح والبدر موصوف بالكمال: هذا في نصف المسافة، وذاك في نصف الملك، انتقل العقل من ذاك إلى التشبيه، والغرض أنه كما يجوز أن يدل على معنى في المشبّه بالالتزام بذكر التشبيه بالمطابقة كذلك يجوز أن يدل على نفس التشبيه بالالتزام بذكر المعنى بالمطابقة، فإنَّ كل واحد منهما محصِّل للغرض.

الثاني: أن يترك التشبيه بين شيئين، ويشك في المفاضلة بينهما، فإن الشك في المفاضلة يستلزم الحكم بثبوت الفضل لهما، وثبوت أصل الفضل لهما يستلزم التشبيه بينهما فيه، لا في المفاضلة، لأنها مشكوك فيها، وذلك كقولهم: واللهِ ما أدرى أنور الصباح يخفى في ضوء وجهه، أم نور الشمس مسروق من نور جبينه؟ ومنه قول أبي إسحٰق الصابي[2]: [الطويل]

تشابه دمعي ـ إذ جرى ـ ومُدامتي فمِن مثل ما في الكأس عيني تسكُبُ[3]

---

(١) البيت في أسرار البلاغة ص ١٥٦.

(٢) أبو إسحٰق الصابي: هو إبراهيم بن هلال بن إبراهيم بن زهرون بن حبون الحراني البغدادي الكاتب، من الصابئة، توفي سنة ٣٨٤ هـ، له من المصنفات: «أخبار النحاة»، «أخبار الوزراء»، «أخبار أهله وولد ابنه»، «التاجي في أخبار الدولة الديلمية»، «ديوان الرسائل»، «ديوان شعره». (كشف الظنون ٥/ ٧).

(٣) البيتان في يتيمة الدهر للثعالبي ٢/ ١٨.

فوالله ما أدري: أبالخمر أسبلَتْ جفونِي؟ أم من عبرتي كنت أشربُ؟

ويجوز أيضًا مع الشك فيهما، تشبيه كل واحد من الطرفين بالآخر، كقول الآخر(١): [الكامل]

رقَّ الزجاجُ، وراقت الخمرُ فتشابها فتشاكلَ الأمْرُ
فكأنما خمرٌ ولا قدحٌ وكأنما قدحٌ ولا خمرُ

وأما قلب التشبيه كقول محمد بن وهيب(٢): [الكامل]

وبدا الصباح كأن غُرَّتُه وجهُ الخليفة حين يُمتدَحُ

فإنه وإن كان لا فرق بين التشبيه وقلبه في الدلالة على اشتراك الطرفين في أصل المعنى، لكنهما يختلفان في زيادة المعنى وظهوره. كما تقدم: أن من شرط التشبيه كون وجه الشبه أظهر في المشبّه به من المشبّه. وفائدة قلب التشبيه نقل تلك الزيادة من المشبّه به إلى المشبّه، لقصد المبالغة، وعدل عن النص على تلك الزيادة بإيراد أفعل التفضيل، لمزية عرفتها للدلالة العقلية على الوضعية، ألا ترى أن قولك: «أبو حنيفة أظهرُ في الفقه من أبي يوسف» ليس له موقع في النفس وقبول الطبع مثل قولك: «أبو يوسف كأبي حنيفة».

وهم وتنبيه:

قلبُ التشبيه وإن كان من محاسن الكلام لما قلناه، لكن لا يوجد في كلامه تعالى، لأن كلامه على وجه التحقيق لا على المبالغة التي تشبه الكذب، وقد توهم المعاصر وجمعٌ من أرباب البلاغة وجودَه فيه، ومثلوا بقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النّحل: الآية ١٧] قالوا: لأن الخطاب للذين شبَّهوا من لا يخلق بمن يخلق.

والجواب: المنع من أن الكفار شبهوا، بل عبدوا من لا يخلق مكان من يخلق، وليس ذلك بتشبيه، أما الباري تعالى فقد سلب التشبيه؛ لأنه استفهم على وجه الإنكار الذي هو في قوة السلب، وفرق بين التشبيه وسلبه، فإن التشبيه مشروط بكون وجه الشبه أظهر في المشبّه به من المشبّه، وسلبه لا يستلزم ذلك، لأنه ليس فيه شبه، حتى يكون أظهر أو أخفى، وحينئذٍ لا فرق بين التقديم والتأخير في سلب التشبيه، وإنما قدم من يخلق، لشرفه فقط.

(١) البيتان للصاحب بن عباد في ديوانه ص ١٧٦.
(٢) البيت في معجم الشعراء ص ٣٥٨.

ومثّلوا أيضًا بقوله حكاية: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٥] والأصل تمثيل الربا بالبيع.

والجواب: أنه ليس من كلامه تعالى، وإنما هو كلام مستحِلّي الربا، ولا ريب أن الربا أظهر عندهم في الحل من البيع، فجعلوه مشبّهًا به، لحصول شرطه فيه دون البيع، والحكاية يجب أن تطابق المحكي.

مثّلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجَاثيَة: الآية ٢٣] فإن الأصل تشبيه الهوى بالإلٰه دون العكس.

والجواب: أنه ليس من التشبيه في شيء، لأن مراده: أفرأيت من جعل عوض إلٰهه هواه، ولم يرد تشبيه هواه بإلٰهه، ولا العكس، وذلك لأنهم لم يصرحوا بالتشبيه بينهما، بل جعلوا الهوى مكان الإلٰه في الاتباع، وعلى تقدير التشبيه يكون حكاية، ولم يكن من كلامه تعالى.

وجـه الشـبه

إشارة إلى تقسيمات وجه الشبه باعتبارات أُخر غير ما تقدم: وذلك ثلاثة أنواع:

الأول: التمثيل وعدمه.

وهو أن يشبه شيء بشيء في وصف منتزع من أمرين، كتشبيه الحسود بالنار في كون كل واحد منهما بقاؤه في إيذاء الغير، وفناؤه في عدمه، كقول ابن المعتز(١): [مجزوء الكامل]

اصبر على مضَض الحسو دِ فإنّ صبْرك قاتلُهْ
فالنار تأكل نفسهَا إن لم تجدْ ما تأكلُهْ

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧] فإنه شبه حال المنافقين بحال المستوقد المذكور في أمر مأخوذ من أمرين، هما: الطمع في مطلوب لمباشرة أسبابه، وتعقبه الحرمان والخيبة.

وغير التمثيل ما عداه.

---

(١) البيتان في ديوان ابن المعتز ص ٣٨٩، وأسرار البلاغة ص ١٠٩.

الثاني: باعتبار إجماله وتفصيله.

والإجمال: إما لوصف ظاهر لكل أحد، كقولك: زيد أسد، أو كالأسد أو كأنه أسد.

أو خفي، كتشبيه من شبه بني المهلب بالحلقة لما سأله الحجاج: «أيّهم أنْجَد؟» قال: «كانوا كالحلقة المفرغَة لا يُدرَى أين طرفاها» أي: ليس فيهم من ينص عليه بالأنجدية، لتناسب شرائط النجدة فيهم، كما أن الحلقة ليس فيها جزء ينص عليه أنه مبدأ أو منتهى، هكذا ذكره عبد القاهر[١].

ونسب الزمخشري هذا التشبيه إلى الأنمارية، قيل: هي فاطمة بنت الخُرْشُبِّ سئلت عن بنيها: أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة، لا، بل فلان، لا بل فلان، ثكلْتُهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها. ولا منافاة بين النقلين.

وهذا النوع أربعة أقسام:

الأول: أن يوصف كل واحد من طرفيه، كقول أبي تمام[٢]: [البسيط]

صدفْتُ عنه، ولم تصدِفْ مواهبهُ عنّي، وعادَهُ ظني، فلم يَخبِ
كالغيثِ إنْ جِئْتَهُ وافاكَ ريقه وإنْ ترحّلت عنه لجّ في الطلَبِ

الثاني: أن يوصف المشبّه به فقط كقول النابغة[٣]: [الطويل]

فإنك شمسٌ، والملُوكُ كواكبٌ إذا طلعتْ لم يَبْدُ منهن كوكبُ

وقول زياد الأعجم[٤]: [الوافر]

وإنّا وما تُلقِي لنا إن هَجَوْتَنا لكالبحر، مهما تُلق في البحر يَغْرقُ

الثالث: أن يوصف المشبّه فقط، كقولك: زيد العالم كالشمس.

الرابع: أن يهمل وصف الطرفين معًا، نحو: عمرو كالبحر.

---

(١) انظر أسرار البلاغة ص ١٠٧. (٢) البيتان في ديوان أبي تمام ١/ ١١٣.
(٣) البيت في ديوان النابغة الذبياني ص ٥٦، وأسرار البلاغة ص ١٦٠.
(٤) زياد الأعجم: هو زياد بن سليمان الأعجم من شعراء الموالي في العصر الأموي، ولقب بالأعجم لأنه كان ألكن.

والتفصيل: أن يذكر وجه الشبه، نحو: زيد في العلم كالبحر، وفي النجدة كالأسد. ومنه قول ابن الرومي[1]: [الرمل]

يا شبيهَ البدر في الحسن وفي بعد المنال
جُدْ فقد تنفجر الصخرة بالماء الزلال

وقول أبي بكر الخالدي: [مجزوء الرمل]

يـا شـبـيـه الـبـدرِ وضــيــاءً
حـسـنًـا ومـنـالًا
وشبيهَ الغصنَ لينًا وقَـوامًـا واعـتـدالًا
أنـت مـثـلُ الـورد ونـسـيـمـا

ويجوز أن يقام ملزوم وجه الشبه مقامه، كتشبيه الكلام بالعسل في الحلاوة، وبالماء في السلالة، وبالنسيم في الرقة. والمراد: لازم كل واحد منها، وهو: ميل الطبع لموافقته إياه.

الثالث: باعتبار قربه وبعده.

فالقريب لقربه سببان:

الأول: هو أن يكون مجملًا فإن الإجمال أقرب إلى الفهم من التفصيل.

الثاني: أن يكون قليل التفصيل، فإنه أقرب إلى الفهم من كثيره، كتشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجاصة في اللون والشكل، وتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة.

والبعيد، لبعده أيضًا سببان:

الأول: كثرة التفصيل، كتشبيه الشمس عند طلوعها بالمرآة من الذهب بكف المرتعش.

الثاني: ندرة حضور المشبّه به في الذهن، إما عند المشبّه، كتشبيه البنفسج بنار الكبريت، كما تقدم، أو مطلقًا، كتشبيه نصال السهام بأنياب الأغوال كما تقدم، وتشبيه الشقيق بأعلام من ياقوت منشورة على رماح من زبرجد، وكتشبيه الشمس عند طلوعها بالمرآة من الذهب في كف المرتعش فإنه صالح أيضًا لتمثيل الغرابة.

---

(١) البيت لابن الرومي في ديوان المعاني ١٦٦/١، وحماسة ابن الشجري ص ٢٦٤، وليس في ديوانه.

إشارة: كلما كان وجه الشبه أتمّ، كان التشبيه أفضل، ولذلك رجح قول امرىء القيس[١]: [الطويل]

حملتُ رُدَيْنيًّا كأنَّ سنانه سَنا لهبٍ لم يتّصلْ بدخانِ

على قول الآخر[٢]: [المتقارب]

يُتابعُ لا يبتغي غيره بأبيضَ كالقبس الملتهبْ

لتقييد الأول بعدم اتصال الدخان، بخلاف الثاني والتشبيه في المقيد أتم من المطلق.

وكذلك رجح قول بشار[٣]: [الطويل]

كأن مُثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبهْ

على قول أبي الطيب[٤]: [الطويل]

يزورُ الأعادي في سماء عَجاجةٍ أسنّتُه في جانبيها الكواكِبُ

لتقييد الأول بكون الكواكب متهاوية كالسيوف، أي: لها حركات متخالفة من الصعود والنزول وغيرهما، بخلاف الثاني، وكذا على قول الآخر[٥]: [البسيط]

تبنى سنابكُها من فوق أرؤسهم سقْفًا كواكبهُ البيضُ المباتيرُ

لعدم تقييد الكواكب بالحركة المخصوصة، كما تتحرك السيوف المسلولة في أيدي الرجال في الحرب.

ورجح قول الشاعر في الآذريون[٦]: [الرجز مجزوء]

مداهنٌ من ذهبٍ فيها بقايا غاليه

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٤٧٧، والعمدة ٢/ ٥٢، وكتاب الصناعتين ص ٢٤٧، وأسرار البلاغة ص ١٨٩.
(٢) البيت لعنترة بن شداد في ديوانه ص ٣٢، وأسرار البلاغة ص ١٨٨.
(٣) البيت في ديوان بشار بن برد ١/ ١٣٨، وأسرار البلاغة ص ٢٠٠.
(٤) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١١٩، وأسرار البلاغة ص ٢٠٠.
(٥) البيت لعمرو بن كلثوم في الشعر والشعراء ص ٥٤٩، وأسرار البلاغة ص ٢٠١.
(٦) البيت لعبد الله بن المعتز في العمدة ٢/ ١٨٣، وأسرار البلاغة ص ٢٠٢.

على قوله فيه[١]: [الطويل]

ككأس عقيق في قرارتها مِسْك

لأن في الأول شبهًا من وجهين:

أحدهما: عدم شمول السواد في المدهن.

وثانيهما: الشكل المخصوص، وهو تلطخ قعر المدهن. لا على وجه الاستدارة. ولا تحسبن أن وجه الشبه إذا كان مطلقًا، كان أرجح من المقيد، لكونه أظهر عند النفس، وأبعد من الغرابة، لأن مبني علم البيان على عكس ذلك؛ لأن الأخص أو الأبهم، أبهم، والأبهم يصرف النفس عنه أكثر، وكلما كان تصرفها أكثر، كان أوقع وألذ، وقد عرفت أن عامة علم البيان: هي هذه اللذة، ولها مرتبة عظيمة عند النفس، ولذلك قال الجاحظ: «أين تقع لذة البهيمة بالعلوفة، ولذة السبع بلطخ الدم وأكل اللحم، من سرور الظفر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه؟!». وهذا هو السبب في استهجان الشبه بالمشهور المبتذل، والاحتيال في إخراجه إلى الغرابة بقيد يبهمه بعض الإبهام، كقول الشاعر[٢]: [الطويل]

فردَّت علينا الشمسُ والليل راغمٌ ... بشمسٍ لهم من جانب الخِدْرِ تَطْلُعُ
فـواللهِ مـا أدري؟ أأحـلامُ نـائـمٍ ... ألمّت بنا؟ أم كان في الركب يُوشَعُ؟

فإن التشبيه بالشمس وإن كان مبتذلًا، لكن حسنه في تقييده المشبّه به، بالشك فيه، وكقول الآخر[٣]: [الكامل]

عـزمـاتـهُ مـثـلُ الـنـجـوم ثـواقـبـا ... لـو لـم يـكـن لـلـثـاقـبـات أفُـولُ

حسَّنه وصفُه للثاقبات بالأفول، وكقول الآخر[٤]: [الطويل]

مـهـا الـوحش إلا أنّ هـاتـا أوانـسٌ ... قـنـا الـخَـط إلا أنّ تـلـك ذوابـلُ

---

(١) صدر البيت:

وحـــمـــل آذريـــونـــه فـــوق أذنـــه

والبيت لعبد الله بن المعتز في أسرار البلاغة ص ٢٠٢، وديوان المعاني ٢/ ٢٦.

(٢) البيتان لأبي تمام في ديوانه ٢/ ٣١٩.

(٣) البيت لرشيد الدين الوطواط المتوفى سنة ٥٧٣ هـ، في حدائق السحر ص ١٤٢.

(٤) البيت لأبي تمام في ديوانه ٣/ ١١٦.

حسّنه وصفُه للمشبّه بالإنس، ووصفه للمشبّه به بالذبول، ومن أحسن ما جاء منه قول الآخر[1]: [البسيط]

يكاد يحكيك صوبُ الغيْثِ مُنسكبا لو كان طلْقَ المُحيّا يُمْطر الذهبا

والبدرُ لو لم يَغِبْ، والشمس لو نطقتْ والأسْد لو لم تُصَد، والبحرُ لو عذُبا

وقد يخرج عن الابتذال بقلب التشبيه كقول الشاعر[2]: [البسيط]

في طلعةِ البدر شيءٌ مِن محاسنها وللقضيبِ من تثنيها

وقد يجمع بين القلب والشرط، فيزداد الكلام حسنًا وبلاغة، كقول ابن بابك: [الطويل]

ألا يا أرض الحَزنْ من أبْرق الحمى نسيمُكَ مسروق ووصفكُ منتحَلْ

حَكَيْتِ أبا سعْد، فنشرُكِ نشرُهُ ولكنْ له صدقُ الهوى، ولكِ المللْ

فإنه مع القلب قيّده بشرط عدم الملل.

وربما يتخلص عن الابتذال بالجمع بين عدة تشبيهات، كقول امرىء القيس[3]: [الطويل]

له أيطَلا ظبْيٍ: وساقا نعامةٍ وإرخاءُ سِرحانٍ، وتقريبُ تَتْفُلِ

وكقول الآخر[4]: [السريع]

كأنما يَبْسِمُ عن لؤلؤٍ مُنضد، أو بَرَد، أو أقاحْ

مراتب التشبيه

إشارة: أقوى مراتب التشبيه: حذف أداته ووجه شبهه معًا؛ لأن ذكر الأداة يدل على ثبوت مزية للمشبّه به على المشبّه، التي باعتبارها استحق أن يشبّه به، دون

(١) البيتان لبديع الزمان الهمذاني (أحمد بن الحسين بن يحيىٰ) صاحب المقامات المعروفة، في يتيمة الدهر للثعالبي ٤/ ٢٩٣.

(٢) البيت للبحتري في ديوانه ٤/ ٢٤١٠.

(٣) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٢١، ولسان العرب (غور)، (تفل)، (رخا)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٨١، ومقاييس اللغة ١/ ١١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٣، وتاج العروس (أطل)، (تفل)، والبيت بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/ ٣٠١، وشرح المفصل ٦/ ١١٢.

(٤) البيت للبحتري في ديوانه ١/ ٤٣٥.

العكس، فحذفها يوهم عدم تلك المزية، وذكر وجه الشبه يدل على انتفاء وجه آخر له، فحذفه يوهم عموم التشبيه في جميع صفات المشبّه به، فإذا قلت: زيد أسد، تُوهِّم أن جميع صفات الأسد حاصلة في زيد، من غير زيادة للأسد.

ودون هذه المرتبة: حذف أحدهما دون الآخر، فإن كل واحد من قولك: زيد كالأسد، وقولك: زيد أسد في الشجاعة، له قوة ينفرد بها دون الآخر كما عرفت.

ودونهما في المرتبة: أن يذكر أداة التشبيه ووجهه معًا؛ لأنه مقابل للرتبة الأولى، ويدل على تشبيه شيء بشيء في صفة واحدة، مع ثبوت مزية للمشبّه به.

وأما قلبُ التشبيه فهو في الرتبة الثانية؛ لأن فيه قوةً باعتبار القلب، ونقل مزية المشبّه به إلى المشبّه. وضعفًا باعتبار عدم إيهام شمول التشبيه للصفات كلها.

وزاد المعاصر على هذه المراتب أربع أخرى، باعتبار حذف المشبّه مع الأربع المذكورة، ولم يذكر وجه القوة ولا وجه الضعف، ولا قلب التشبيه، وليس بشيء؛ لأنه إن دلّت قرينة على تعين المشبّه فهو في رتبة ذكره من حيث التشبيه، وإن وقع التفاوت فهو باعتبار انضمام المجاز إليه، ولا كلام فيه، أو الكلام في التشبيه فقط، وإن لم يكن قرينة، فذلك غير جائز الوقوع، فلا حاجة إلى ذكره.

هذا إذا كان المشبّه مقدرًا، وإلا كان استعارة إن اقتصر على ذكر المشبّه به، وإلا لم يجز.

وقسم أيضًا التشبيه إلى مقبول ومردود.

فالمقبول: هو الذي يكون للمشبّه به مزية ما على المشبّه.

والمردود: بخلافه، وليس أيضًا بشيء يُحتاج إلى ذكره؛ لأنا جعلْنا ثبوت تلك المزية شرطًا للتشبيه في أول ركن من التشبيه، فيعلم من انتفائه انتفاء التشبيه المقبول، ويعلم من انتفاء القبول كونه مردودًا، والله أعلم بالصواب.

الركن الثاني
في المجاز

إشارة إلى الحقيقة والمجاز:

وإن كان المجاز هو المقصود بالذات هنا، لكن لكون أصله الحقيقة، وأنه مقابل لها تقابُلَ الإيجاب والسلب، فحقيق بنا أن نتكلم أولًا في الحقيقة:

الحقيقة: هي لفظ مستعمل فيما وُضع له من حيث هو كذلك.

فقولنا: لفظ، جنس يشمل الحقيقة وغيرها. ولم يقل: اسم؛ ليشمل الأفعال والجمل، فإن الحقيقة كما تكون اسمًا، كذلك تكون فعلًا وجملة، وليس القدْر المشترك بين الثلاثة غير اللفظ.

وقيَّدناه بالاستعمال؛ لأن الكلمة قبل أن تستعمل لا تكون حقيقة ولا مجازًا.

وقيّدنا الاستعمال بأن يكون فيما وُضع له، ليخرج المجاز.

وذكرنا الحيثيّة، ليخرج المجاز الذي صار حقيقة فيما تجوَّز فيه؛ لأنه مجاز بالنسبة إلى الوضع الأول، وإن كان حقيقة بالنسبة إلى الوضع الثاني، ويسمى مثل هذا اللفظ حقيقة لغوية، إن كان الواضع الثاني أيضًا أهل اللغة، كالقارورة والخابية الموضوعتين أولًا لكل ما يُقَر فيه المائع أو يخبأ فيه، ثم نقلتا إلى الزجاج والخزف المعلومين.

وحقيقة اصطلاحية: إن كان شخصًا معينًا أو أشخاصًا معينين كاصطلاحات النحاة والنظار.

وحقيقة عرفية: إن كان عرفًا عامًّا، كالدابة الموضوعة في اللغة لكل ما يدب من أنواع الحيوانات، ثم استعملت في العرف في الحمار والفرس، ولذلك يسبق الذهن إليهما عند إطلاقهما، ويدل على الوضع الأول: اشتقاقهما من دب يدب، وصِدْق المشتق منه في شيء يستلزم صدق المشتق عليه، واستعمالها في كل ما يدب، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: الآية ٣٨] الآية.

ولفظ الحقيقة مشتق من الحق، وهو الثبوت، وهي فعيلة بمعنى فاعلة، أي: ثابتة في أصل الوضع، وليست بمعنى المفعولة كما قيل، وإلا لم تحتج إلى التاء؛ لأن الفعيل الذي بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، كالقتيل والجرح ونحو: الأكيلة والذبيحة شاذة، وليست التاء فيه للدلالة على نقله من الوصفية إلى الاسمية كما قيل؛ لعدم اطّراده.

المجــاز

إشارة إلى المجاز:

المجاز: لفظٌ مستعمل في غير ما وُضع له من حيث هو كذلك.

وقد عرفت فائدة إيراد اللفظ دون الاسم، وفائدة القيود كلها في حد الحقيقة، فلا حاجة إلى الإعادة.

والمجاز مشتق من جاز الشيء يجوز جوازًا، أي: سار: كذا قاله الجوهري(١) فتكون مَفْعَلا بمعنى الفاعل، أي: لم يثبت في موضوعه، بل سار عنه.

قول المعاصر: إن المجاز بمعنى المجاز الذي هو طريق، لأنه طريق إلى المعرفة، ليس بشيء؛ لأنه إذا كان شيء في مقابلة شيء يجب أن يفسر كل واحد منهما بما يقابل تفسير الآخر، على أنه لو قيل له: لم سمي المجاز بالمجاز ولم تسم الحقيقة به، لأنها أيضًا طريق إلى معرفة معناه؟؟ لم يكن له جواب غير ما ذكرناه.

والمجاز كما يكون في الاسم، كذلك يكون في الفعل والجملة نحو: أحياني طلعتك، فإنه كما أن لفظ أحيا مجاز فيه، كذا إسناده إلى طلعتك أيضًا مجاز، ولا يكون المجاز الإسنادي إلا لغويًا، لأن دلالة المركبات على معانيها بالوضع، لا بالعقل.

ومن قسّم المجاز إلى لغوي وعقلي، فذلك مبني على أصله الفاسد، وهو أن دلالة المركب على معناه بالعقل أو الوضع، وقد عرفت فساده في أول الكتاب، بل يقسم إلى الإفرادي والتركيبي.

---

(١) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري الإمام، أبو نصر الفارابي اللغوي، من أبناء الترك، سكن نيسابور وتوفي بها سنة ٣٩٣ هـ، له من المصنفات: «الصحاح في اللغة»، «شرح أدب الكاتب»، «كتاب بيان الإعراب»، «كتاب العروض»، «مقدمة في النحو». (كشف الظنون ٥/ ٢٠٩).

ومن حق الكلام في المجاز المفرد أن يتقدم على الكلام في التشبيه؛ ليطابق الوضعُ الطبعَ؛ لأن المجاز يفيد التصوير، والتشبيه يفيد التصديق، والتصوير مقدم على التصديق بالطبع، وإنما قدمنا التشبيه، تقليدًا لمن سبقني، وغفولًا عن هذا المعنى.

وأما المجاز التركيبي وإن كان مفيدًا للتصديق؛ لكن الأوْلى أن يُضم بحثه إلى المجاز المفرد؛ لئلا يلزم الفرقة بين قسمَيْ شيء واحد، وإنما فرقت بينهما، وقدمت المجاز التركيبي، تقليدًا وغفولًا.

وكذلك البحث في المجاز التركيبي وإن كان يشبّه أن يكون من مسائل علم المعاني؛ لكونه من عوارض الإسناد، لكن الأولى أن يجعل من مسائل علم البيان، كما فعل السكاكي[1] لمشاركته المجاز الإفرادي في الدلالة على المعنى المراد بشركة العقل، ولئلا يقع الفرق بين قسمي شيء واحد، وإنما ذكرته في علم المعاني تقليدًا وغفولًا، فمن قدر على الترتيب المشار إليه من النساخ على وجه غير مخل، فليفعل مُثابًا مأجورًا.

إشارة: المجاز إن اعتبر مع القرينة فهو ملزوم للمعنى المراد بتوسط الوضع والعقل معًا، فإنك إذا قلت: رأيت أسدًا يرمي، ينتقل الذهن من سماع اللفظ إلى الحيوان المفترس الدامي، انتقالًا بواسطة الوضع، ثم ينتقل منه إلى الرجل الشجاع بتوسط الحكم باستحالة إسناد الرمي إليه، انتقالًا بالعقل.

وكذلك إذا قلت: «سل القرية» ينتقل الذهن بسبب الوضع إلى معنى القرية، ثم بواسطة استحالة تعلق السؤال بالقرية، ينتقل انتقالًا ثانيًا إلى أهلها انتقالًا عقليًا، وكذا في سائر أنواع المجاز، ينتقل العقل من اللفظ المعروف، بالقرينة إلى المعنى المراد انتقالين:

أحدهما وضعي، وثانيهما عقلي، وهذا هو معنى دلالة الالتزام.

وقرائن المجاز وإن كانت كثيرة، لكن يجمعها أمر واحد، وهو ما يدل على تعذر حمله على معناه الحقيقي، وهي قرينة صارفة، ولا يكفي ذلك في الاهتداء إلى المراد؛ لأن علم إرادة شيء لا يستلزم إرادة شيء آخر بعينه، فلا بد من قرينة هادية: والهادية هي نسبة من النِسب الآتي ذكرها بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي،

(١) انظر مفتاح العلوم ص ٢٠٨.

فالعقل بواسطة القرينتين يهتدي إلى المعنى المراد المجازي، وهكذا المعنى الحقيقي غير مراد، وكلما كان غير مراد كان المعنى المجازي مرادًا.

ويحتج على المقدمة الأولى بالقرينة الصارفة، وعلى الثانية بالقرينة الهادية، وهذا هو نوع من الاكتساب الذي بسببه اختيرت الدلالة الالتزامية المجازية على الدلالة المطابقية، وأهل البلاغة سمَّوا القرينة الهادية بالعلاقة، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وهو على أقسام:

أ ـ الاستعارة.

ب ـ نسبة السبب إلى المسبب.

ج ـ نسبة الكل إلى الجزء.

د ـ نسبة الملزوم إلى اللازم.

هـ ـ نسبة المطلق إلى المقيد.

و ـ نسبة العامّ إلى الخاص.

ز ـ نسبة الناقص إلى الزائد.

ح ـ نسبة الحالّ إلى المحَلّ.

ط ـ نسبة الشيء إلى غير زمانه.

وكل واحد منها، ـ غير الأولى ـ ينعكس، فيصير سبعة عشر قسمًا.

ي ـ نسبة الشيء إلى ضده.

ك ـ نسبة المصدر إلى فاعله.

ل ـ نسبته إلى مفعوله.

ونحن نبيّن كل واحد من هذه الأقسام على الترتيب إن شاء الله تعالى.

الاســـتعـارة

إشارة إلى الاستعارة:

الاستعارة: هي أن يطلق لفظ المشبّه به على المشبّه، ويراد أنه هو هو في أخص صفاته.

وشرطها: أن لا يذكر المشبّه ولا يقدّر؛ لأنه لو ذكر أو قدر، كان تشبيهًا لا استعارة، وهو الذي عليه المحققون من أهل البلاغة، كالقاضي الجرجاني[١]، والزمخشري[٢] والسكاكي[٣]، وأحد قولَيْ عبد القاهر[٤].

ويؤيده أنك إذا قلت: زيد أسد، وأردت أنه هوهو، فقد أحَلْت:

إما لفظًا، فلاستحالة الجمع بين العوض والمعوض عنه في اللغة؛ فإن لفظ المشبّه به استعمل عوضًا عن لفظ المشبّه.

وإما معنًى؛ فلأن الفرق بين التشبيه والاستعارة، أنك إذا قدّرت أنّ شِبه شجاعة الأسد مثلًا حاصلة في زيد، فهو التشبيه، وإن قدرت أن عين شجاعته حاصلة فيه فهو الاستعارة، فلو ذكر المشبّه أو قدّر، لزم حمل أحد المتباينين على الآخر؛ لأن شجاعة الأسد مقوّمة له، وليست مقومة لزيد.

إن قلت: يقدر أن المشبّه من جملة أفراد المشبّه به، فيكون حمل العام على الخاص.

قلنا: سيجيء البحث في استحالة هذا التقدير، فلو كان الحمل جائزًا لما توقف على المستحيل.

وليس كذلك حملُ المشتق على الجامد؛ لأن المشتق غير موضوع لجنس بعينه، بل لذات ما قام بها المشتق منه، ومن جملة أفراد تلك الذات ما حُمل هو عليه، فيكون حمل الكلي على الجزئي، لا حمل أحد المتباينين على الآخر، وليس كذلك التشبيه؛ لأن المسوغ لحمل المشبّه به على المشبّه، هو ذكر أداة التشبيه أو تقديرها، ولكون صفة به تقدر أنها بعينها موجودة في المشبّه في الاستعارة وشبيهتها تقدر في التشبيه لا عينها، صارت الاستعارة أبلغ من التشبيه.

فانظر إلى حسن موقع قول زهير في النفس، وملاءمته للطبع[٥]: [الطويل]

لَدى أسدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ

---

(١) انظر الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٤٠. (٢) انظر الكشاف ١/٥٨.
(٣) انظر مفتاح العلوم ص ١٨٩. (٤) انظر أسرار البلاغة ص ٣١٣.
(٥) عجز البيت:

لـه لـبـدٌ أظـفـاره لـم تـقـلّـم

والبيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٤، ولسان العرب (قذف)، (مكن)، وتهذيب اللغة ٩/٧٦، وجمهرة اللغة ص ٩٧٤، وتاج العروس (قذف).

وإلى قول البحتري[1]: [الطويل]

وبدرٌ أضاء الأرضَ شرقًا ومغربا ... وموضِع رِجلي منه أسودُ مظلمُ

وكما تجيء الاستعارة في الأسماء، كذا تجيء في الأفعال، كقول أبي دُلامة يصف بغلته[2]: [الوافر]

أرى الشهباء تعجِنُ إذ غدونا ... برجليها، وتخبزُ باليدين

استعار لحركتي يديها ورجليها تعجن وتخبز، لمشابهةٍ بينهما وبين حركتي العاجن والخابز.

وهم وتنبيه:

ظاهر كلام أهل البلاغة أن المستعار هو الذي قدِّر فيه أن المشبّه هو المشبّه به، إذا أطلقت اسم الأسد مثلًا على الشجاع، قدرت أنه هو الأسد، لا أن شجاعته شبيهة لشجاعته، وإلا لكان تشبيهًا لا استعارة، ولهذا التقدير استحق اسم المشبّه به.

وهذا بالإطلاق غير صحيح، بل يجب أن يقيد بما هو مشبّه به، وإلا لكان شاملًا لصفات أُخر غير مرادة، مذمومة في المدح، أو محمودة في الذم، فلا يكون مدحًا أو ذمًّا بالإطلاق، وإنما يستحق المشبّه اسم المشبّه به، كأن يقدر أن المشبّه به إنما يستحق اسمه لصفة وقع فيها التشبيه، وعين تلك الصفة يقدر وجودها في المشبّه، فيستحق إطلاق اسم المشبّه به عليه، لا بمعنى أنه يستحقه، لأنه هو هو، وإلا لكن المستعار حقيقة لا مجازًا.

ولِما ذكرنا من التعليل امتنع وقوع الاستعارة في الأعلام؛ لأنها لم توضع باعتبار المعاني؛ بل باعتبار تشخصها، مع قطع النظر عن أجناسها، اللهم إلا إذا اشتهر علم بصفة حتى ظن أن التسمية معللة بتلك الصفة فيلتحق حينئذٍ بالأجناس في جواز استعارته: كما تستعار لفظة حاتم لكل كريم، ومادر لكل بخيل.

والحاصل: أن الاسم جنسًا كان أو علمًا إذا اشتهر مسماه بلزوم صفة له ظُنَّ أنه مشتق منها، فيجري مجرى المشتقات في إطلاق الاسم على كل ما وُجد منه تلك الصفة.

(١) البيت في ديوان البحتري ٣/١٩٨، وأسرار البلاغة ص ٣٧٥.

(٢) البيت لأبي دلامة (زند بن الجون) في الأغاني ٩/١١٥.

وبعضهم صرّح بالدعوى وقال: لو لم يكن نقل اسم المشبّه به إلى المشبّه تابعًا لنقلِ معناه إليه، لما وقع التعجب ممن وصف المستعار ببعض صفات المستعار له، كقول ابن العميد(١): [الكامل]

قامتْ تُظلِّلني من الشمسِ نفسٌ أعز عليَّ من نفسي(٢)

قامت تظللني، ومِن عجبٍ شمسٌ تُظَلِّلني من الشمسِ

وقول الآخر(٣): [المنسرح]

لا تعجبوا مِن بِلَى غُلالته قد زرّ أزراره على القمرِ

وقول الآخر(٤): [البسيط]

ترى الثياب من الكَتانّ يلمحُها نورٌ من البدر أحيانًا فيُبليها

فكيف تُنكر أن تُبلَى معاجرُها والبدرُ في كل وقت طالعٌ فِيها؟

والجواب يقلب الدليل عليه بأن نقول: لو كان المعنى منقولًا بتمامه، لما وصف بصفة المستعار له، لكنه وصف، فلا يكون المعنى بكماله منقولًا، ويدور حول ما قررناه من كلام السكاكي(٥)، وهذه حكايته: مبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل:

متعارف: وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة.

وغير متعارف، وهو الذي له تلك الجرأة، وتلك القوة، لا مع تلك الصورة، بل مع أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عدِّ نفسه وجماعةٍ من جنس الجن، وعدِّ جِماله من جنس الطير حين قال(٦): [الخفيف]

نحنُ قومٌ مِ الجنّ في زِيّ ناسٍ فوق طَير لها شخوصُ الجمالِ

---

(١) ابن العميد: هو محمد بن أبي عبد الله الحسين بن محمد أبو الفضل الكاتب البغدادي المعروف بابن العميد، كان وزير ركن الدولة بن بويه، توفي سنة ٣٥٩، صنّف «ديوان رسائله»، «كتاب المذهب في البلاغات». (كشف الظنون ٦/ ٤٦).

(٢) البيتان في يتيمة الدهر للثعالبي ٣/ ١٦٠، وأسرار البلاغة ص ٣٤٥.

(٣) البيت لابن طباطبا (أبي الحسن محمد بن أحمد) المتوفى سنة ٣٢٢ هـ) في أسرار البلاغة ص ٣٤٨، وديوان المعاني ١/ ٣٤٥.

(٤) البيتان لأبي المطاع ناصر الدولة الحمداني في أسرار البلاغة ص ٣٤٩، ويتيمة الدهر ١/ ٧٤.

(٥) انظر مفتاح العلوم ص ١٩٨.

(٦) رواية صدر البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٦٦:

نحن ركب ملجن في زي ناس

مستشهدًا لدعواك هاتيك بالمخيلات العرفية.

ومن البناء على هذا التنويع قولهم[١]: [الوافر]

تحية بينهم ضَربٌ وجِيعٌ

وقولهم: عتابك السيف، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآيتان ٨٨، ٨٩] ومنه قول الشاعر[٢]: [الرجز]

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ، وإلا العِيسُ

وهم وتنبيه:

ذهب بعض أهل الصناعة إلى جواز إطلاق اسم المستعار مع ذكر المستعار له نحو: زيد أسد. وقد عرفت فساده.

ورام عبد القاهر[٣] التحقيق، وقال ما معناه:

إن حسن دخول أدوات التشبيه على المشبّه به، بأن يكون معرفة، لا يكون مستعارًا، نحو: زيد الأسد، وهو شمس النهار.

وإن حَسُنَ دخول بعضها دون بعض، بأن يكون نكرة، نحو: زيد أسد، فإنه لا يحسن أن يقال: زيد كأسد، وحسن: كأن زيدًا أسد، جاز أن يعد من المستعار.

وإن لم يحسن دخول شيء منها: بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبّه به، كان عدُّه من المستعار أحسن، كقولك: فلان بدر يسكن الأرض، وشمس لا تغيب، وقول الشاعر[٤]: [الكامل]

شمسُ تألّقُ والفِراقُ غروبُها عنّا، وبدرٌ والصدورُ كسوفُهُ

---

(١) صدر البيت:

وخيل قد دلفت لها بخيل

والبيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩، وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٠، والكتاب ٣/ ٥٠، ونوادر أبي زيد ص ١٥٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥، والخصائص ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٠، والمقتضب ٢/ ٢٠.

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥، والدرر ٣/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٥٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١، والإنصاف ١/ ٢٧١.

(٣) انظر أسرار البلاغة ص ٣٧٣.

(٤) البيت للبحتري في ديوانه ٣/ ١٤٢٣، وأسرار البلاغة ص ٣٧٣.

فإنه لا يحسن دخول شيء من الأدوات فيها إلا بتغيير صورته، كقولك: كالبدر إلا أنه يسكن الأرض، وكالشمس إلا أنه لا يغيب.

والجواب: المنع في قوله: «إذا ذكر المشبّه به نكرة غير موصوفة مع المشبّه، جاز عدُّه من المستعار» فإنه مجرد دعوى. ولا نسلم أنه إذا صدر مثله من البليغ لا يكون تشبيهًا، وما الذي أوجب تعريف المشبّه به في هذه الصورة؟

وكذا قوله: «إن كان نكرة موصوفة، كان عدّه من المستعار أحسن».

ممنوع؛ إذ هو عين محل النزاع، ولا نسلم جواز: فلان بدر يسكن الأرض، أو هو شمس لا تغيب، أنه من كلام البلغاء، وقول الشاعر:

شـمـسُ تَـألَّقُ.........

ليس فيه ذكر المشبّه، فلا يصلح للاحتجاج.

إشارة: كما أنه يبالغ في التشبيه فيقلب، ويجعل كل واحد من الطرفين مكان الآخر، كذلك يبالغ في الاستعارة، ويوصف المستعار له بصفة أبلغ من اسم المستعار، كقول أبي الطيب[1]: [الكامل]

أسدٌ، دمُ الأسدِ الهِزْبِر خضابهُ موتٌ، فريصُ الموتِ منه يَرْعَدُ

ويمتنع حمله على التشبيه، وإلا لزم التناقض، وهو كون المشبّه أدْوَن من المشبّه به بحكم التشبيه، وأعلى منه بحكم الوصف الذي ليس للمشبّه به. وليس من ذلك قول البحتري[2]: [الطويل]

وبَدرٌ أضاءَ الأرض شرقًا ومغربا ومَوضِعُ رِجلي منه أسودُ مظلمُ

لأنه وإن شابه قول أبي الطيب في استحالة حمله على التشبيه، لكن ليس فيه المبالغة المذكورة، لكون الوصف أدْون من الاسم، وهو كون موضع رجله أسود مظلمًا، وإنما أراد أنه حصل للممدوح صفة عجيبة غريبة ليس له فيها نظير، وغرضه إثبات هذه الصفة له، لا تشبيهه بالبدر، ولا استعارة اسم البدر له، أنه أمر مفروغ منه، يسلم لكل أحد، كما تقول: زيد كرجل شأنه كذا وكذا، فإنك لم ترد تشبيه زيد بالرجل، بل إثبات صفة له.

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٩٢.

(٢) تقدم البيت مع تخريجه.

التجـــــريـد

قيل: وكذا يستعمل اسم المشبّه به على وجه يستحيل جعله تشبيهًا واستعارة، بأن يذكر المشبّه، ولا يجري المشبّه به عليه، كقولك: رأيت بفلان أسدًا، ولقيني منه أسد، يمتنع حمله على البابين؛ لفقدان شرط التشبيه: وهو كون المشبّه به يجري على المشبّه، وشرط الاستعارة، وهو عدم ذكر المشبّه، ويسمى ذلك تجريدًا.

وفيه نظر؛ لأنه إن صح أنه من كلام البلغاء، أمكن تأويله بجعل الباء زائدة في المثال الأول، فتكون تشبيهًا؛ لحصول الشرط وهو الإجراء.

وبتقدير المضاف في المثال الثاني، أي: من جانبه، أو صورته، فيكون مستعارًا، لحصول الشرط أيضًا.

وأما قوله تعالى في وصف الكفار: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٨] فليس بتشبيه ولا باستعارة، بل حقيقة؛ لأن النار لهم دار الخلد، كما أن الجنة للمؤمنين كذلك.

واعلم أن الاستعارة تنقسم باعتبارات خمس:

باعتبار الطرفين.

وباعتبار الجامع.

وباعتبار الثلاثة.

وباعتبار اللفظ.

وباعتبار الخارج عن أركانه.

إشارة إلى قسمة الاستعارة باعتبار الطرفين:

طرفاها: إما أن يمكن اجتماعهما، أوْ لا.

والأول: وفاقية، والثاني: عنادية.

مثالهما، قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٢] أراد: مَن كان ضالًا فهديناه، استعار الموت للضلال لجامع الجهل، ولا يجتمعان؛ لأن الضلال هو سلب الهداية عمن شأنه الهداية، والميت ليس كذلك.

واستعار الإحياء للهداية لجامع العلم، وممكن اجتماعهما.

ومن العنادية: استعارة الموجود للمعدوم؛ لجامع بقاء الآثار الحسنة للمعدوم، وبالعكس؛ لجامع انتفاء فائدة الوجود، وكل مَن كانت آثاره الحسنة أكثر أو أشرف من

الأموات، كان استعارة الموجود له أحسن، وكل من كانت فائدة الوجود منه أقل من الإدراكات، كان استعارة المعدوم له أحسن.

وقد يستعار أحد المتعاندين للآخر، للتهكم أو التلميح، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢١] وتسمى استعارة تهكمية أو تلميحية، ويمكن أن يكون الجامع بين التبشير والإنذار انتقال النفس عنهما عند ورودهما عليها.

إشارة إلى قسمتها باعتبار الجامع:

الجامع إما أن يكون خارجًا عن الطرفين أو خارجًا عن أحدهما دون الآخر، لاستحالة أن يكون داخلًا فيهما كما تقدم في التشبيه.

الأول: كاستعارة الحي للعالم؛ لجامع عروض الكمال للنفس بواسطتهما، واستعارة الميت للجاهل؛ لجامع عروض النقصان لهما.

والثاني على قسمين:

الأول: أن يكون داخلًا في المستعار منه، خارجًا عن المستعار له، كاستعارة الأسد للشجاع؛ لجامع الشجاعة، وهي ذاتية للأسد دون الشجاع؛ لكونها فضلًا مميزًا له عن باقي الحيوانات، وهي عارضة للرجل الشجاع.

والثاني: أن يكون بعكس ذلك، وإنما يتصور ذلك إذا خفي الذاتي، وظهر العرَضي عند الحس، فيجعل الظاهر أصلًا، وإن كان في الحقيقة فرعًا.

وينقسم أيضًا الجامع إلى المبتذل والغريب.

والأول: كاستعارة الشمس لزيد؛ لجامع الشهرة، والأسد له؛ لجامع الشجاعة، والبحر له؛ لجامع كثرة العلم أو العطاء.

والثاني: كاستعارة الاقتيات للإذهاب؛ لجامع الإعدام في قول طفيل الغنوي[1]: [الكامل]

وجعلتُ كُورى فوق ناجيةٍ   يقتاتُ شحمَ سَنامِها الرحلُ

---

(١) البيت في ديوان طفيل الغنوي ص ١٠٨، ولسان العرب (قوت)، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٩/ ٢٥٤، وتاج العروس (قوت).

وكاستعارة الاحتباء للهيئة الحاصلة من قربوس السرج، والعنان لجامع السكون والتأدب في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسًا له بالتأدب: [الكامل]

وإذا احْـتَـبـى قَـربـوسـه بـعِـنـانـه عَلك الشكيمَ إلى انصراف الزائر

وكاستعارة السيلان للاجتماع لجامع السرعة في قول ابن المعتز[1]: [الكامل]

سألتْ عليه شعابُ الحيّ حين دعا أنـصـارَه بـوجـوهٍ كـالـدنـانـيـر

وكقول الآخر[2]: [الطويل]

وسـالـتْ بـأعـنـاقِ الْمَـطـيّ الأبـاطـحُ

وهم وتنبيه:

قال المعاصر: الجامع إما داخل في الطرفين أو خارج عنهما.

والداخل، كاستعارة الطيران للعدو؛ لجامع قطع المسافة، وهو داخل في الطرفين. وكقول امرأة من بني الحارث[3]: [الرمل]

لـو يـشـأ طـار بـه ذو مـيْـعـة لاحـقُ الآطـال نَـهْـدٌ ذو خُـصَـلْ

وكاستعارة الفيض لانتشار الصبح، وأصله للماء في قوله[4]: [الكامل]

كـالـفـجـر فـاض عـلى نـجـوم الـغَـيْـهَـبِ

---

(١) البيت بلا نسبة في دلائل الإعجاز ص ٥٩، ٧٨.

(٢) صدر البيت:

أخـذنـا بـأطـراف الأحـاديـث بـيـنـنـا

والبيت لكُثيِّر عَزَّة في ملحق ديوانه ص ٥٢٥، وزهر الآداب ص ٣٤٩، وليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٦٤، والشعر والشعراء ص ٨، وبلا نسبة في لسان العرب (طرف)، وأساس البلاغة (سيل)، وتاج العروس (طرف)، ومعجم البلدان (منى).

(٣) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب ١١/٢٩٨، والدرر ٥/٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤، ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤، وتذكرة النحاة ص ٣٩، والجنى الداني ص ٢٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٦٤.

(٤) صدر البيت:

يـتـراكـمـون عـلـى الأسـنـة فـي الـوغـى

والبيت للبحتري في ديوانه ١/ ٨٢.

وكاستعارة التقطيع للتفريق في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٨] بجامع إزالة الاجتماع، وهي داخلة في الطرفين. وكاستعارة الخياطة لسرد الدرع، بجامع ضم الخرق، وهو داخل في الطرفين.

قلت: قد تقدم لنا كلام في استحالة كون وجه الشبه في التشبيه داخلًا في طرفي التشبيه، وكذلك نقول باستحالة كون الجامع في الاستعارة داخلًا في الطرفين؛ لعين تلك العلة المذكورة هناك، فإن الجامع هو وجه الشبه بعينه.

ولا نسلم أن الجامع مما ذكره من الأمثلة، هو ما ذكره: فإن الجامع بين الطيران والعدو في المثال الأول، وهو السرعة لا قطع المسافة، والسرعة عارضة للطرفين.

والجامع بين فيض الماء وانتشار الصبح في الثاني، هو هيئة الحركة، لا نفسها، وهي خارجة عن الطرفين.

والجامع بين التقطيع والتفريق في الثالث: هو كونهما مأيوسين من الاجتماع، فإن التقطيع للثياب وغيرها من الأجسام، وهو إزالة الاجتماع مع يأس الاجتماع، فإذا كان التفريق بين قوم على هذا الوجه كان مشبّهًا بالتقطيع في الوجه المذكور، والجامع هو وجه الشبه، واليأس من الاجتماع ليس بداخل في الطرفين.

والجامع بين الخياطة والسرد، هو الهيئة الحاصلة لكل منهما، لا ضم الخرق، والهيئة خارجة منهما.

إشارة إلى قسمتها باعتبار أركانها كلها:

الاستعارة بهذا الاعتبار ستة أقسام:

أ ـ استعارة محسوس لمحسوس بجامع حسي.

ب ـ استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي.

ج ـ استعارة محسوس لمثله بجامع حسي وعقلي معًا.

د ـ استعارة معقول لمعقول بجامع عقلي.

هـ ـ استعارة محسوس لمعقول بجامع عقلي.

و ـ عكسه بجامع عقلي.

مثال الأول، قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ﴾ [طه: الآية ٨٨] استعار اسم ولد البقرة لصورة أظهرها السامري بجامع الهيئة المخصوصة، والكل

محسوس، وإنما قال: جسدًا، ليخرج الصورة المنقوشة على الحائط المشابهة لولد البقرة في الصورة فقط، فإنها ليست بجسد.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: الآية ٩٩] استعار موج الماء لحركة الإنس والجن ويأجوج ومأجوج بجامع الهيئة المخصوصة، والكل محسوس.

مثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: الآية ٣٧] استعار اسم كشط الجلد وإزالته عن الحيوان؛ لإزالة الضوء عن مكان الليل، وهما محسوسان، بجامع تعاقب الانفصال على الاتصال، وليس المراد إخراج النهار من الليل كما قيل، وإلا لقال: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠١] مكان: «فإذا هم مظلمون».

ومن ذلك استعارة الثقلين للكتاب والعترة في قوله عليه السلام: «إني تاركٌ فيكم الثَّقلين»: «كتاب الله وعترتي...» الحديث. سواء كان مستعارًا من اسم الجن والإنس بجامع العموم، هذا في الدين، وذاك في الدنيا على ما قاله الإمام فخر الدين، أو يكون مستعارًا من ثقلي المسافر، وهما: متاعه وهمته على ما نشر الجوهري للثقلين، فإن الطرفين محسوسان والجامع عقلي على التقديرين.

وهم وتنبيه:

قيل إن إطلاق العقيم على الريح في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: الآية ٤١] من هذا النوع من الاستعارة؛ لأنه أطلق اسم الحيوان الأُنثى على الريح بجامع عدم ترتب الفائدة عليهما.

وردَّه المعاصر؛ لكونه صفة لا اسمًا، وزعم أنه مستعار مما هو في المرأة من الصفة المانعة من الحبل، لصفة الريح المانعة من المطر وإلقاح الشجر؛ لجامع عقلي، وهو الامتناع عن الفائدة.

وفيه نظر؛ لجواز أن يكون العقم موضوعًا للقدْر المشترك بين الصفتين، وإطلاق القدر المشترك على جزئيتين حقيقةً لا مجازًا، فضلًا عن كونه مستعارًا، وفائدة أصالة الحقيقة وعدم الدلالة على المجاز.

مثال الثالث: استعارة لفظ الشمس لزيد بجامع حسن الطلعة ونباهة الشأن.

ومثال الرابع: استعارة الرقاد للموت بجامع عدم ظهور الأفعال في قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: الآية ٥٢]، والكل معقول.

مثال الخامس: استعارة اسم كسر الزجاج لتبليغ الرسالة بجامع البتّ في الأمر في قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحِجر: الآية ٩٤] يريد: اقطع أمرك في التبليغ قطعًا لا يُرجى التئامه، كما أن الزجاجة إذا كسرت أيس من التئامها، والمستعار منه محسوس، والمستعار له والجامع عقليان.

مثال السادس: استعارة صفة البطر وهو الطغيان لزيادة الماء، لجامع التجاوز عن الحد والمستعار منه معقول، والمستعار له محسوس والجامع عقلي.

الاستعارة الأصلية والفرعية

إشارة إلى تقسيمها باعتبار لفظها:

الاستعارة: إما أصلية وإما فرعية.

والأصلية: في أسماء الأجناس مصدرًا كان كاستعارة القتل للضرب الشديد، أو غير مصدر كاستعارة الأسد للشجاع.

والفرعية: هي الاستعارات الواقعة في الأفعال، وفي المشتقات من الأسماء، وفي الحروف؛ وذلك أن الاستعارة فرع على التشبيه، لكونها مبالغة له، فلا تصح إلا حيث يصح، ولا يصح التشبيه في غير الأجناس أو الأعلام التي تجري مجراها نحو: حاتم ومادر، وأبي الحسن، وذلك لأن التشبيه يستدعي حصولَه حصولَ وصفٍ للمشبّه به، هو الجامع بين الطرفين في الاستعارة، ولا توصف الأفعال ولا المشتق منها، ولا الأسماء، ولا الحروف، نعم إذا صار الاسم المشتق كالاسم في كون ذاته مقصودة دون المعنى القائم بها، جاز أن يوصف حينئذٍ، كقولهم: شجاع باسل، وجواد فياض، وعالم نحرير، وإذا لم توصف هذه الألفاظ لم يشبه بها، وإذا لم يشبه بها لم يستعر منها، فإن وقعت الاستعارة في الأفعال والمشتقات كانت معللة باستعارة مصادرها، وإن وقعت في الحروف كانت معللة باستعارة عواملها أو معمولاتها، فاستعارة (على للباء) في قول الشاعر[1]: [الطويل]

مررتُ على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظلِم واديا

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي في ديوانه ص ١٩، ولسان العرب (سبع)، والمخصص ١٦/ ٨٥، وتاج العروس (سبع)، والأشباه والنظائر ٨/ ١٤٦، ١٤٧، وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧، والكتاب ٢/ ٣٢، ٣٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٧١ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٤، ٧٧٥.

معللة باستعارة مررت، لأشرفت، واستعارة مررت معللة باستعارة المرور للإشراف.

وكذا استعارة (يا في النداء للهمزة) معللة باستعارة المنادى البعيد للقريب النائم بجامع ضعف إدراك النداء.

والاستعارة الواقعة في حروف الجر على ضربين:

أحدهما: أن يراعَى فيها الفعل المستعار منه كما رُوعي في استعارة على للباء في البيت المذكور[1]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١] لما استعار الصلب للتمكين، راعى التمكين في التعدية بفي دون على. أي: لأصلبنكم في جذوع النخل وهي المرشحة.

وثانيهما: أن يراعَى الفعل المستعار، كقولهم: (نطقت الحال بكذا)، فإن نطقت مستعار لدلت، ولم يقل نطقت على كذا، كما يقال، دلت على كذا، وهي المجردة ويأتيك شرح المرشحة والمجردة.

وأما قولهم: (فلان في نعمَة ورفاهية)، فليس التشبيه والاستعارة في شيء كما توهمه المعاصر وإنما هو من باب حذف المضاف، أي: في زمان نعمة ورفاهية.

الاستعارة المطلقة، والمجرّدة، والمرشحة

إشارة إلى قسمتها باعتبار الخارج عن أركانها:

وهي بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: مطلقة ومجردة ومرشحة.

والمطلقة: أن لا يذكر معها صفة، بل تطلق.

والمجردة: أن يذكر مع المستعار له ما يلائمه، سواء كان صفة له، نحو: رأيت أسدًا عند الأمير أو في الحرب، وبحرًا يناظر، وشمسًا لا تغيب.

أو غير صفة، مثل قول كُثَيِّر[2]: [الكامل]

غَمْرُ الرداء، إذا تبسّم ضاحكًا غَلِقَتْ لضَحْكته رقابُ المالِ

---

(١) يشير إلى البيت المتقدم قبل قليل:

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا

(٢) البيت في ديوان كُثَيِّر عَزَّة ص ٢٨٨.

وأصل الغمر: أن يكون للماء، ثم استعير للعطاء بجامع كونهما ساترين، هذا للعِرْض، وذاك للبدن، ففيه استعارتان.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: الآية ١١٢] أصله: أصابهم الله بالجوع والخوف، فاستعار للجوع والخوف اللباس، بجامع أنهما شملاهم كما يشملهم الثوب، ثم استعار الإذاقة للإصابة بجامع الإدراك، ولم يستعر لها الكسوة، مع أن الترشيح أبلغ من التجريد؛ لكون الإذاقة تستلزم الإدراك بحاستين: الذوق واللمس، والكسوة تستلزم الإدراك باللمس فقط، ثم لما استعار لهما اللباس، صار اللباس أعم منهما، فأضافه إليهما للتخصيص أي: لباسًا من الخوف والجوع، ولذلك لا يجوز ترك الإضافة، فلا يعامل أذاق اللباسَ بالإطلاق.

سمعت مذاكرةً: أن بعض أهل الذمة سأل فاضلًا من المسلمين في محفل عظيم، هل يجوز ذقت اللباس؟ ففطن الفاضل، وقال: نعم يجوز ذقت لباس الخوف والجوع وغيرها من البلايا والشدائد، شككْتَ في أنه نبيّ، أتشك في أنه عربي؟!...

وأما المرشحة: فهي التي تُقْرَن بما يلائم المستعار منه، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٦] لما استعار الاشتراء للاختيار بجامع الإبدال رشحها بقوله: فما ربحت تجارتهم، لملاءمة الربح في التجارة الاشتراء المستعار منه، وكقول بشار[1]: [مجزوء الوافر]

أتتني الشمسُ زائرةً ... ولم تكُ تبرحُ الفلكا

وكقول أبي الطيب[2]: [الكامل]

كبَّرْتُ حول ديارهم لمّا بدتْ ... منها الشموسُ وليس فيها المشرقُ

وكقول العباس بن الأحنف[3]:

هي الشمسُ مسكنُها في السماءِ ... فعَزِّ الفؤادَ عَزَاءً جميلا

فلن تستطيع إليها الصعودَ ... ولن تستطيع إليك النزولا

(١) البيت في ديوان بشار بن برد ص ١٧١، وأسرار البلاغة ص ٣٥٤.
(٢) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٧٢.
(٣) البيتان في ديوان العباس بن الأحنف ص ٢٢١، وأسرار البلاغة ص ٣٤٩.

وكقول سعيد بن حُميد[١]: [مجزوء الخفيف]

قلتُ: زوري، فأرسلت: أنا آتيك سُخرَة
قلت: فالليل كان أخفى وأدنى مسرَّة
فأجابت بحُجَّةٍ زادت القلب حسرة
أنا شمسٌ، وإنما تطلعُ الشمس بكرة

ومن الاستعارة، استعارة العلو المكاني، للعلو الرتبي، بجامع تبديل الأخس بالأشرف، ومن مرشحتها قول أبي تمام[٢]: [المتقارب]

ويصعدُ حتى يظنَّ الجهولُ بأن له حاجةً في السماء

وقول ابن الرومي في مدح آل نوبَخْت[٣]: [المنسرح]

أعلاكم في السماء مجدُكُم فلستُم تجهلون ما جُهلا
شافهتهمُ البدرَ بالسؤال عن الأمر إلى أن بلغتُم زُحَلا

وقد يُجمع بين التجريد والترشيح كقول زهير[٤]: [الطويل]

لدَى أسدٍ شاكي السلاحِ مقذّفِ له لِبَدٌ أظفاره لم تُقَلَّمِ

فإنه راعى المستعار له بقوله: شاكي السلاح، والمستعار عنه بقوله: له لبد أظفاره لم تقلم.

ومبنى الترشيح على تناسي الاستعارة، ولذلك هو أبلغ من مطلقتها ومجردتها، فصفة الشيء إذا بولغ في الاستعارة رشحت.

إشارة: قد ثبت في صدر هذا الكتاب أن دلالة المركبات لغوية، لا عقلية، كما ظن، وحينئذٍ نقول: لا مجاز عقليًا عندنا، بل كل المجازات لغوية، وإن كان للعقل في دلالتها على معانيها المجازية شركة مع الوضع.

وهو إما إفرادي أو تركيبي، والإفرادي قد تقدم، والتركيبي على نوعين: الأول: إسناد صفة الشيء إلى غيره، وهو الذي سمَّوه العقلي، وقد تقدم، وقدمنا العذر في تقديمه.

---

(١) الأبيات في أسرار البلاغة ص ٣٥٨، ومفتاح العلوم ص ١٦٤.
(٢) البيت في ديوان أبي تمام ٤/ ٣٤، وأسرار البلاغة ص ٣٤٤.
(٣) البيتان في أسرار البلاغة ص ٣٤٤، ٣٤٥، وأنوار الربيع ص ٧٧.
(٤) تقدم البيت مع تخريجه أكثر من مرة.

والثاني: التمثيل.

وهو نقل الكلام بأسْرِه إلى معنى آخر شبيه بمعناه الوضعي فإن سار عن ناقله واشتهر، فهو المثل السائر.

مثال التمثيل، قوله ﷺ: «ضَرب الله مثَلًا صراطًا مستقيمًا، وعلى جَنْبَتَي الصراط سُور فيه أبواب مفتّحة، وعلى تلك الأبواب سُتُور مُرْخاةٌ، وعلى رأسِ الطريقِ داعٍ يقول: ادخلُوا الصراطَ ولا تَعْوجُوا»[١].

قال أبو عُبيد بن سلام[٢]: الصراط هو: الإسلام، والستور: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي: القرآن.

وفيه نظر، والصحيح أن الصراط هو: الطريق إلى الله تعالى، واستقامته هو: ترك الميل إلى محارمه، المعبَّرُ عنها باليمين والشمال في قوله الآخر: (الجادة: الوسطى واليمين، والشمال: مضلّة) والسور هي: المحارم، والأبواب هي: الشهوات، والستور هي: الحدود، والدعي هو: رسول الله عن الله، والدعاء هو: القرآن المشتمل على الأمر بسلوك هذا الطريق وكيفية السلوك والحدود والنهي عن المحارم وأشياء أُخر من الترغيب والترهيب والأمثال نافعة في الإيمان وترك المحارم.

ومن الأمثال السائرة قولهم: (فلان يقدِّم رِجْلًا ويؤخّر أخرى)[٣] يورَد لكل متردد في قول أو فعل، يفعل أوْ لا يفعل، أصله لمن يتحير في حركته وإقامته، أيهما

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٨٢، والحاكم في المستدرك ١/٧٣، والطحاوي في مشكل الآثار ٢/٤٢٣، والتبريزي في مشكاة المصابيح ١٩١، ٢٩٢، والمتقي الهندي في كنز العمال ٩٢١، والمنذري في الترغيب والترهيب ٣/٢٤٤، والسيوطي في الدر المنثور ١/١٥، والآجري في الشريعة ١١، والطبري في تفسيره ١/٥٨، وابن كثير في تفسيره ١/٤٣.

(٢) أبو عبيد بن سلام: هو القاسم بن سلّام الأزدي، أبو عبيد البغدادي، الأديب الفقيه اللغوي، ولد سنة ١٥٤ هـ، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤ هـ، من تصانيفه: «أدب القاضي على مذهب الإمام الشافعي»، «الأمثال السائرة»، «عدد آي القرآن»، «غريب الحديث»، «غريب القرآن»، «غريب المصنف»، «فضائل القرآن»، «كتاب الأحداث»، «كتاب الأموال»، «كتاب الأيمان والنذور»، «كتاب الحجر والتفليس»، «كتاب الحيض»، «كتاب الشعراء»، «كتاب الطهارة»، «كتاب القراءات»، «كتاب المذكر والمؤنث»، «كتاب المقصور والممدود»، «كتاب النسب»، «معاني القرآن»، «ناسخ القرآن ومنسوخه». (كشف الظنون ٥/٨٢٥).

(٣) انظر المثل في البيان والتبيين ١/٢٠٠، ودلائل الإعجاز ص ٥٤.

يفعل؟ فيخطو خطوة بإحدى رجليه، ثم يفتكر في أخرى. والجامع عدمُ العلم بأن مصلحته في أي الطرق.

ومنها قولهم: (ما زال زيد يفَتِّل من فلان ذِرْوته وغاربه حتى بلغَ منه ما أراد)[١] أصله للبعير الصعب، يورد في كل تدبير لطيف، لتحصيل المراد من الممتنع منه.

ومنها قولهم: (أراكَ تَنفُخُ في غير فَحم، وتَخُطُّ على الماء)[٢] يورَد لكل من فعل فعلًا غير منتج لمراده.

والأمثال كثيرة مَن أرادها طالع كتبها المختصة بها.

وهم وتنبيه:

ذكر المعاصر في التمثيل أشياء ليست منه حتى ذكر قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٤] والحق أنه ليس من التمثيل في شيء، وإن كان من المجاز التركيبي؛ وذلك أن السكوت هو: عدم التكلم عما من شأنه أن يتكلم، والغضبان حيث يتكلم بكلام غير مألوف منه بسبب هيجان القوة الغضبية، وغلبتها القوة العاقلة والشهوية؛ جاز إسناد الكلام إلى الغضب من إسناد الشيء إلى سببه، كما يقال: هاج شيطان فلان وتكلم كيت وكيت، ويراد به غضبه، وإذا سكنت سورة الغضب، جاز إسناد السكوت إليه؛ لأنه هو المقابل للتكلم دون السكوت، واختير تكلم الغضبان على حركاته غير المعهودة؛ لأن كلامه قد يخلو عن حركاته بخلاف العكس، واختير إسناده إلى الغضب لا إلى صاحبه؛ لصيرورة صاحبه عنده كآلة الفعل مسلوب الاختيار، ولذلك اختير: «سكت عن موسى الغضب» على «سكن».

وذكر أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [قٓ: الآية ٣٧] من باب التمثيل.

وليس كذلك، وإنما هو من قسم الاستعارة العنادية، كاستعارة الميت للحي بجامع فوات فائدة الحياة، فإن فائدة القلب الانتفاع به، فإذا كان الرجل بحيث لا ينتفع بقلبه، فهو كالذي لا قلب له، والله أعلم.

---

(١) انظر المثل في دلائل الإعجاز ص ٥٥، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ٩٨.

(٢) انظر المثل في نهاية الأرب ٧/ ٦٠.

وهم وتنبيه:

ذهب كثير من علماء البلاغة إلى أن الاستعارة إما تحقيقية وإما تخييلية، والتحقيقية تقدمت.

والتخييلية، هي أن يخيل أمر من غير أن يكون له وجود، ثم يستعار له أمر وجودي، كاستعارة اليد للشمال، والزمام للغداة، أو القَرّة في قول لبيد(١): [الكامل]

وغَداةِ ريحٍ قد كشفتُ وقَرَّةٍ   إذْ أصبحتْ بيد الشمال زِمامُها

فإنه ليس للشمال شيء يستعار له اسم اليد ويجري عليه إجراء الأسد على زيد مثلًا، اللهم إلا في الخيال، وكذا الزمام للغداة أو للقرة.

وكاستعارة الأظفار لأمر مخيّل للمنية في قول أبي ذؤيب(٢): [الكامل]

وإذا المنيةُ أنشبتْ أظفارَها   ألفَيْتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنْفَعُ

وكاستعارة اللسان لأمرٍ مخيل للحال في قول الآخر(٣): [الطويل]

ولئن نطْقتُ بشكرِ بِرِّك مُفْصِحا   فلسانُ حالي بالشكاية أنْطَقُ

ولي في هذا الكلام نظر؛ لأن الأصل أن تكون الاستعارة تحقيقية، فلا يعدل عنها إلا للتعذر، ولم يتعذر؛ لاحتمال أن تكون اليد مستعارة في قول لبيد عن طبيعة الشمال الفاعلة للبرد، فإن نسبتها إليها كنسبة اليد إلى الإنسان، والزمام مستعار فيه عن القوة القابلة لبرد الغداة أي: الهواء الحاصل في الغداة، بسبب بُعد الشمس عن هوائها، فتكون تحقيقية.

وأن يكون المراد بالمنية في قول أبي ذؤيب: ملك الموت، وأطلق المسبب على السبب، وأنث الضمير؛ نظرًا إلى اللفظ، وأظفارها تكون مستعارة لقدرة ملك الموت، كما تستعار لها اليد، فلا تكون تخييلية.

---

(١) البيت في ديوان لبيد ص ٣١٥، وأساس البلاغة (بدي) ورواية صدر البيت في الديوان:
وغداة ريح قد وزعتُ وقرّةٍ

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨، وتهذيب اللغة ١١/ ٣٨٠، وسمط اللآلي ص ٨٨٨، وأمالي القالي ٢/ ٢٥٥، وكتاب الصناعتين ص ٢٨٤، وللهذلي في لسان العرب (تمم)، وبلا نسبة في تاج العروس (نشب)، (تمم)، والعقد الفريد ٥/ ٢٤.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله العتبي أو لأبي النضر بن عبد الجبار في يتيمة الدهر للثعالبي ٤/ ٤٠٤.

وأن يكون اللسان في قول الآخر مستعارًا لنفس الحال، لا لأمر مخيل منسوب إليه، فإن لكل أحد لسانين: مقاله وحاله، فأضافه إلى الحال للتخصيص، فتكون الاستعارة تحقيقية.

وهكذا نقول في كل ما جاء من هذا النوع، ولنذكر الآن باقي أقسام المجاز.

المجـاز المرسل

إشارة إلى نسبة السببية:

يطلق اسم السبب على المسبب وبالعكس.

أما الأول: فكقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: الآية ٤٠] سمّى جزاء السيئة سيئة، بتسمية الشيء باسم سببه، فإن السيئة سبب لجزائه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٤] سمي جزاء الاعتداء اعتداء، لعين ما قلناه، وكقول النبيّ ﷺ: «اللهم أحْيِني مِسْكِينًا وأمِتْني مِسْكينًا واحْشُرني في زُمرة المساكين»[(١)] أراد بالمسكنة: التواضع، فأطلق عليه اسم سببه، فإن المسكنة سبب التواضع، وكقوله عليه السلام: «بُلُّوا أرحامَكُمْ ولو بالسُّؤال»[(٢)] أراد: صِلوها، فأطلق عليه اسم سببه، وهو البلّ في بعض الأجسام، إذا أريد وصل بعضها ببعض، ولذلك يطلق اسم اليبس على القطيعة؛ لأنه سببها في بعض الأجسام، قال الشاعر[(٣)]: [الطويل]

فلا تُوبِسُوا بيني وبينكم الثرَى ... فإنَّ الذي بيني وبينكم مُثرى

وأما الثاني: فكقول المغيرة بن شعبة[(٤)] لعمه حين كان يكلم النبيّ وقبض لحيته: أمسك يدك عن لحية رسول الله قبل ألّا تصل إليك[(٥)]، أراد قبل أن تُقطع، فأطلق اسم المسبب على سببه، فإن القطع سببٌ لعدم الوصول.

---

(١) أخرجه الترمذي في الزهد باب ٣٧، وابن ماجه في الزهد باب ٧.

(٢) أخرجه الألباني في السلسلة الصحيحة ١٧٧٧، والشجري في الأمالي ٢/ ١٢٦، والمتقي الهندي في كنز العمال ٦٩١٤، والعجلوني في كشف الخفاء ١/ ٣٤١.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢١، ولسان العرب (ثرا)، ومجمل اللغة ١/ ٣٥٥، وتاج العروس (يبس)، (بلل)، (ترا)، وأساس البلاغة (يبس)، (ثري)، وبلا نسبة في المخصص ١٠/ ١٥٧.

(٤) المغيرة بن شعبة يكنى أبا عبد الله، شهد بيعة الرضوان واليمامة وفتوح الشام واليرموك والقادسية، وولاه عمر بن الخطاب البصرة، توفي في الكوفة سنة ٥٠ هـ، وعمه هو عروة بن مسعود الثقفي. (انظر البداية والنهاية ٥/ ٣٦٠).

(٥) انظر الخبر في البداية والنهاية ٥/ ٣٦٠.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۞﴾ [المدَّثِّر: الآية ٦] أراد: لا تعط لتستكثر من العطاء، فأطلق اسم المسبب على سببه، فإن العطاء سبب للمنّ، ويجوز أن يكون المراد بـ«لا تمنن»: معناه الأصلي، أي: لا تمنن على من أعطيته فتستكثر من محبته لك وثنائه عليك، أو تستكثر من ثواب الله فلا يكون من هذا الباب.

إشارة إلى نسبة الكلية والجزئية:

يطلق اسم الكل على الجزء وبالعكس:

أما الأول: فكقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] أراد أناملهم. وقال: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٦] أراد: جزء اليد. وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] أراد: ومن لم يذقه، والذوق جزء الطعم، قال الشاعر(١): [البسيط]

دَع المكارمَ لا ترحَلْ لِبُغْيَتِها فاذهب فإنّك أنت الطاعمُ الكاسي

أراد: الذائق.

وأما الثاني: فكقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: الآية ٨٨] أراد ذاته، وقوله عليه السلام: «إنّ هذا الدينَ متينٌ فأوغِلُوا فيه برفق؛ فإنّ المنبتّ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى»(٢) أراد بالظهر: المركوب، وظهره جزؤه، وقوله عليه السلام: «لا سَبْقَ إلا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حافِرٍ»(٣) أراد بالنصل: النُشّاب، وبالخف: الإبل، وبالحافر: الفرس.

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٠٨، والأزهية ص ١٧٥، والأغاني ٢/ ١٥٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢٩٩، وشرح شواهد الشافية ص ١٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٦، وشرح المفصل ٦/ ١٥، والشعر والشعراء ص ٣٣٤، ولسان العرب (ذرق)، (طعم)، (كسا)، وتاج العروس (طعم)، (كسا)، وكتاب العين ١/١٤٣، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤١٨، وخزانة الأدب ٥/ ١١٥، وشرح الأشموني ٣/ ٧٤٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٨.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ١٨، ١٩، والهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٦٢، والسيوطي في الدر المنثور ١/ ١٩٢، والمتقي الهندي في كنز العمال ٥٣٥٠، ٥٣٥١، وابن حجر في فتح الباري ١١/ ٢٩٧، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٥/ ١٦١، ٦/ ٣٦٩، ٩/ ٤١.

(٣) أخرجه أبو داود في الجهاد باب ٦٠، والترمذي في الجهاد باب ٢٢، والنسائي في الخيل باب ١٤، وابن ماجه في الجهاد باب ٤٤، وأحمد في المسند ٢/ ٢٥٦، ٣٥٨، ٤٢٥، ٤٧٤.

إشارة إلى نسبة اللزوم:

يطلق اسم الملزوم على اللازم وبالعكس:

أما الأول: فكقول عائشة لمَّا أراد عمر أن يكفن أباها فيما أوصى به من ثوبين كانا عليه مع ثوب آخر جديد، وأرادت هي غير ذلك: «واللهِ ما وضعتَ الخُطمَ على أنفنا»[(١)] أرادت: أننا غير محكومين، فإن وضع الخطم على الأنف ملزوم للحكمْ.

وقول النبيّ ﷺ للعباس بن مرداس لما قال له[(٢)]: [المتقارب]

أتجعل نهبي ونهب العبيـ ـد بين عُيَيْنَةَ والأقْرَعِ؟

«اقطعوا عنّي لسانه» وأمر له بمائة ناقة[(٣)]. أراد: أسكتوه عني، فإن قوله: قطع اللسان، ملزوم للسان، ملزوم للسكوت.

وقوله عليه السلام: «مَن استغنى لهوًا أو تجارةً، استغْنى الله عنه» أراد بالاستغناء: الطرح، فإن الاستغناء عن الشيء ملزوم لطرحه.

وأما الثاني: فكما ورد أنه عليه السلام كان: «إذا دخلَ العشْر الأواخرُ أيقظَ أهله وشدَّ المئزر»[(٤)]. أرادت: الاعتزال عن النساء، فإن الاعتزال ملزوم لشد المئزر، قال الشاعر[(٥)]: [البسيط]

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

---

(١) ذكره ابن الأثير الجزري في النهاية في غريب الحديث ٢/ ٥٠ ـ ٥١، بلفظ: «لما مات أبو بكر قال عمر: لا يكفّن إلا فيما أوصى به، فقالت عائشة: والله ما وضعت الخطم على أنفنا». أي ما ملكتنا بعد فتنهانا أن نصنع ما نريد. والخُطُم جمع خطام، وهو الحبل الذي يقاد به البعير.

(٢) البيت في ديوان العباس بن مرداس ص ٨٤، ولسان العرب (نهب)، (عبد)، وتاج العروس (نهب)، (عبد).

(٣) الحديث أخرجه مسلم في الزكاة حديث ١٣٧.

(٤) أخرجه بنحوه البخاري في ليلة القدر باب ٥، ومسلم في الاعتكاف حديث ٧، وأبو داود في رمضان باب ١، والنسائي في قيام الليل باب ١٧، وابن ماجه في الصيام باب ٥٧، وأحمد في المسند ٦/ ٤١، ٦٧، ٦٨، ١٤٦.

(٥) البيت للأخطل في ديوانه ص ٨٤، وحماسة البحتري ص ٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٦، ونوادر أبي زيد ص ١٥٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥٨، ورصف المباني ص ٢٩١، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٣، ٥٨٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٤، والمقرب ١/ ٩٠.

وكقوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٍ ۝٣٠﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٠]، أراد بالظل: الجسم، فإنه من لوازمه، ومنه أخذ ابن عباس: «الكافرُ يسجدُ لغير الله، وظله يسجد لله».

وكقول من قال: إن عمر جلد رجلين سبّحا بعد العصر، أراد: صلّيا، والتسبيح لازم للصلاة، أخذه من قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣﴾ [الصَّافات: الآية ١٤٣]، أي: من المصلين.

إشارة إلى نسبة الإطلاق والتقييد:

يطلق اسم المطلق على المقيد، وبالعكس:

أما الأول: فكما ورد عنه عليه السلام: «إذا دخل العَشْر الأواخِرُ أيقظ أهلَه» أراد: لأجل الصلاة، والمفهوم من الإيقاظ مطلق.

ومنه قولهم: يا ابن الفاعلة، أراد: يا ابن الزانية، والفاعلة مطلقة، والزانية مقيدة، قال الشاعر: [الكامل]

كذب ابن فاعلةٍ يقول لجهله: مات الكرامُ. وأنت حيٌّ تُرْزق

ومن هذا إطلاق اسم الكتاب والبيت على كتاب الله وبيته.

وأما الثاني: فكقولهم: نصفُ السنة إقامة، ونصفُها سَفَر، أرادوا: بعض الأيام، والنصف مقيد، وكذا السنة.

وكقول شُريح: «أصبحت ونصف الخلق عليّ غضبان»، أراد بالنصف: البعض الذين حكم عليهم في قضائه، لا النصف بالحقيقة؛ لأنه لم يحكم على بعض الناس ولا لهم، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

إذا مُتُّ كان الناس نصفين شامتٌ لموتي، ومُثْنٍ بالذي كنت أفعل

إشارة إلى نسبة العموم والخصوص:

يطلق اسم الخاص على العام وبالعكس:

أما الأول فكقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٦] أراد: رسله.

وقال: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ [المنَافِقون: الآية ٤] أراد: الأعداء.

وقـال: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٦٤] وهو أكثر من كلمة. ومن قولهم: كلمة الشهادة، وكلمة (التوحيد).

وأما الثاني، فكقوله تعالى حكاية عن محمد: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ١٦٣].

وحكاية عن موسى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٣] وليس المراد كل المسلمين ولا كل المؤمنين؛ لأن الأنبياء ومن تبعهم قبل موسى ومحمد عليهما السلام كانوا مسلمين ومؤمنين.

وكقوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٤] ولم يُرِدْ كلهم.

إشارة إلى نسبة الزيادة والنقصان:

يطلق الزائد على الناقص وبالعكس:

أما الأول: فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] أراد: ليس مثله، ووجه مجازِيته ليس كما قال الإمام فخر الدين[١] إن أصل الكاف أن تكون لمعنى، فإذا استعمل لا لمعنى، كان مجازًا؛ لأن كلامه تعالى لا يُحمل إلا على الفائدة، بل لأن مدلوله مثل المثل، والمراد: نفيُ المثل، فيكون مستعملًا في غير ما وُضع له، فيكون مجازًا، وفائدة العدول، هي فائدة المجازات الأُخر، وهو في الحقيقة من باب إطلاق الملزوم على لازمه؛ لأن مثل مثلِ الشيء مثلٌ لذلك الشيء، فإذا انتفى الأول، انتفى الثاني أيضًا؛ لأن المغايرة بينهما تعارض الإضافة، والذات واحدة.

ألا ترى أن جـ إذا كان مثلًا لـ ب، وب مثلًا لـ أ.

كان جـ مثلًا لـ أ.

فإذا أضيفت جـ إلى ب، كان مثل مثل أ.

وإذا أضيفت إلى أ، كان مثل أ.

---

(١) الإمام فخر الدين: هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الرازي، فخر الدين، المعروف بابن الخطيب الشافعي الفقيه، ولد بالري سنة ٥٤٣ هـ، وتوفي بهراة سنة ٦٠٦ هـ. له العشرات من المصنّفات، منها «التفسير الكبير» (كشف الظنون ٦/١٠٧ ـ ١٠٨).

والذات لا تتغير بتغاير المضاف إليه، فإذا انتفى ذات جـ، انتفت الإضافتان معًا، وكذا ب مثل الإضافة إلى ذات أ.

ومثل المثل بالإضافة إلى صفة أ، هي المثلية.

وإذا انتفى ذاته، انتفت الإضافتان معًا، ولا يبقى غير ذات أ.

وأما الثاني: فهو نسبة الشيء إلى غير ما هو له بسبب تعلق الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٢]، والمراد: أهلها. و﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٢]، والمراد: أنصار دين الله. ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٣]، والمراد: حب العجل. و﴿مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٤] والمراد: على لسان رسلك. وقوله عليه السلام: «ما أنا من دَدٍ»[١] والمراد: من أهل دد.

إشارة إلى نسبة الحلول:

يطلق اسم المحل على الحال وبالعكس.

أما الأول: فكقوله عليه السلام: «لا يَفْضُض الله فاكَ»[٢] أي: أسنانك. وقولهم: سقط السماء، أي: المطر، وجرى الوادي: أي السيل، وسال الميزاب: أي ماؤه، ومنه تسمية العذرة بالغائط؛ لأن الغائط محلها، وهو الأرض المطمئنة.

وأما الثاني: فكقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٧]، أي: في الجنة؛ لأنها محل الرحمة، ومنها تسمية الناقة باللبن؛ لأنها محله، قال الشاعر: [الطويل]

ولكن أَبَى قومٌ ـ أصيب أخوهم ـ رضا العار، واختاروا على اللبن الدما

ومنه قولهم: جف الماء، وجف الدمع، أي: منبع الماء وموضع الدمع.

إشارة إلى نسبة الشيء إلى غير زمانه:

أما تسمية الشيء باسم ما مضى، كتسمية المعْتَق بالعبد، وتسمية من مضى عنه الضرب أنه ضارب.

---

(١) ذكره ابن الأثير الجزري في النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٠٩، بلفظ: «ما أنا من دَدٍ ولا الدّدُ مني»، والدّدُ: اللهو واللعب.

(٢) أخرجه ابن حجر في المطالب العالية ٤٠٦٥، والبيهقي في دلائل النبوة ٥/ ٢٥١، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٦/ ٤٨٠، والمتقي الهندي في كنز العمال ٣٠٢٧٦، وابن كثير في البداية والنهاية ٥/ ١٧.

وأما تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كتسمية العصير خمرًا، قال تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: الآية ٣٦]، وقوله: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا﴾ [نوح: الآية ٢٧] وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٠].

وأما تسمية الشيء باسم ضدّه، فكتسمية الأسود بالكافور، والحي بالميت، والميت بالحي، والأعمى بالبصير، والبصير بالأعمى.

وأما تسمية الفاعل بالمصدر والصادر منه، فكتسمية زيد بالعدل والرضا، إذا عرف بهما وكثر صدورهما عنه.

وتسمية المفعول به، كتسمية الدينار ما يضرَب، والملفوظ باللفظ.

وتسمية فاعل المصدر به، أكثر من مفعوله به؛ لكون نسبته إلى الفاعل أقوى.

الركن الثالث
في الكناية

إشارة إلى تعريفها:

الكناية: لفظ أريد به ملزوم معناه الوضعي من حيث هو كذلك، فإن لم يكن اللازم ملزومًا، احتاج العقل فيها إلى تصرف، بذلك التصرف يصير اللازم ملزومًا، كقولنا: فلان كثير الرماد. والمراد: ملزوم كثرة الرماد، وهو كونه مضيافًا، وليس كونه كثير الرماد ملزومًا لكونه مضيافًا، لجواز أن يكون ذا صنعة من الصناعات النارية. فالعقل بواسطة حكمه بأن الحكم بكثرة الرماد ليس مما يمدَح به شخص أو يذم، ينتقل إلى ملزوماتها ومعروضاتها، فينفي واحدًا منها بعد واحد حتى يطّلع على كونه مضيافًا فيسكن عنده ويقبله؛ لكونه مما يمدح به.

وكذلك القول في قولهم: «فلان نؤوم الضحى»، وأرادوا به أنه محتشم. وإنه «عريض القفا»، وأرادوا به أنه ضعفان[1].

فالفرق بين الكناية والمجاز، فرقُ ما بين العام والخاص؛ لأن المجاز إذا فصل إلى أقسامه، كانت الكناية من جملتها، إلا أن اعتبار كون الشيء مجازًا غير اعتبارًا كونه كناية، فإن لفظًا إذا أطلق على ملزوم معناه، مجاز باعتبار أنه مستعمل في غير ما وُضع له، وكناية باعتبار أن المراد ملزوم معناه.

وفرق آخر وهو: أن الكناية مجردة عن القرائن اللفظية، والمجاز لا يجرد عن قرينة: لفظية كانت أو معنوية.

وهم وتنبيه:

فرّق السكاكي[2] بين المجاز والكناية، بأن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، ومبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم.

---

(١) ضعفان: أي أبله ضعيف الفهم. (٢) انظر مفتاح العلوم ص ٢١٣.

ورد عليه المعاصر بأن اللازم ما لم يكن ملزومًا، يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم، فيكون الانتقال حينئذٍ من الملزوم إلى اللازم، ولو قيل اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، اندفع الاعتراض، وهذا بعد أن قال: الفرق بينهما: أن الملزوم في الكناية مراد مع جواز إرادة لازمه، بخلاف المجاز؛ لأن القرينة لازمة للمجاز، وهي صارفة عن إرادتهما معًا، ألا ترى أنك إذا قلت: في الحمّام أسد، يمتنع أن تريد معناه الحقيقي، لقرينة قوله: (في الحمام).

قلت: ليس القولان بشيء:

أما الأول: فلأنه أراد أن مبنى المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم بالنظر إلى القرينة فهو صحيح، لكن الكناية أيضًا كذلك؛ لأنه لا بد فيها أيضًا من قرينة وإن لم تكن لفظية. وإن أراد مع قطع النظر عن القرينة، فالمجاز أعم من أن يكون الانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم أو بالعكس أو غيرهما من أقسامه كما تقدم.

وأما الثاني، فلأن قوله: اللزوم من الطرفين شرط في الكناية، إن أراد به اللازم ملزومًا باعتبار القرينة كما قلناه في المجاز، فهو لم يُثبت للكناية قرينةً، وإن أراد لا باعتبار القرينة ملزوم، فهو باطل؛ لأن الواقع خلافه كما تقدم.

وأما قوله: إن الملزوم مراد مع جواز إرادة لازمه فذلك لأن العقل ينتقل راجعًا من المراد بعد وصوله إليه إلى لازمه؛ لأن إرادة الملزوم، ملزوم لإرادة لازمه، كذا أنواع المجاز؛ لعدم كون المعنى المراد ملزومًا في جميع أنواعه لينتقل العقل راجعًا إلى مدلول اللفظ، كما مثّله مِن كون الأسد في الحمام.

إشارة المطلوب من الكناية:

إما إثبات ذات، أو إثبات صفة معنوية، كالكرم والشجاعة واللؤم.

فالأول كقول الشاعر(١): [الكامل]

الضاربين بكل أبيضَ مِخْذَمِ والطاعنين مَجامِعَ الأضغانِ

كنى عن قلوب المطعونين بمجامع الأضغان. وكذا قول البحتري في وصفه لقتل الذيب(٢): [الطويل]

فأتبعتُها أخرى، فأضللْتُ نصلَها بحيث يكون اللّبُّ والرعبُ والحقدُ

---

(١) البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٦٢.

(٢) البيت للبحتري في ديوانه ٢/ ٧٤٤.

كل واحد من اللب والرعب والحقد كناية مستقلة عن القلب، أي: قلب الفاعل لا المفعول، لقرينة اللب، والباء في (بحيث) للاستعانة، أي: باستعانة محل هذه الثلاثة، فإن اجتماعها فيه لا يوجب شدة الضربة التي بها أضلَّ نصلها، فليس كالبيت الأول كما دلّ عليه ظاهر كلام المعاصر.

قال المعاصر: يجوز أن تكون الكناية عن الذات: عدة معانٍ، كقولنا كناية عن الإنسان: حي مستوي القامة عريض الأظفار، فإن كل واحد من هذه الثلاثة ليس بكناية، بل مجموعها، وهذا بناء منه على أن اللزوم بين الكناية والمكنّى من الطرفين، فإن كلّ واحد منهما لا يستلزم الإنسان، بل مجموعها، وقد عرفت ما فيه.

إشارة: الكناية عن الصفة على ضربين: قريبة وبعيدة، والقريبة: إما واضحة أو خفية:

والواضحة كقولهم: زيد طويل نِجاده، أو طويل النِجاد، والفرق بين المثالين أن الأول لكون الصفة ذا ضمير للموصوف فيه بعض تصريح بخلاف الثاني، ومنه قول الحماسي(١): [الكامل]

أبَتِ الروادفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها ... مسَّ البطون وأن تمسَّ ظهورَا

كنى عن كبر ثدييها وعجيزتها.

والخفية كقولهم: فلان عريض القفا، أرادوا أنه أبله أو ضعفان، وذلك أن عند العرب كبر الرأس دليل على قلة العقل، وصغره على نجابته ووفور عقله، يدل عليه قول طرفة(٢): [الطويل]

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تعرفونه ... خَشاشٌ كرأس الحيّةِ المتوقِّدِ

وعند الحكماء الأمر بالعكس؛ لأنهم أرادوا بالعقل غيرَ ما أرادته العرب.

والبعيدة: ما لا يصل العقل منها إلى المراد إلا بواسطة، كقولهم: هو عريض الوسادة، فإنه كناية عن عرض الرأس، وعرض الرأس كناية عن البلاهة.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٢، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢٣، والطراز ١/ ٤٢٤، وديوان الحماسة لأبي تمام ص ٣٣٨.

(٢) البيت في ديوان طرفة بن العبد ص ٣٧، والدرر ١/ ٢٨١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٨، ولسان العرب (ضرب)، (جعد) (خشش)، (أصل)، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٦.

وأبعدُ منه ما لا يصل العقل منه إلى المراد إلا بانتقالات نحو: فلان كثير الرماد فإنه ينتقل أولًا من معناه إلى كثرة إشعال الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى كونه مضيافًا، ومن ذلك قول الشاعر(١): [الوافر]

وما يَكُ فيّ من عَيْبٍ فإني جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل

فإن العقل ينتقل من معنى جبان الكلب عن الهرير إلى كونه مؤدبًا، ومنه إلى وجود مانع من نباحه، ومنه إلى كثرة الواردين عليه، ومنه إلى أنه مشهور بالضيافة، ومنه إلى أنه مضياف، وكذا انتقل من معنى مهزول الفصيل إلى فقد أمه، ومنه إلى قوة الداعي إلى نحره، ومنه إلى صرف لحمها إلى الطباخ، ومنه إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى أنه مضياف ومن ذلك قول نصيب(٢): [المتقارب]

لعبد العزيز على قومه وغيرهمُ مِنَنٌ ظاهرهْ

فبابُكَ أسهل أبوابهم ودارُك مأهولةٌ عامرهْ

وكلبُكَ آنسُ بالزائرين من الأم بالابنة الزائرهْ

وقول الآخر(٣): [الطويل]

يكاد إذا ما أبصرَ الضيفَ مقبلًا يكلِّمهُ من حُبّه وهْو أعجمُ

وقول الآخر(٤): [المنسرح]

لا أمْتِعُ العُوذَ بالفصال ولا أبتاعُ إلّا قريبةَ الأجلِ

وقول أبي الطيب يكني عن الكذب(٥): [الخفيف]

تشتكي ما اشتكيتُ من ألم الشو ق إليها والشوقُ حيثُ النحولُ

وقول الآخر(٦): [الطويل]

ضعيفُ العصا، بادي العروق، ترى له عليها ـ إذا ما أجدب الناسُ ـ إصبعا

---

(١) البيت لابن هرمة في حماسة البحتري، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٧، ومفتاح العلوم ص ١٩١، والإيضاح ص ٣١، والطراز ١/ ٤٢٢، وليس في ديوانه.

(٢) الأبيات في دلائل الإعجاز ص ٢٣٨، ومفتاح العلوم ص ١٩١.

(٣) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٩٨، والبيان والتبيين ٣/ ٢٠٥، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٩، والطراز ١/ ٤٢٣، وبلا نسبة في الحيوان ١/ ٣٧٧، وديوان الحماسة ١/ ٢٦٠.

(٤) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٨٥.

(٥) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ١٨٨.

(٦) البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٦٢، ولسان العرب (صلب)، (صبع)، (عصا)، وكتاب=

جعل «ضعيف العصا» كناية عن حسن الرعية، وغاية الشفقة، فإن من شأن السائس المشفق أن يختار لسياسته ما لان من العصى، لا ما صلب، وأراد بالإصبع الأثر الحاصل من حسن الرعية من التسمين والتوليد، ويلزم من كون ضعيف العصا مدحًا، أن يكون صلب العصا ذمًّا في قول الآخر[1]: [الكامل]

صَلْبُ العصا، بالضرب قد دمَّاهَا

لأن الضدين لا يجتمعان في شيء واحد من المدح أو الذم، ويدلّ على كونه ذمًّا قوله: (قد دمّاها) أي: أجرى الدم منها، لكن جعله بعض البلغاء مدحًا كالأول، وأنه كناية عن حسن الرعية والقدرة عليها، وجعل قوله: (قد دمّاها) من الدمى في الحسن، وفيه بُعد.

وهم وتنبيه:

قال الزمخشري[2] وبعض أهل العربية، واختاره المعاصر: على أن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٩] كناية عن شدة ندمهم على عبادة العجل؛ لأن من شأن من اشتد ندمه أن يعضّ يده غمًّا، ويصير يده مسقوطًا فيها؛ لأن فاه قد وقع فيها.

وفيه نظر، والأوْلى أن يقول: إن الكناية في أيديهم، لا في سقط، وذلك أن جعل الأيدي كناية عن نفس الإنسان ظاهر غير منكر، كما يقول العامل: قد جرى عليَّ ما جرى من يديك، يريد من نفسك؛ لأن ما صدر منه يجوز ألا يكون من يده، وأنَّ يد الإنسان مظهر لأكثر أعماله، فنسب أفعاله كلها إليها كناية عنه، ومصادقته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٥] على تقدير جعل الباء زائدة، أراد: لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، ومعنى السقوط، هو الانتقال من الأشرف إلى الأخسّ، ضد الصعود مكانًا ـ كان الطرفان ـ أو رتبة، والمراد به هٰهنا السقوط الرتبي، وإنما بناه للمفعول وعدّاه بفي؛ لأنه ضمَّنه معنى أوقع، فإن الفعل اللازم إذا

= العين ١/ ٣١٢، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٣١، وديوان الأدب ١/ ٢٧٤، والمخصص ٧/ ٨٢، وأساس البلاغة (عصي).

(١) عجز البيت:

تـــودّ أن الله قـــد أفـــنـــاهـــا

والبيت لأبي العلاء بن سليمان في لسان العرب (فنى).

(٢) انظر الكشاف ٢/ ١٢٦.

ضُمِّن معنى المتعدي عُدّي، كقول الشاعر(١): [الوافر]

تمرون الديار ولم تَعوجوا كلامكم عليّ - إذن - حرام

ضمِّن تمرون معنى: تجوزون، فعدَّاه إلى الديار، ومعنى الكلام: أوقع السقوط الرتبي في نفوسهم؛ أي عرفوا أنهم بعبادتهم العجل سقطوا عن رتبتهم. ونظير هذا التضمين قوله تعالى حكايةً: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: الآية ٩٤] أي: أوقعت الفرقة بينهم.

وأما قراءة (سَقط) على بناء الفاعل، على ما نقله الجوهري عن الأخفش، فساقط على ما قلناه، وإضماره الندم على أن يكون فاعل مسقط، أسقط منه؛ لأن الندم لا يسقط، بل يحصل؛ لأنه لم ينتقل من محل أشرف إلى الأخسّ، وتجويزه أسقط في يديه، ويستلزم ذلك جواز «أسقط في أيديهما، وأسقطوا في أيديهم» من قياساته، لأنه كان ميّالًا إلى القياس وليس بمسموع.

وهم وتنبيه:

قال علماء البلاغة: قد يكون المطلوب من الكناية إثبات نسبة، كقولهم في المدح: المجد بين ثوبيه، والكرم في برديْه: وفي الذم: اللؤم في جلده أو ثوبه، ومنه قول زياد الأعجم(٢): [الكامل]

إنّ السماحةَ والمروءة والندى في قُبَّةٍ ضُرِبتْ على ابن الحشرج

أرادوا أن هذا النوع من الكناية لا يُطلَب به ثبوت صفة للممدوح، بل ثبوت نسبة بينه وبين هذه الصفات، وهي نسبة المعيَّة:

وفيه نظر؛ لجواز أن يكون الباب واحدًا، إذ المطلوب منه أيضًا إثبات صفة للممدوح أو المذموم، لأن اللفظ دال على المعية، والمعية لازمة لاتصاف المراد،

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وتخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، والدرر ٥/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، ولسان العرب (مرر). والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠، وبلا نسبة الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ورصف المباني ص ٢٤٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٧٢، وشرح المفصل ٨/ ٨، ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، ٢/ ٤٧٣، والمقرب ١/ ١١٥، وهمع الهوامع ٢/ ٨٣.

(٢) البيت في الأغاني ١٠/ ١٤٨، والشعر والشعراء ١/ ٤٣٠، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٧، ومفتاح العلوم ص ١٩٢، والإيضاح ص ٣٢٤، والطراز ١/ ٤٢٢.

فكنى باللازم عن الملزوم، وكأن الداعي لهم إلى ذلك اعتقادهم أن اللازم الذي يكنى به يجب أن يكون ملزومًا لملزومه، وليس المعية بملزومة للاتصاف؛ لجواز أن يكون الممدوح غير الموصوف بالصفة ويشملهما جامع واحد من الثبوت أو المعيَّة، فتصدق المعية دون الاتصاف، فلا يكون اللازم ملزومًا حينئذٍ، وإذا كان الأمر كذلك، يجب أن تكون المعية هي المكنى عنها، لا المكنى بها ليحصل اللزوم بين الطرفين.

والجواب: أنّا لا نسلم أن المعية هي المكنى عنها وإن كانت مدلولًا عليها بالمجاز؛ لأنها غير مقصودة، إذ المقصود الاتّصاف، فلا يصدق اسم الكناية على ما عرفتَ من حدِّها، ولا نسلم أن من شرط الكناية اللزوم بين الطرفين كما تقدم.

إشارة: كما أن المعية في المقام يكنى بها عن الاتصاف وإن كانت أعم، كذلك المعية في الحركة أو السكون يكنى بها عن الاتصاف، أما الحركة فكقول أبي نواس[1]: [الطويل]

فَما جازَه جُود ولا حَلّ دونه ... ولكن يصيرُ الجودُ حيثُ يصيرُ

وأما السكون فكقول البحتري[2]: [الكامل]

أوَ ما رأيتَ المجدَ ألقى رحْله ... في آل طلحةَ ثُم لم يتَحوَّلِ

كنى بالمعية بين الجود والممدوح في حركاته عن اتصافه به، وكما أن معية الممدوح وصفه بمدح في محل واحد يكنى بها عن اتصافه بها، كذلك عدم المعية فيه، يكنى به عن عدم الاتصاف بها، والبراءة منها كقول الشنفرى يصف امرأة بالعفة[3]: [الطويل]

يَبيتُ بمَنْجاةٍ من اللَّومِ بيتُها ... إذا ما بيوتٌ بالملامةِ حلَّتِ

وإنما قال: يبيت دون يظل؛ لأن الليل هو مظنة الفجور لا النهار، على أنه روى أيضًا: يظل بمنجاة.

---

(١) البيت في ديوان أبي نواس ص ١٨٦، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٩، والطراز ١/ ٤٢٣.
(٢) البيت في ديوان البحتري ٣/ ١٧٤٩، ودلائل الإعجاز ص ٢٤٠، والطراز ١/ ٤٢٤.
(٣) البيت للشنفرى في المفضليات ١٠٩، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٩.

وهم وتنبيه:

ظن بعض من أثبت الكناية عن النسبة أن لها قسمًا رابعًا، وهو: أن تكون الكناية عن صفة ونسبة معًا، ومثّل له بقولهم: كثر الرماد في ساحة عمرو.

وردَّ عليه المعاصر بأنه ليس بكناية واحدة، بل كنايتان: إحداهما عن المضيافية المطلقة، والأخرى عن إثباتها لعمرو، ثم قال: ومثل المثال المذكور بيتُ الشنفَرى.

وهذا الكلام فاسد: أما الظانّ، فلأن كلامه سهو في سهو؛ لابتنائه على ثبوت الكناية عن النسبة. وأما المعاصر؛ فلأن المثال ليس فيه غير كناية واحدة؛ لأن المضيافية المطلقة غير مطلوبة ليكون الكلام بالنسبة إليها كناية مفردة، إذ المطلوب مضيافية عمرو، وذكر محل الرماد؛ ليدل على الخصوصية المطلوبة، فلا يكون كناية، وإلا لكان زيد كثير الرماد، كنايتين، لكن ليس فليس. وقوله: «قول الشنفرى مثل المثال» ممنوع؛ لأن الشنفرى كنى فيه بعدم المعية عن عدم الاتصاف، بخلاف المثال.

إشارة: يجوز أن يكون كل واحد من الكناية والمكنى عنه عكسَ نقيضٍ للآخر، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[١] والمراد: ليس المؤذي لهم بمسلم.

ومنه قوله تعالى في عرض المنافقين: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: الآيتان ٢، ٣] أي: المنافق ليس الكتاب له بهدى، وهذا بناء على أن المراد بالغيب: الغيبة عن النبيّ وأصحابه، فإن المنافق يؤمن بلسانه عندهم، وإذا غاب عنهم يظهر كفره عند أصحابه، ومن لوازم هذا النوع ألّا يذكر الموصوف، بل يستحيل ذكره، لتقابل الصفتين.

وهم وتنبيه:

قال السكاكي[٢]: الكناية إن كان فيها عرض تسمى تعريضًا.

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب ٥، والرقاق باب ٢٦، ومسلم في الإيمان حديث ٦٤، ٦٥، وأبو داود في الجهاد باب ٢، والترمذي في القيامة باب ٥٢، والإيمان باب ١٢، والنسائي في الإيمان باب ٨، ٩، ١١، والدارمي في الرقاق باب ٤، ٨، وأحمد في المسند ٢/١٦٠، ١٦٣، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٤، ٣٧٩.

(٢) انظر مفتاح العلوم ص ٢١٧.

وإن كان بين الطرفين وسائط نحو: كثير الرماد، يسمى تلويحًا؛ لأن التلويح هو: أن تشير إلى غيرك عن بعد.

وإن لم يكن وسائط، وكان فيها نوع خفاء تسمى رمزًا؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك.

وإن لم يكن يسمى إيماء، كقول أبي تمام[1]: [الوافر]

أَبَيْنَ، فما يزرْنَ سوى كريمٍ وحسْبُك أن يزْرن أبا سعيدِ

وقول الآخر[2]: [الوافر]

متى تخلو تميمٌ من كريمٍ ومَسلمةُ بن عمرو من تميمِ

وقول الآخر[3]: [المتقارب]

إذا الله لم يُسق إلا الكرامَ فسقَى وجوه بني حنبل

وسقى ديارَهمُ باكرًا من الغيث في الزمن المُمْحِلِ

فإنه لا وسائط فيها، ولا خفاء في أن المراد كرم المذكورين فيها.

وفيه نظر؛ لأن الكناية هي: ذكر اللازم وإرادة الملزوم، واعترف السكاكي به، وهذه الأبيات فيها ذكر الملزوم وإرادة اللازم الأعم؛ لأن الحكم بأنهن لا يلدن غير الكريم، ويستلزم كرم أبي سعيد؛ لأنهن ولدنه، وكون أبي سعيد كريمًا، لا يستلزم أنهن لا يلدن غير كريم.

وكذلك كون مسلمة بن تميم سببًا لعدم خلوّ تميم من كريم يستلزم كونَ مسلمة كريمًا دون العكس؛ لجواز أن لا تخلو تميم من كريم، ويكون الكريم غير أبي سعيد.

وكذلك جعلُ «سقى الله الكرام» سببًا لسقى وجوه بني حنبل، يستلزم كرم وجوه بني حنبل دون العكس؛ لجواز أن يكونوا كرامًا، وإن لم تكن تلك السببية، وحينئذٍ

(١) البيت في ديوان أبي تمام ص ٨٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٤١، والطراز ٢/ ٤٢٤.
(٢) البيت بلا نسبة في دلائل الإعجاز ص ٢٤١، والطراز ٢/ ٤٢٤.
(٣) البيت الأول لعبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت أو لعروة بن جلهمة المازني في لسان العرب (ريب)، وتاج العروس (ريب)، ولزهير السكب التميمي المازني في الأغاني ٢٢/ ٢٧٠.

يجب أن تكون الأبيات من الرموز، ولم تكن من الكناية، أو تعمَّم الكناية بحيث تدخل فيها مثل هذه الأبيات.

إشارة: اتفق علماء البلاغة على أن الكناية أبلغ من التصريح، كما أن الاستعارة أبلغ من التشبيه، والمجاز أبلغ من الحقيقة، قال عبد القاهر[١]: ليس ذلك لأن الكناية والاستعارة والمجاز تفيد زيادة معنى على ما يفيده التصريح والتشبيه والحقيقة، بل لأن كل واحد يفيد تأكيد ما أفاده الآخر؛ لأن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم، فيكون إثبات المعنى بالدعوى وبينتها، فيكون أبلغ من إثباته بالدعوى المجردة عن البينة. هذا حاصل كلامه، وأراد بالبينة أنك إذا قلت: زيد كثير الرماد، معناه: أنه مضياف، لأنه كثير الرماد، وإذا قلت: إنه أسد، معناه: أنه شجاع؛ لأنه أسد، والأسد شجاع، وإذا قلت: إنه يجعل أصبعه في أذنه، معناه: أنه يجعل أنملته في أذنه، لأنه يجعل أصبعه فيها، والأنملة جزؤه.

قلت: هذا الحكم إن أطرد في جميع الوارد فلا ينافي إيراد سبب آخر للعدول، وهو ما أشرنا إليه فيما تقدم من مزية الدلالة العقلية على الوضعية الصرفة؛ لأن الدلالة إذا أسندت إلى تصرف العقل، كان المدلول أوقع في النفس، وألذ في الطبع، وإنما قلنا بعدم المنافاة؛ لأن ما ذكره يكون جزء السبب، وجزؤه الآخر ما ذكرناه، أو يكون أحدهما سببًا فاعليًا، والآخر غائيًا، فإن كل حادث لا بد له من السببين، لكن قوله: الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم ليس بمطّرد، لما تقدم أن الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم، سواء كان أعم أو مساويًا، وأيضًا عدم إفادة الاستعارة فائدة زائدة على التشبيه ممنوع؛ لما تقدم أن معنى قولنا: زيد أسد، أن شجاعة الأسد حاصلة في زيد، ومعنى قولنا: إنه كالأسد: أن له شجاعة شبيهة بشجاعة الأسد، ولا بد أن تكون لشجاعة الأسد خصوصية استحق الأسد لأجلها أن يكون مشبّهًا به، وتلك الخصوصية هي الفائدة الزائدة.

وتعليله أيضًا للاستعارة بأنه دعوى وبينة يجيء أيضًا في التشبيه، فإنه يقال: زيد شجاع، لأنه يشبه الأسد.

هذا هو آخر مباحث علمي المعاني والبيان، ونختمهما بآية من القرآن قد جمعت محاسن العلوم الثلاثة، نذكر فيها حاصل ما ذكره السكاكي[٢] وغيره، مع تصرفات واصطلاحات، وزيادة فوائد يعرفها العالم المنصف إذا وقف على الكلامين.

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٥٥ ـ ٥٨.

(٢) انظر مفتاح العلوم ص ٢٢١.

خـاتمــــة

قــال تــعــالــى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾ [هُود: الآية ٤٤] ولنذكر محاسنها باعتبار كل علم من الثلاثة في مسألة:

المسألة الأولى: فيما يتعلق بعلم المعاني، وذلك باعتبارين: باعتبار التقديم والتأخير، وتعين الألفاظ، وباعتبار الاختصار والإطناب.

والأول: إما باعتبار ترتيب الكلمات وتعينها، أو باعتبار ترتيب الجمل وتعيينها، فنقول: بالاعتبار الأول:

إنه قدم: (قيل) لكونه أصلًا، ولا موجب لتأخيرها.

ولم يذكر الفاعل؛ إما لتعظيمه، كما يقال: رُسم بكذا دون رسَم فلان، أو ليكون للعقل تصرف في الاهتداء إلى تعيينه، فيكون أعلق بالطبع، وألذ للنفس.

واختير: (يا) من بين أدوات النداء، لبعد رتبة المنادِي عن المنادَى، كما يقال في عكسه: يا الله مع كونه أقرب إلينا من حبل الوريد.

واختير يا (أرض) بالضم دون الكسر بإضافتها إلى المتكلم، كما أضاف الروح إلى نفسه في قوله: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحِجر: الآية ٢٩]؛ لرفع منزلته عن هذه الإضافة؛ لكون الأرض بعيدة الرتبة عنه تعالى، بخلاف الروح. واختير اسم الأرض من بين أسمائها؛ لأنه الموضوع للذات الباقية باعتبار الصفات، والمقصود هنا الذات، أو لكونه أخفّ وأشهر.

واختير تقديم: (ابلَعِي) على (ماءك)، لكونه أصلًا، ولا موجب لتأخيره.

واختير: (ماءَكِ) على (الماء)؛ لئلا يلزم ابتلاع باقي المياه، إذ المراد: الماء الزائد على المعهود، وأضيف إليها، لكونها مظهرة، فكأنها أظهرته، ولهذا السبب أيضًا لم يحذفه؛ لعدم دلالة ابلعي على خصوصية الماء، ولم يُضِف الماء إلى نفسه لعين ما تقدم في «أرض»، ولئلا يظن عموم ابتلاع المياه.

والقول في: (يا سَماءُ أَقْلِعِي) كالقول في يا أرض ابلغي.

واختير: (أَقْلِعِي) على أمسكي، لتجانس ابلعي، ولم يذكر متعلق أقلعي؛ لعدوم إرادة الخصوصية التي أوجبت ذكر مفعول ابلعي؛ إذ ليس للسماء غير صنف واحد من المياه.

واختير: (غِيض) على: غيّض بالتشديد؛ لِتُوافق قِيل لفظًا، ولكونه أخف.

واختير: (الماءُ) على: ماء الطوفان، وماء الأرض؛ لكونه أخف، ودالّا عليهما، لكون اللام للعهد، ولم يكتف بابلعي عن غيض؛ لأن حدوث الشيء كما يحتاج إلى العامل، كذا يحتاج إلى الفاعل، فأشار إلى نسبة القبول بابلعي، وإلى نسبة الفعل بغيض.

والقول في: (قُضِيَ الأمْرُ) كالقول في غيض الماء.

واختير: (اسْتَوَتْ) على سويت، لا لتوافق قوله: «وهي تجري بهم» كما قيل؛ لأن مراعاة الأقرب أوْلى من الأبعد، بل لأن خروج نسبة القبول إلى الفعل تستلزم وقوع نسبة الفعل دون العكس، ولذلك يصح «سويت الشيء فلم يستو»، دون استوى.

إن قيل: فقد ذكر نسبة الفعل دون القبول في: غيض، ولم يقل: غاض، فإن غاض يجيء للنسبتين معًا، يقال: غاضه الله فغاض:

قلنا: المرجح مراعاة المجانسة اللفظية، فإن غيض مثل: قيل، وليس سوى مثله.

وذكر: (قِيل) الثانية ولم يكتف بالأولى؛ لأن الثانية كناية عن فعل الطوفان بخلاف الأولى، أي: فعل ما فعل من الطوفان؛ بعدًا للقوم الظالمين، وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: الآية ٨٢] فبعدًا، مفعول له، لا مصدرًا محذوف الفعل.

واللام في: (لِلْقَوْم) لام تقوّى بها العامل الضعيف مثل: ضربك لزيد، وضارب لزيد، وهذه فائدتها اللفظية، وأما المعنوية: فليدل على استحقاقهم الهلاك، وذكر القوم ولم يكتف بالظالمين؛ لأن المراد هم الظالمون المعهودون واللام في القوم للعهد، ولا يفهم العهد من الظالمين، لكون اللام في المشتقات موصولة.

وأما ترتيب الجمل المذكورة، فإنه راعى فيها الترتيب الطبيعي؛ لعدم معارضة ما يوجب خلافه.

فقدَّم (قِيل) تقديم العامل على معموله.

وقدم الجملة الندائية على الجملة الأمرية؛ لئلا تفوت فائدة النداء، وهي إزالة غفلة المنادى؛ ليستعد لفهم ما يورَد عليه.

وكذا القول في النداء الثاني.

وقدَّم أمرَ الأرض على أمر السماء؛ لأن الذي أمر به الأرضَ مقصود بالذات، وما أمر به السماء مقصود بالعرَض؛ لأن المقصود إذهاب الماء عن وجه الأرض، والأمر بالإقلاع لأجله.

وأخّر: (غِيض الماءُ)؛ لأنها واقعة موقع فبلعت، أي: امتثلت، والامتثال للأمر بعده، وإنما أوقعت موقعها للمجانسة اللفظية.

وأخّر: (قضَى)؛ لإنه إخبار عن إنجاز الوعد بهلاك قوم نوح الظالمين، وإنجاء المؤمنين، والإخبار بالإنجاز بعد الإنجاز.

وأخّر: الإخبار عن (استواء السفينة)؛ لأنه بعد الإنجاز.

وأخّر: (بُعْدًا للقوم) عن الكل، لأنه مفعول له، ولا تذكر العلة الغائية إلا بعد المعلل بها.

وأما الكلام فيها باعتبار الاختصار والإطناب، فنقول:

إن الاختصار كما تقدم، وهو: أن يعبر عن معاني كثيرة بألفاظ قليلة، والآية كذلك، فتكون اختصارًا، وإنما قلنا ذلك، لأن معانيها كثيرة بالنسبة إلى ألفاظها.

ومعانيها: أنّا لما أردنا أن نردَّ ما انفجر من الماء من الأرض إلى داخلها، شبهناها بإنسان مطيع لأوامر ملكه، وقلنا لها: أن تبلعه فابتلعت.

ولما أردنا أن ينقطع ماء السماء، شبهناها بإنسان مطيع لملكه، وقلنا لها: أن تقلع عن الإرسال، فأقلعت.

ولما أردنا إذهاب ما نزل من السماء من الطوفان عن وجه الأرض، غضناه فغاض.

ولما أردنا إنجاز ما وعدنا نوحًا من إهلاك قومه الظالمين أنجزناه وقضينا حاجته.

ولما أردنا إنجاء من ركب السفينة من المؤمنين سويناها على جبل الجودي فاستوت. وإنما فعلنا جميع ذلك؛ ليهلك الظالمون، ويسلم المؤمنون، وجميع هذه المعاني مفهوم من الآية منطوقًا ومفهومًا، ومطابقةً والتزامًا.

المسألة الثانية: فيما يتعلق بعلم البيان:

فنقول: إن القول في قوله: (قيل) كناية عن إرادة انكشاف وجه الأرض عن الماء، وذلك أن إرادة الملك المطاع ملزوم لأمر رعيته المطيعة، والأمر هو القول، فأطلق اللازم، وأراد الملزوم.

و(الأرض) مشبهة بإنسان مطيع لأوامر الملك، أضمر التشبيه، ولم يذكر المشبّه به، ولا آلة التشبيه، ولا وجه الشبه، واقتصر على إعطاء حكم من أحكام المشبّه به للمشبّه، وهو النداء، فهو مثل: زيد يزأر في خيمته، وإنما أضمر التشبيه؛ لأنه في مقام الاختصار، ووجه الشبه بين الإنسان المطيع للملك، والأرض المسارعة إلى المراد: هذه بطبعها، وذاك باختياره.

و(البلع) استعارة عن النضوب؛ لأن أصله أن يكون للحيوان، لكونه حركة أراد به النضوب، فاستعير لنضوب الماء لجامع الستر.

وكذا الكلام في (يا سماء) في أنه مشبّه بإنسان مطيع لملكه، أضمر التشبيه للغرض المذكور، ووجه الشبه أيضًا المسارعة إلى مراد الملك.

(والإقلاع) استعارة عن عدم الإرسال، وإنما قلنا: إن البلع والإقلاع استعارتان، ولم نقل: ترشيح الاستعارة؛ لأن الترشيح يتوقف على سبق في الذكر، ولم يفعل، بل ذكر المشبّه وهو الأرض، وأضمر التشبيه.

(وقُضِيَ الأمرُ) كناية عن استجابة دعاء نوح عليه السلام بإهلاك الظالمين من قومه وإنجاء المؤمنين به.

وقوله: (واستوتْ) كناية عن سلامة المؤمنين به من الغرق؛ لأن سلامتهم تستلزم استواء السفينة، أي: ارتفاعها.

(وَقيلَ بُعْدًا) كناية عن إهلاك الظالمين من فوق؛ لأن إهلاكهم يستلزم القول، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: الآية ٨٢] وعلى هذا التفسير لا يكون بُعْدًا مفعولًا له، بل مصدرًا لفعل محذوف، أي: قيل: ابعدوا بعدًا، وهذا وإن صح معنًى، لكن ينافي مقام الاختصار، لأن: قضى الأمر، حينئذٍ إجمال، وما بعده تفصيله، وذكر الإجمال مع التفصيل من باب الإطناب.

المسألة الثالثة: فيما يتعلق بالبديع:

ليس في الآية من محاسن البديع سوى المطابقة، والتجنيس اللفظي.

والمطابقة هي: ذكر السماء مع الأرض، فإنهما باعتبار جهتي فوق وتحت، من المتقابلات.

والتجنيس، قوله: ابلعي وأقلعي.

ولكون الآية جامعة لمحاسن العلوم الثلاثة، مانعة لأضداد الفصاحة والبلاغة المذكورة في صدر الكتاب، قيل في وصفها: إنها عذبة على العذَبات[١] سلسلة على الأسَلات[٢]، كل من كلماتها كالماء في السلاسة، وكالعسل في الحلاوة، وكالنسيم في الرقة. والله أعلم بالصواب.

---

(١) العذبات: جمع عذبة، وهي طرف اللسان.

(٢) الأسلات: جمع أسلة، وهي جانبي اللسان أو طرفه.

الفن الثالث

في البديع

وهو مبنيٌّ على مقدمة وركنين.

المقدمة: في تعريفه:

علم البديع علم يعرف منه وجوه تحسين الكلام، باعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض بغير الإسناد والتعلق، مع رعاية أسباب البلاغة.

وإنما قلنا: باعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض؛ ليخرج التحسين لا بهذا الاعتبار، كالتحسينات التي باعتبار الدلالة، فإنه من علم البيان.

وإنما قلنا: بغير الإسناد والتعلق؛ لتخرج التحسينات التي باعتبارها، فإنها من علم المعاني.

وإنما قلنا: مع رعاية أسباب البلاغة؛ لأنه مع عدمها لا تكون الصناعة كاملة، وذلك أن نسبة صناعة البديع إلى صناعتَيْ المعاني والبيان، نسبة صناعة النقش إلى صناعة النساجة، إلا أنه يمكن إفراد صناعة النقش ما لم يكن ذاتيًّا، عن صنعةٍ ما بغير النقش، ولذلك قد يتغاير الصانعان، ولا يمكن إفراد صناعة البديع عن صناعتَيْ العلمين؛ لأنهما صفة ذاتية للكلام، ولذلك يمتنع تغاير صناع صناعات العلوم الثلاثة، ولأجل هذه الدقيقة قلنا في تعريفه: مع رعاية أسباب الفصاحة والبلاغة.

إن قلتَ: كما يخلو الكلام الفصيح البليغ عن صنعة البديع، كذلك يخلو الكلام الذي فيه صناعة البديع عن الفصاحة والبلاغة، فيستحق الصانع المدح باعتبار صنعة البديع، والذم باعتبار فوات صناعة الفصاحة والبلاغة، وحينئذٍ لا يجب ذكر مراعاة أسباب الفصاحة والبلاغة في التعريف، كما لا يجب ذكر صناعة النساجة في تعريف صناعة النقاشة!

قلنا: هذا بالنسبة إلى نوع الكلام، وأما بالنسبة إلى شخصه. فلا يمكن الامتياز، اللهم إلا في الذهن، ولذلك امتنع أن يقال: تكلم زيد بكلام فصيح ثم أوقع صناعة

البديع فيه، كما يقال: نسج الثوب ثم نقشه؛ لأن المتكلم لا يقدر أن يوقع صناعة في كلامه إلا بعد أن ينقض ما بناه أولًا فلا يكون الكلام الثاني هو الكلام نفسه، والكلام في الكلام الشخصي، ولذلك لا يستحق المتكلم الموقع في كلامه صناعة البديع المدح بالإطلاق إلا بعد رعاية شرائط البلاغة، كما أن البناء لا يستحق المدح بالإطلاق على بنائه إلا بعد رعاية دقائق صنعته كلها، ولذلك قلنا في تعريفه: مع رعاية أسباب البلاغة، فبلاغة الكلام تجري مجرى الجنس لعلم البديع، والمحسنات المذكورة تجري مجرى الفصل. وحينئذٍ الكلام الذي فيه صناعة البديع أقصى مراتب الكلام في الكمال، فإذا عرّفنا الكلامَ الكاملَ غاية الكمال، قلنا: إنه كلام بليغ محسَّن ببعض التحسينات المذكورة.

ومحسنات الكلام: إما معنوية أو لفظية.

الركن الأول
في المحسّنات المعنوية وهي كثيرة

إشارة إلى المطابقة:

المطابقة: هي أن تجمع في كلام واحد بين المتقابلين سواء كان التقابل صريحًا أو غير صريح، وسواء كان التقابل بالضدية أو بالسلب والإيجاب أو بغيرهما، وسواء كان المتضادان: اسمين أو فعلين أو حرفين، أو مختلفين:

فالأسماء كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: الآية ١٨]، وكقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ [هُود: الآية ٤٤].

والفعلان كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦]، وقوله عليه السلام: «إنكم لَتكْثُرون عندَ الرَّوْعِ وتَقِلُّون عند الطَّمَع»[1]، وقول أبي صخر[2]: [الطويل]

أما والذي أضحكَ وأبْكى والذي ... أماتَ وأحيا والذي أمْرُه الأمْرُ

والحرفان كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٦].

وقول الشاعر[3]: [الطويل]

على أنَّني راضٍ بأنْ أحملَ الهوَى ... وأخلُصُ منه، لا عليّ، ولا لِيا

---

(١) ذكره ابن الأثير الجزري في النهاية في غريب الحديث ٣/ ١٩٩.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٢٨١، والدرر ٥/ ١١٨، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٦٩، والشعر والشعراء ٢/ ٥٦٧، ولسان العرب (رمث)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٣٦، ورصف المباني ص ٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٣٠، وشرح المفصل ٨/ ١١٤، ومغني اللبيب ١/ ٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٧٠.

(٣) رُوِيَ البيت بلفظ:

فليتكم لم تعرفوني وليتكم ... تخليت عنكم لا عليَّ ولا ليا =

والمختلفان كقوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٢] أي: ضالّا فهديناه.

والمتقابلان بالإيجاب والسلب، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: الآية ٤٤].

وقول الشاعر[١]: [الطويل]

ونُنكر إنْ شِئْنا على الناس قوْلَهم ... ولا يُنكِرون القولَ حينَ نقول

وقول أبي الطيب[٢]: [الكامل]

ولقد عُرِفتَ وما عُرفتَ حقيقةً ... ولقد جُهلتَ وما جُهلتَ خُمولا

وقول البحتري[٣]: [الطويل]

يُقَيِّضُ لي من حيثُ لا أعلمُ النَّوى ... ويسرِي إليّ الشَّوقُ مِن حيثُ أعلمُ

وقد تكون مع المطابقة المناسبة كقول ابن رشيق[٤]: [الطويل]

وقد أطفأوا شمسَ النهار، وأوقدوا ... نجومَ العوالي في سماءِ عَجاجِ

بينه مطابقة؛ لتقابل أطفأوا وأوقدوا، ومناسبة، لتناسب الشمس والنجوم والسماء، ولذلك جاء سحرًا في الحسن والبلاغة.

وقد يكون معها إيغال، كقول الفرزدق[٥]: [الكامل]

لَعنَ الإلَٰهُ بني كُليبٍ؛ إنهم ... لا يَغْدرون، ولا يَفُون لجارِ

يستيقظون إلى نهيقِ حمارِهم ... وتنامُ أعينُهُمْ عن الأوتارِ

فإنّ غرضه وصفُهم بالعجز، ولذلك جمع بين المتقابلين، وقد تم غرضه بنفي الغدر والوفاء عنهم بالإطلاق، ولكنه كمّله بقوله: لجار، وهو الإيغال.

= والبيت بهذا اللفظ للمجنون في ديوانه ص ٢٩٧.

(١) البيت للسموأل بن عادياء في ديوانه ص ٩١.

(٢) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٩٣.

(٣) البيت في ديوان البحتري ١/ ١١١، والوساطة ص ٤٦.

(٤) البيت لابن رشيق القيرواني في تحرير التحبير ص ١١٢، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٠، والطراز ٢/ ٣٧٢.

(٥) البيتان في ديوان الفرزدق ١/ ٣٦٠، وكتاب الصناعتين ص ٣١٣.

إشارة: المطابقة: إما ظاهرة أو خفية أو ما بينهما:

فالظاهرة: أن تكون بين السلب والإيجاب، كما تقدمت أمثلتها.

أو تكون بين المتضادين تضادًا حقيقيًا، كما في الألوان، ويسمى «التدبيج» مأخوذ من الديباج؛ لاختلاف ألوانه، كقول ابن حيّوس: [الخفيف]

إن تُرد عِلمَ حالهم عن يقين فالقَهُم يومَ نائل أو نِزال
تَلْقى بيضَ الوجوه، سودَ مُثار النقع خُضرَ الأكناف حمرَ النصالِ

وقول الحريري: «فمذ ازورّ المحبوبُ الأصفرُ، واغبرّ العيشُ الأخضرُ، واسْود يومي الأبيضُ، وابيضّ فَودي الأسودُ، حتى رثى لي العدوُّ الأزرق، فيا حبّذا الموتُ الأحمرُ».

والخفية: أن تكون ملزومًا للتقابل، لتعلقهما بالمفعول به، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نُوح: الآية ٢٥] فإنه لولا تعلق الفعلين بمفعوليهما، لما تحقق بينهما تقابل.

أو لتعلقهما بطرفين متقابلين، كتقابل السماء والأرض، لتقابُل طرفيهما، وهما جهتا فوق وتحت.

أو لتقابل لازم آخر غيرهما، كقوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٩] فإن الرحمة تقابل الشدة؛ لاستلزامها اللين.

وما عدا القسمين هو ما بين الظهور والخفاء، وقد تقدمت أمثلتهما.

إشارة إلى المقابلة:

وهي أن يؤتى بمعنيين أو معاني متوافقة، ثم يؤتى بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب، وهي إما ثنائية كقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التّوبَة: الآية ٨٢] وقول النبيّ ﷺ: «إن الرِفْقَ لا يكونُ في شيء إلا زانه، والخرقَ لا يكونُ في شيءٍ إلا شَانَه»[1]. وقول الذبياني[2]: [الطويل]

فتى تَمَّ فيه ما يسرُّ صديقَهُ على أنّ فيه ما يسوء الأعادِيا

(١) أخرجه مسلم في البر حديث ٧٨، وأحمد في المسند ٦/ ١٢٥.
(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥١، وللنابغة الجعدي في كتاب الصناعتين ص ٣٣٨.

أو ثلاثية كقول أبي دلامة[(١)]: [الطويل]

ما أحسنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا وأقبحَ الكفَر والإفلاسَ بالرجلِ!!

وقول أبي الطيب[(٢)]: [الطويل]

فلا الجودُ يُفني المال والجَدُّ مُقْبلٌ ولا البخلُ يُبقي المالَ والجَدُّ مُدْبِرُ

أو رباعية كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: الآيات ٥ - ١٠] وذلك أن استغنى معناه: استغنى بنعيم الدنيا عن نعيم الآخرة، فيكون في مقابلة «اتقى» الذي بعكس ذلك.

وقيل: أو خماسية كقول أبي الطيب[(٣)]: [البسيط]

أزورهـمْ وسَـوادُ الليـلِ يَشْفـعُ لِي وأنْثنِي وبياضُ الصبحِ يُغري بي

بناء على أن «لي» و«بي» متقابلين.

وفيه نظر؛ لأنهما من تتمة الفعلين، فلا يتعدد التقابل بهما، فتكون رباعية.

ورجح بيت أبي الطيب على بيت أبي دلامة بكثرة المقابلة، وأن قافيته ممكنة، وقافية أبي دلامة مستدعاة؛ لعدم اختصاص الحكم بالرجل دون المرأة.

ورجح بيت أبي دلامة بحسن المقابلة؛ فإن الصبح في بيت أبي الطيب لا يقابل الليل، وإنما يقابله النهار.

إشارة إلى المناسبة:

هي أن يجمع في الكلام بين كلمات متناسبة، كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾ [الرحمٰن: الآيتان ٥، ٦] فإن القمر يناسب الشمس، والشجر يناسب النجم؛ لأن النجم نبات ليس له ساق. وفيها أيضًا مطابقة خفية.

---

(١) البيت في تحرير التحبير ص ١٨١.
(٢) البيت ليس في ديوان المتنبي، وهو لعبد الله بن طاهر في الأغاني ٦/ ٤٣.
(٣) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٢١٠.

ومنه أيضًا قول من يمدح الوزير المهلبي[١] نثرًا: «أنت أيها الوزير اسماعيليُّ الوعد، شُعَيبِيُّ التوفيق، يوسُفيُّ العفو، محمدي الخُلُق».

وقول الشاعر[٢]: [الطويل]

كأن الثريا عُلِّقَتْ في جبينه   وفي خدِّه الشعْرَى، وفي وجهه القَمَر

جمع بين الكواكب المتناسبة، كما جمع المادح بين أسماء الأنبياء.

وقول الآخر في وصف فرس[٣]: [السريع]

مِن جُلَّنارِ ناضرٍ خدُّه   وأذْنه من ورق الآسِ

وقول البحتري في صفة الإبل الأنضاء[٤]: [الخفيف]

كالقِسِيّ المعُطَّفاتِ، بل الأ   سهم مَبرِيَّةً، بل الأوتارِ

ومن أحسن ما قيل فيها قول ابن رشيق[٥]: [الطويل]

أصحّ وأقوى ما سمعناه في الندى   من الخبر المأثور منذُ قديمِ

أحاديثُ ترويها السيولُ عن الحَيَا   عن البحر، عن كَفّ الأميرِ تميمِ

فإنه أوقع المناسبة فيه بين الصحة والقوة، والسماع والخبر المأثور، والأحاديث والرواية، ثم بين السيل والحيا، والبحر وكف تميم، مع الترتيب الطبيعي المعنعن كسند الأحاديث.

ويلحق بالمناسبة ما سمي: بتشابه الأطراف:

وهو إيقاع المناسبة بين كلامين متعاقبين، كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: الآية ١٠٣] فإن قوله:

(١) الوزير المهلبي: هو الحسن بن محمد بن هارون بن إبراهيم بن عبد الله المهلبي، أبو محمد الوزير لمعز الدولة بن بويه الديلمي، ولد بالبصرة سنة ٢٩١ هـ، وتوفي في طريق واسط، وحمل ودفن ببغداد سنة ٣٥٢ هـ، صنّف: «ديوان الرسائل»، «ديوان شعره»، «كتاب في أصول النحو»، «كتاب اللغة في مخارج الحروف». (كشف الظنون ٥/ ٢٧٠).

(٢) البيت لأسيد بن عنقاء الفزاري في لسان العرب (سوم)، وتاج العروس (سوم)، والحماسة البصرية ١/ ١٥٦، وبلا نسبة في كتاب العين ٦/ ١٦٨.

(٣) البيت لابن خفاجة الأندلسي في ديوانه ص ٤٩.

(٤) البيت في ديوان البحتري ٢/ ٩٨٧.

(٥) البيت في نهاية الأرب ٧/ ١٥٨، والطراز ٣/ ١٤٦.

اللطيف، يناسب لا تدركه الأبصار، وكأنه تعليل له، وقوله: الخبير، يناسب يدرك الأبصار، وكأنه تعليل له.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٦٤﴾﴾ [الحَجّ: الآية ٦٤] وجه المناسبة بين الكلامين: أن الثاني تنبيه على أن كونه مالك ما في السمٰوات وما في الأرض، ليس لحاجته إليه، بل لكونه غنيًّا حميدًا، أي: غنيًّا يجود بماله، ليُحمَد، لا غنيًّا يبخل بماله، ليذم.

وقد تخفى المناسبة فيظن خلافه، كقوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المَائدة: الآية ١١٨] فإنه يظن أنه لا مناسبة بين كونه غافرًا وكونه عزيزًا حكيمًا، والظن فاسد؛ لأن وجه المناسبة أن ترك المجازاة على الفعل القبيح في الشاهد لأحد أمرين: إما للخوف من حاكم آخر، أو للجهل بالسياسة، فأزال السبب الأول في: ـ الغالب ـ بقوله: العزيز؛ لأن العزيز بمعنى: الغالب، ومنه المثل: (مَن عَزَّ بَزَّ) أي من غلب سلب، وأزال السبب الثاني بقوله: الحكيم؛ لأن الحكيم هو العالم الذي يضع الأشياء مواضعها.

إشارة: قد يُركب الكلام من المطابقة والمناسبة، فيختص باسم «التفويف»، كقول من يصف سحابًا: [الطويل]

تسربلَ وشْيًا من خُزُور تطرزتْ ... مطارفُها طُرْزًا من البرق كالتِّبر
فوشيٌ بلا رقْمٍ، ونقشٌ بلا يدٍ ... ودمعٌ بلا عينٍ، وضحك بلا ثَغرِ

فإن الرقْمَ واليد والعين والثغر متناسبة، وسلبها يستلزم سلب الوشي والنقش والدمع والضحك، فيكون بينهما وبين وجودها المذكور مطابقة.

ومنه قول عنترة(١): [الكامل]

إن يلحقوا أكرُرْ وأن يُستلحقوا ... أشْدُدْ، وإن نزلوا بضَنْكٍ أنزِل

فإن بين الإلحاق والاستلحاق مناسبة وبين لازمَيهما، وهما كونهم طالبين وكونهم مطلوبين مطابقة، وكذا بين الكرّ والشد مناسبة.

ومنه قول ابن زيدون(٢): [البسيط]

تِهْ أحتملْ، واحتكم أصبرْ، وعِزّ أهُنْ ... ودِلَّ أخضع، وقل اسمع، ومُرْ أطِعْ

(١) البيت في ديوان عنترة ص ٥٧.
(٢) البيت في ديوان ابن زيدون ص ٢٧٩.

فإن بين كلماتها مطابقة ومناسبة على ما لا يخفى، ومنه قول ديك الجن: [البسيط]

أُحْلُ، وامْرُرْ، وضُر، وانفع، ولِنْ، واخـ
شُن، ورِش، وانتدِبْ للمعالي

والمطابقة فيه أظهر؛ لتقابل كل مزدوج.

إشارة إلى المشاكلة:

هي ذكر الشيء بغير لفظه اعتمادًا على معموله أو عامله:

أما الأول، فكقول الشاعر(١): [الطويل]

فقالوا: اقترح شيئًا نُجِدْ لكَ طبخه فقلت اطبخوا لي جُبَّةً وقميصا

أقام: «اطبخوا» مقام «خيطوا»؛ لدلالة المعمول عليه، لقصد المشاكلة بين الكلامين.

ومنه قول أبي تمام(٢): [الكامل]

مَنْ مُبلغٌ أفناء يعربَ كلَّها أني بنيتُ الجارَ قبل المنزلِ؟

أقام: بنيت مقام حصلت، لقرينة المعمول، لقصد مشاكلة المنزل.

ومنه قولُ بعض من ردَّ القاضي شهادَته في هلال العيد(٣): [مجزوء الرمل]

أترَى القاضِيَ أعْمَى أم تُراه يتعامَى؟
سرق العيدَ كأنَّ الـ عيدَ أموالُ اليتامى

أقام: «سرق» مقام «سترَ»؛ لتشاكل أموال اليتامى، لقرينة العيد.

وأما الثاني: فكقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ﴾ [المَائدة: الآية ١١٦] أقام: نفسك مقام ذاتك؛ لتشاكل نفسي. وقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشّورى: الآية ٤٠] أقام: سيئة مقام عقوبة؛ لتشاكل السيئة الأولى.

(١) البيت لأبي الرقعمق (أحمد بن محمد الأنطاكي) في بغية الإيضاح للخطيب القزويني ٤/ ٢٢.
(٢) البيت في ديوان أبي تمام ٣/ ٤٩.
(٣) البيتان للصاحب بن عباد في ديوانه ص ٢٨٦، ويتيمة الدهر للثعالبي ٣/ ٢٤٥.

وقد تقدَّر المشاكلة، لعدم التلفظ بالمُشاكل، كما حُكِي أن بعض الولاة كان يغرس سيالا في جامع بغداد، فوقف عليه وأنشد: [الكامل]

إن الـولايـة لا تـدوم لـواحـد ... إنْ كـنـتَ تُـنـكـره فـأيـن الأوَّلُ؟

واغرس من الفعل الجميل غرائسا ... فـإذا عُـزِلـتَ فـإنـهـا لا تُـعـزَل

أقام: اغرس مقام اصنع؛ ليشاكل فعل الوالي.

ومنه قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٨] أراد: تطهير الله، فأقام: الصبغ مقام التطهير؛ ليشاكل صبغ النصارى؛ فإنهم كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه بالمعمودية؛ تطهيرًا لهم، يدل عليه سبب نزول الآية، والباب كله استعارة لقصد المشاكلة لا للمبالغة، ولذلك ليست من مسائل علم البيان.

إشارة إلى الاستطراد:

وهو الانتقال من مقصود إلى آخر من غير أن يكون الأول وصلة إلى الثاني كقول الحماسي[(١)]: [الطويل]

وإنّا لـقـومٌ لا نـرى الـقـتـلَ سُـبّـةً ... إذا مــا رأتــه عــامِــرٌ وســلـولُ

وقول الآخر[(٢)]: [الكامل]

إذا مـا اتّـقـى الله الـفـتـى وأطـاعـه ... فليس به بأسٌ وإن كان من جَرْم

قال الزمخشري: ومن الاستطراد قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ۝٢٦﴾ [الأعراف: الآية ٢٦].

وفيه نظر؛ لعدم انتقاله فيها من معنى إلى آخر؛ لأنها كلها في معنى اللباس.

وقد أغرب أبو إسحٰق الصابي في قوله: [الكامل]

إن كنتُ خُنتُكَ في المودّةِ ساعةً ... فذممتُ سيفَ الدولة المحمودَا

وزعـمـتُ أنَّ له شريكًا في العلا ... وجـحـدْتُـه فـي فـضـله الـتـوحـيـدَا

قسمًا لو أنّي حالفٌ بغموسِها ... لِغـريـم دَيْـنٍ مـا أراد مـزيـدَا

(١) البيت للسموأل بن عادياء في ديوانه ص ٩١.

(٢) البيت لزياد الأعجم في كتاب الصناعتين ص ٣٩٩.

حيث إن المعنى الثاني هو المقصود، والأول وصلة إليه.

إشارة إلى العكس:

هو أنْ يوصل كلام بآخر ويُعكس كلمتاه، كقولهم: «عاداتُ السادات ساداتُ العادات، وكلام المَلك مَلِكُ الكلام»، ومنه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: الآية ٣١].

وقول الشاعر[(١)]: [الوافر]

فـردٌ شـعـورَهُـنّ الـسـودَ بِـيـضًـا ورُدّ وجـوهَـهُـنَّ الـبـيـضَ سـودَا

وقول الحسن البصري: «إنّ مَن خَوّفك حتى تلقَى الأمْنَ، خيرٌ ممن أمّنك حتى تلقَى الخوف».

وقول أبي الطيب[(٢)]: [الطويل]

فلا مَجْدَ في الدنيا لمن قلّ مالُه ولا مال في الدنيا لمن قلّ مجدُه

وقول الآخر: [الكامل]

إنّ الـلـيـالِيَ لـلأنـامِ مـنـاهـلٌ تُـطْـوَى وتُـنـشَـرُ دونـهـا الأعـمـارُ

فـقِـصـارُهـن مع الـهـمـوم طـويـلةٌ وطِـوالُـهـن مـع الـسـرور قِـصـارُ

إشارة إلى الإرصاد والنقض:

الإرصاد: أن ينبه صدرُ الكلام على عَجُزِه بعد معرفة الفقرة أو الرويّ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العَنكبوت: الآية ٤٠].

وقول زهير[(٣)]: [الطويل]

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَعِشْ ثمانين حَوْلًا ـ لا أبا لك ـ يسْأمِ

(١) البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ٤٤٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٤١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٧، ولأيمن بن خريم في ديوانه ص ١٢٦، ولفضالة بن شريك في عيون الأخبار ٣/ ٧٦، ومعجم الشعراء ص ٣٠٩، وللكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩١، وذيل الأمالي ص ١١٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٩، وشرح ابن عقيل ص ٢١٧، ولسان العرب (سمد).

(٢) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٢١٦.

(٣) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٩، وكتاب العين ٥/ ٣٧٢، وأساس البلاغة (كلف)، وتاج العروس (حمل).

وقول البحتري[(١)]: [الكامل]

أبكيكُمَا دمْعًا، ولو أنيّ على قدْرِ الجَوَى أبكي، بكَيْتُكُمَا دمَا

والنقض: أن ينقض أخيرًا ما أثبته أولًا، كقول زهير[(٢)]: [البسيط]

قِفْ بالدّيار التي لم يَعفُها القِدمُ بلَى، وغيّرها الأرواحُ والدِيَمُ

وقول الحماسي[(٣)]: [الطويل]

أليس قليلًا نظرةٌ إنْ نظرتُها إليك؟ وكلّ ليس منك قليل

إشارة إلى التورية:

هي أن يراد من لفظ له معنيان: أبعدهما.

إما لقرينة عقلية كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥]. وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذّاريَات: الآية ٤٧].

أو لقرينة لفظية، كقول بعض القضاة في ربيع بارد[(٤)]: [البسيط]

كأنّ كانَونَ أهْدى مِن ملابسه لشهرِ آذارَ أنواعًا من الحُلَلِ

أو الغزالة من طول المدى خَرِفتْ فما تفرّق بين الجدْيِ والجمَل

وقول الآخر: [الطويل]

حملناهمُ طرًّا على الدُّهْم بعد ما خلعنا عليهم بالطعان ملابسا

وقول ابن الربيع: [الكامل]

لولا التطيُّرُ بالخلاف، وأنهمْ قالوا: مريضٌ لا يعودُ مريضا

لقضيتُ نحْبي في فِنائِكَ خدمةً لأكون مندوبًا قضى مفروضا

---

(١) البيت في ديوان البحتري ٣/١٩٥٨.
(٢) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٤٥، ولسان العرب (وا)، وتهذيب اللغة ١٥/٦٧٢، وتاج العروس (وا).
(٣) البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٤١، ولأعرابي من بني عقيل في الأغاني ٥/٣١٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٤٠٢.
(٤) البيت لأبي الفضل البستي في تحرير التحبير ص ٢٧٠.

وقد ظن بعضهم أن قول الحماسي(١): [الطويل]

فلما نأت عنّا العشيرةُ كلّها   أنخْنا، فحالفْنا السيوفَ على الدهرِ
فلما أسلمْتنا عند يوم كريهة   ولا نحن أغضيْنا الجفونَ على وِتْرِ

من التورية، وليس كذلك، بل هو من الكناية؛ فإن الجفون ـ جفون العين ـ كناية عن إغماد السيوف، لا أنه أراد جفون السيف وورّى.

إشارة إلى المزاوجة، والجمع، والتفريق، والتقسيم، والجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم، والجمع مع التفريق والتقسيم:

أما الأول: فهي: أنْ تزاوج بين معنيين في الشرط، ويبنى الجزاء عليهما كقول البحتري(٢): [الطويل]

إذا ما نَهَى الناهي فَلجَّ بي الهَوَى   أصاختْ إلى الواشي فلجَّ بها الهجْرُ

وقوله أيضًا(٣): [الطويل]

إذا احتربتْ يومًا ففاضتْ دماؤُها   تذَكَرتِ القربى ففاضتْ دموعُها

وأما الثاني: فهو أن يجمع بين شيئين في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: الآية ٤٦] وقول الشاعر(٤): [الرجز]

إنّ الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ   مفسدةٌ للمرء أيُّ مفسدهْ

وأما الثالث: فهو إيقاع التفرقة بين أمرين من نوع واحد، كقول الشاعر(٥): [الخفيف]

ما نوالُ الغمامِ وقتَ ربيعٍ   كنوال الأمير يومَ سخاءِ
فنوالُ الأمير بَدْرةُ عينٍ   ونوال الغمام قطرةُ ماءِ

وقول الآخر(٦): [المنسرح]

مَن قاس جَدْواكَ بالغمام فما   أنصف في الحكْم بين شكلين
أنت إذا جُدتَ ضاحِكٌ أبدًا   وهُوَ إذا جاد هامِلُ العينِ

(١) البيتان في ديوان الحماسة ١/٣٢٦.
(٢) البيت في ديوان البحتري ٢/ ٨٤٤.
(٣) البيت في ديوان البحتري ٢/١٢٩٩.
(٤) الرجز لأبي العتاهية في ديوانه ص ٤٩٣.
(٥) البيتان لرشيد الدين الوطواط في حدائق السحر ص ١٧٨.
(٦) البيتان للوأواء الدمشقي في ديوانه ص ٢٢٢.

وأما الرابع: فهو ذكر متعدد ثم ذِكر كل واحد منه بصفة كقول أبي تمام(١): [الطويل]

فما هو إلا الوحيُ أو حدُّ مُرهِفٍ تُميل ظُباه أخدَعَيْ كلّ مائلِ
فهذا دواء الداء من كل عالم وهذا دواء الداء من كل جاهلِ

وأما الخامس: فهو أن يُجمع معنيان في لفظ واحد، ثم يفرِّق، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: الآية ١٢].

وقول الشاعر(٢): [المتقارب]

فوجهكَ كالنار في ضوئها وقلبِيَ كالنار في حَرِّها

وأما السادس: فهو أن يجمع متعدد في حكم ثم يقسم، أو يقسم ثم يجمع: فالأول كقول أبي الطيب(٣): [البسيط]

حتى أقام على أرباضِ خَرْشَنةٍ تشقَى به الرومُ والصُّلْبانُ والبِيَعُ
للسَّبْيِ ما نكحوا، والقتلِ ما ولدوا والنهبِ ما جمعوا والنارِ ما زرعوا

أجمل في البيت الأول شقاء الروم، ثم فصّله في الثاني.

والثاني كقول حسان(٤): [البسيط]

قومٌ إذا حاربوا ضَرّوا عدوهمُ أوْ حاولوا النفعَ في أشياعِهم نَفَعوا
سجيَّةٌ تلك منهم غيرُ مُحْدَثَةٍ إن الخلائق ـ فاعلم ـ شرُّها البِدَعُ

قسّم في البيت الأول صفة الممدوحين، ثم جمعها في الثاني حيث قال: سجية تلك.

وأما السابع: فكقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

---

(١) البيتان في ديوان أبي تمام ٣/ ٨٦.
(٢) البيت لرشيد الدين الوطواط في حدائق السحر ص ١٧٩، وأنوار الربيع ٥/ ١٧١، ومعاهد التنصيص ٣/ ٤.
(٣) البيت الأول في ديوان المتنبي ٢/ ٦٣، والبيت الثاني ليس في الديوان (طبعة دار الكتب العلمية).
(٤) البيتان في ديوان حسان بن ثابت ص ٢٣٨، ودلائل الإعجاز ص ٧٤.

ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: الآيات ١٠٥ - ١٠٨].

فإن فيها الجمع، وهو قوله: لا تُكلم نفس، فإن (نفس) لوقوعها في سياق النفي تعمّ.

والتفريق، وهو قوله: فمنهم شقي وسعيد.

والتقسيم، وهو قوله: فأما الذين شقوا إلى آخر الآية الثانية.

إشارة إلى اللف والنشر:

وهو أن يُذكر متعدد، ثم يُتمّ بمتعدد آخر إما على ترتيبه، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: الآية ٧٣] وقول ابن حيّوس: [الكامل]

فعْلُ المدام، ولونُها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه، وريقهِ

أو على غير ترتيبه، كقول ابن حيّوس[1]: [الخفيف]

كيف أسلو وأنت حِقْفٌ، وغُصنٌ ... وغزال: لحظًا، وقدًّا، ورِدفا؟

وقول الفرزدق[2]: [الطويل]

لقد خنتَ قومًا لو لجأت إليهمُ ... طريدَ دمٍ، أو حاملًا ثِقْلَ مَغرمِ

لألفَيْتَ فيهم مُعطيًا أو مُطاعنا ... وراءك شَزْرًا بالوشيج المقوّمِ

إشارة: جاء التقسيم على وجهين آخرين:

أحدهما: أن يُذكر لشيء أحوال، ثم يوصف باعتبار كل حال بصفة. كقول أبي الطيب[3]: [الطويل]

سأطلب حقي بالقَنا ومشائخٍ ... كأنهمُ من طول ما التثموا مُرْدُ

ثقالٍ إذا لاقَوا، خِفافٍ إذا دُعوا ... كثيرٍ إذا شَدُّوا، قليلٍ إذا عُدُّوا

---

(١) البيت للعسكري في كتاب الصناعتين ص ٣٤٦.

(٢) البيتان في ديوان الفرزدق ٢/ ٢٠٢.

(٣) البيتان في ديوان المتنبي ١/ ٢٤٢.

وقوله أيضًا(١): [الوافر]

بدتْ قمرًا، ومالتْ خُوطَ بانٍ وفاحتْ عنبرًا، ورنتْ غزالًا

وثانيهما: استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣٢].

وكما حُكي عن أعرابي وقف على حلقة الحسن فقال: «رحم الله من تصَدَّق من فَضل أو آسى من كَفاف أو آثر من قُوت» فقال الحسن: «ما ترك لأحد عذرًا».

وقول زهير(٢): [الطويل]

وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْمِ ما في غدٍ عَمِي

إشارة إلى التجريد:

هو أن يقدِّر لشيء صفاتٌ ثم يُنزع منها صفة، كقولك: «لي من فلان صديقٌ حميم» أي: له صفات من جملتها الصداقة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٨]، أي: من جملة صفات جهنم أنها دار الخلد للكفار، أي يخلدون فيها. وقول الحماسي(٣): [الكامل]

فلئن بقيتُ لأرحلنّ بغزوة تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

أي: أو يموت مني رجل كريم من جملة صفاتي.

وقد يُذكر المنتزع منه ويضمر المنتزع كقولك: «لئن سألتَ فلانًا لتسألنّ به بحرًا» أي: جرّدْ وانتزع حاجتك من صفاته، فإنه بحر، والبحر يوجد فيه كل الحوائج.

إشارة إلى المبالغة:

الوصف المبالَغ فيه: إما أن يكون ممكنًا أوْ لا.

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٨٤.

(٢) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٩، ولسان العرب (عمى)، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٤٥، ورواية صدر البيت في الديوان:

وأعلم علم ما في اليوم والأمس قبله

(٣) البيت لقتادة بن مسلم الحنفي في ديوان الحماسة ص ٧٧٠، ونهاية الأرب ٧/ ١٥٦.

والأول إن كان ممكنًا في العادة، سمي: التبليغ، كقول امرىء القيس[(١)]: [الطويل]

فعادَى عِداءً بين ثَور ونعجةٍ   دراكًا ولَمْ يُنْضَحْ بماء فيُغْسَلِ

وصف فرسه بأنه أدرك ثورًا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عادةً وعقلًا.

وإن لم يمكن في العادة وأمكن في العقل، سمي: بالإغراق، كقوله[(٢)]: [الوافر]

ونكرِمُ جارَنا ما دام فينا   ونُتبعه الكرامةَ حيثُ مالا

والثاني: يسمى بالغُلُوّ، كقول أبي الطيب[(٣)]: [الكامل]

عقدتْ سنابكُها عليه عَثيرا   لو تبتغي عِنَقًا عليه لأمكنا

وقول أبي نواس[(٤)]: [الكامل]

وأَخفتَ أهلَ الشرك حتى إنه   لتخافُك النُطَفُ التي لم تُخْلَقِ

وقول الآخر[(٥)]: [المنسرح]

أسكرُ بالأمس إن عزمتُ على الشرب   غدا، إنَّ ذا من العجَبِ

بالغ الأول في شدة الغبار، وبالغ الثاني في شدة الإخافة، وبالغ الثالث في شدة الإسكار، بأوصاف ممتنعة عادةً وعقلًا.

وقد يخرج من حد الغلوّ: إما بلفظة يكاد، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النُّور: الآية ٣٥]، وقول الشاعر في وصف فرسه: [الكامل]

ويكادُ يخرج سُرْعةً عن ظله   لو كان يرغب في فِراق رفيقِ

---

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٢٢، ولسان العرب (غسل)، (عدا)، وتاج العروس (غسل)، (عدا).

(٢) البيت لأعشى بني تغلب (عمير بن الأهتم) في ديوان الحماسة لأبي تمام شرح البرقوقي ص ١٣٨٥، ونقد الشعر ص ٨٤.

(٣) البيت في ديوان المتنبي ١/١٩٧.

(٤) البيت في ديوان أبي نواس ص ٢٥٨.

(٥) البيت لأبي نواس في نفحات الأزهار ص ٢٠٧، وليس في ديوانه.

أو بنوع من التخييل، كقول القاضي الأرّجانيّ يصف طول ليلته: [الطويل]

يُخَيّلُ لي أنْ سُمِّرَ الشهْبُ في الدجى وشدّت بأهدابي إليهن أجفانِي

إشارة إلى المحاجّة:

وهي ادعاء شيء مع الحجّة عليه، وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هُود: الآية ١١٨] هي مقدمة شرطية وملزوم المقدمة الاستثنائية، والنتيجة: لم يشأ ربك أن يكون الناس أمة واحدة، بل جعل بعضهم فوق بعض درجات؛ لاقتضاء الحكمة ذلك، وبينتُ ذلك في رسالة: (الرحمة في اختلاف الأمة) على وجهٍ لا مزيد عليه.

وكقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٢] «وهي مقدمة شرطية، والاستثنائية هي نقيض التالي، أي: لكن لم تفسد السمٰوات والأرض، تنتج: ليس فيها إلٰه غير الله. وبيان الملازمة ما ذكره المتكلمون، وسموه «برهان التمانع».

وكقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعَام: الآية ٩١] ناقض السالبة الكلية بالموجبة الجزئية.

وكقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المَائدة: الآية ١٨] أراد: أنتم تعذَّبون، والبنون لا يعذَّبون، ينتج من الشكل الثاني: أنتم غير بنين.

وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ٧٦] أراد: القمر أفل، وربي ليس بآفل، فالقمر ليس بربي.

إشارة إلى التعليل:

هو أن يذكر لوصف علة مناسبة لا في نفس الأمر، وهو أربعة أقسام: الأول: ما لا يظهر له في العادة علة، كقول أبي تمام[1]: [الكامل]

لا تُنكري عَطلَ الكريمِ مِنَ الغِنى فالسيلُ حربٌ للمكان العالي

جعل كون السيل حربًا للمكان العالي، علةً لكون الغني حربًا للكريم، فإن نسبة الغني إلى الكريم كنسبة السيل إلى المكان العالي كالجبال والتلال.

(١) البيت في ديوان أبي تمام ٣/ ٧٧.

الثاني: ما يظهر له علة غير المذكورة، كقول أبي الطيب[١]: [الرمل]

مـا بـه قـتـل أعـاديـه، ولـكـن   يَتّقي إخْلافَ ما ترجو الذئابُ

جعل علة قتل الممدوح أعداءه ما فيه من طبيعة الكرم حتى يقصد في قتله الأعداء ضيافة الذئاب، لا الانتقام من الأعداء.

ومنه قول أبي طالب المأموني في مدح بعض الوزراء ببخارى[٢]: [الخفيف]

مُغْرَمٌ بالثناء، صَبٌّ بكسْبِ الـ   ـمجد يهتز للسماح ارتياحَا

لا يـذوق الإغـفـاءَ إلا رجـاءً   أن يَرى طيفَ مستميحٍ رواحا

جعل علةَ نوم الممدوح رؤيته طيف المستميح؛ لما في طبيعته من ملكة الكرم.

ومنه قول ابن المعتز: [المنسرح]

قالوا اشتكت عينُه، فقلت لهم: مِن كثرة القتل نالها الوصَبُ

حُمْرَتُها مِن دماء مَن قتلتْ   والدم في النصل شاهدٌ عجَبُ

وقول الآخر[٣]: [المتقارب]

أتـتـنـي تـؤنّـبـنـي بـالـبُـكـا   فـأهـلًا بـهـا وبـتـأنـيـبـهـا

وتقول: - وفي قولها حشمةٌ -   أتـبـكـي بـعـيـنٍ تـرانـي بـهـا؟

فقلت: إذا استحسنتْ غيرَكُم   أمـرتُ الـدمـوع بـتـأديـبـهـا

الثالث: أن يراد إثباتُ صفة ممكنة بعلة غير معهودة، كقول مسلم بن الوليد[٤]: [البسيط]

يا واشيًا حَسُنتْ فينا إساءتُهُ   نجّى حِذَارُكَ إنساني مِن الغرق

يريد إثبات إحسان الواشي، وهو صفة ممكنة، معللة بعلة غير معهودة، وهي: أن حذاره منه كان سببًا لسلامة إنسان عينه من الغرق في الدموع.

الرابع: أن يراد إثبات صفة غير ممكنة بعلة معهودة، كقوله: [البسيط]

لو لم تكن نيّةُ الجوزاء خدمتَهُ   لما رأيت عليها عِقدَ مُنتطِقِ

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٨٨.
(٢) البيتان في أسرار البلاغة ص ٣٣٨.
(٣) الأبيات بلا نسبة في أسرار البلاغة ص ٣٤٢.
(٤) البيت في ذيل ديوان مسلم بن الوليد ص ٣٢٨، والشعر والشعراء ٢/ ٨١٥، وطبقات الشعراء ص ١١١.

أراد: أن الجوزاء منطوقة على نية خدمة الممدوح، وهي صفة غير ممكنة، معَللة بعلة معهودة، وهي عقد المنطقة في وسطها، فإن ذلك هو المعهود من الخدّام.

إشارة إلى تأكيد المدح بالاستثناء المنقطع، سواء كان الاستثناء عن سلب ذم، أو عن إثبات مدح:

والأول: كقول النابغة الذبياني[(١)]: [الطويل]

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم ... بهنّ فُلول من قِراع الكتائبِ

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ۝٢٦﴾ [الواقعة: ٢٥ - ٢٦].

وقوله: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦].

والثاني: كقوله عليه السلام: «أنَا أفْصحُ العرب بَيْد أنّي من قريش»[(٢)].

وكقول النابغة الجعدي[(٣)]: [الطويل]

فتًى كَمُلَتْ أخلاقُه، غيرَ أنه ... جَوادٌ، فما يُبقِي من المال باقيا

ووجه التأكيد في الكل أمر واحد، وهو: ألّا تدل بمفهومه على استيفاء جزئيات المستثنى منه، فإذا ذُكر بعدها ما يُظن أنه داخل فيه، وليس بداخل في الحقيقة، عُلم أنه لو كان صفة ذم، لكان أوْلى بالذكر مما يشبه الذم، فيعلم المدح بطريقتين: منطوق ومفهوم، وهو التأكيد، ولهذه النكتة قيل: إنّ قول عمر في عليّ: (لله درّه لولا دعابةٌ فيه) إنه تأكيد المدح في الحقيقة؛ لأن الدعابة لا تنافي الخلافة، على خلاف ما اعتقده

---

(١) البيت في ديوان النابغة الذبياني ص ٤٤، والأزهية ص ١٨٠، وإصلاح المنطق ص ٢٤، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢٧، والدرر ٣/ ١٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩، والكتاب ٢/ ٣٢٦، ومعاهد التنصيص ٣/ ١٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧، ولسان العرب (قرع)، (فلل)، ومغني اللبيب ص ١١٤.

(٢) أخرجه العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٢٣٢، ٢/ ٨٥٠، والقاضي عياض في الشفاء ١/ ١٧٨، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار ٢/ ٣٦٤، وعلي القاري في الأسرار المرفوعة ١١٧.

(٣) البيت في ديوان النابغة الجعدي ص ١٧٣، والأزهية ص ١٨١، وأمالي المرتضى ١/ ٢٦٨، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٤، والدرر ٣/ ١٨٢، وديوان المعاني ١/ ٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٤، والشعر والشعراء ١/ ٢٩٩، والكتاب ٢/ ٣٢٧، ولسان العرب (وحح).

القائل، فيدل بالمفهوم على أنه لو كان في عليّ صفة ذم بالإطلاق، لكان أولى بالذكر مما يُظن أنه ذم.

إشارة إلى الاستتباع، والإدماج، والتوجيه:

أما الأول: فهو مدح الرجل بشيء على وجه يستلزم مدحًا آخر، كقول أبي الطيب[١]: [الطويل]

نهبْتَ من الأعمارِ ما لوْ حويتَهُ لـهُـنّـئَتِ الـدنـيـا بـأنـك خـالـدُ

مدحه بالشجاعة بسبب استلزام كثرة القتل إياها، ثم أتبعه بأنه لو حوى تلك الأعمار المنهوبة لنفسه لعُمِّر في الدنيا تعميرًا يهنىء به الدهر؛ لأنه سبب صلاح الدهر بقتل مفسديه.

وأما الثاني: فهو تضمين الكلام معنًى غيرَ ما سيق له، وهو أعمُّ من الأول، كقول أبي الطيب[٢]: [الوافر]

أقـلّبُ فـيـه أجـفـانِـي، كـأنـي أعُـدُّ بـهـا عـلى الـدهـر الـذُنـوبـا

يصف طول الليل، وضمنه الشكاية عن الدهر. وقول ابن المعتز: [المنسرح]

قد نفض العاشقون ما صنع الـ ـهـجـرُ بـألـوانـهـم عـلى ورقَـهْ

يصف الخيريّ بلون الصفرة، وضمنه فعل الهجر بالعاشقين.

وقول ابن نباتة[٣]: [الطويل]

ولا بدَّ لي من جَهلةٍ في وِصاله فمنْ لي بِخِلٍّ أودِعُ الحِلم عندهُ؟

ذكر الغزل وضمَّنه افتخاره بالحلم، وأنه لو وجد من يصلح للودائع، أودع عنده حلمه ريثما ينقضي وطره من جهالات العشاق.

وأما الثالث: فهو أن يكون الكلام محتملًا لوجهين مختلفين كقوله لأعور[٤]: [الرمل مجزوء]

خـاط لـي عَـمْـرو قَـبـاءَ لـيـت عـيـنـيـه سـواء

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٧٢.
(٢) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٢٣٩.
(٣) البيت في ديوان ابن نباتة (عبد العزيز بن عمر) ١/ ٣٣٨.
(٤) البيت لبشّار بن برد في ديوانه ص ١٢.

قال الزمخشري: ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا﴾ [النِّساء: الآية ٤٦] يحتمل المدح أي: اسمع حال كونك غير مسمع مكروهًا من قولهم: أسمعت فلانًا مكروهًا، ويحتمل الذم أي: اسمع مدعوًا عليك بلا سمعتَ، وكذا قوله: (راعنا) يحتمل معنيين:

أحدهما: أقبِل علينا بقلبك.

والآخر: أن تكون كلمة عبرانية أو سريانية كانوا يتسابّون بها.

إشارة إلى التجاهل:

وهو إما للتوبيخ، كقول الخارجية(١): [الطويل]

أيا شجَرَ الخابورِ ما لكَ مُورقا؟ كأنك لم تجزع على ابن طريفِ

أو للمدح، كقول البحتري(٢): [البسيط]

أَلَمْعُ برقٍ سَرَى، أم ضَوْءُ مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي؟

أو للذم، كقول زهير(٣): [الوافر]

وما أدري ـ وسوف إخال أدري ـ أقـومٌ آلُ حـصـن أم نـسـاءُ؟

أو للتشبيه كقول ذي الرمة(٤): [الطويل]

أيا ظبية الوعساءِ بين جلاجل وبين النقا، أأنت أمْ أمُّ سالم؟

---

(١) البيت لليلى بنت طريف في الأغاني ١٢/ ٨٥، والحماسة الشجرية ١/ ٣٢٨، والدرر ٢/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ص ١٤٨، ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط اللآلي ص ٩١٣، وللخارجية في الأشباه والنظائر ٥/ ٣١٠.

(٢) البيت في ديوان البحتري ١/ ٤٤٢.

(٣) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٧٣، والاشتقاق ص ٤٦، وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، والدرر ٢/ ٢٦١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٩، وشرح شواهد المغني ص ١٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩، ومغني اللبيب ص ٤١.

(٤) البيت في ديوان ذي الرمة ص ٧٦٧، وأدب الكاتب ص ٢٢٤، والأزهية ص ٣٦، والأغاني ١٧/ ٣٠٩، والخصائص ٢/ ٤٥٨، والدرر ٣/ ١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧، وشرح المفصل ١/ ٩٤، والكتاب ٣/ ٥٥١، ولسان العرب (جلل) (أ)، (يا)، واللمع ص ١٩٣، ومعجم ما استعجم ص ٣٨٨، والمقتضب ١/ ١٦٣.

أو للتعريض، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَأ: الآية ٢٤].

أما وأنكم لو افتكرتم في أنفسكم وطرحتم الهوى والعوائد فيما أنتم عليه من ارتكاب الفواحش والمحرمات، وفيما النبيّ وأصحابه عليه من أعمال الخير والأمور النافعة في الدين والدنيا، لعلمتم أنكم على الضلال، ونحن على الهداية.

إشارة إلى القول بالموجب:

هو: تصديق كلام الغير وحَمْله على وجه آخر، كقوله[1]: [الخفيف]

قلتُ: ثَقَّلْتُ إذْ أتيتُ مِرارا قال: ثقّلتَ كاهلي بالأيادي
قلتُ: طوّلْتُ، قال: لا، بل تطوّلتَ وأبرمتُ، قال: حبلَ وِدادي

والاستشهاد في: ثقّلت وأبرمت، لا في طولت وتطولت.

وقول القاضي الأرّجانيّ[2]: [الرمل]

غالطتْني إذ كستْ جسمِيَ الضنا كُسوةً عرَّتْ من اللحم العظاما
ثم قالت: أنت عندي في الهوى مثلُ عيني، صدقتْ، لكنْ سَقاما

ومنه قول ابن دويدة المغربي من أبيات يخاطب بها رجلًا أودع بعضَ القضاة مالًا فادَّعى القاضي ضياعه: [الكامل]

إن قال: قد ضاعت، فيصدق؛ إنها ضاعت، ولكن منك يعني لَوْ تعي
أو قال: قد وقعتْ، فيصدق؛ إنها وقعتْ ولكن منه أحسنَ موقع

وقول الآخر[3]: [البسيط]

وإخوانٍ حسبتهمُ دُروعا فكانوها، ولكن للأعادي
وخلتهمْ سهامًا صائباتٍ فكانوها، ولكن في فؤادي
وقالوا: قد صفت منا قلوبٌ لقد صدقوا ولكن مِن ودادي

---

(١) البيتان للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج الشاعر الهازل في نهاية الأرب ٧/ ١٧١، ولمحمد بن إبراهيم الأسدي في يتيمة الدهر ٣/ ١٨٠.
(٢) البيتان في نهاية الأرب ٧/ ١٧١.
(٣) الأبيات في معاهد التنصيص ٣/ ١٨٥.

إشارة إلى الاطّراد:

هو ذكر نسب إنسان على الترتيب، كقول النبيّ ﷺ: «الكريمُ ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحٰق بن إبراهيم»(١) وقول دريد(٢): [الطويل]

قـتـلـنـا بـعـبـد الله خـيـرَ لِداتـه ذؤابَ بن إسماعيل بن زيد بن قاربِ

قيل: لما سمعه عبد الملك بن مروان، قال: لولا القافية لبلغ به آدم.

وقول الآخر(٣): [الكامل]

إن يقتلوك فقد ثَلَلْتَ عروشَهم بعُتَيْبَةَ بنِ الحارث بن شهابِ

---

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء باب ١٩، والمناقب باب ١٣، وتفسير سورة ١٢، باب ١، والترمذي في تفسير سورة ١٢، باب ١، وأحمد في المسند ٢/ ٩٦، ٣٣٢، ٤١٦.

(٢) البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٣٠، ولدريد بن الصمة في ديوانه ص ٣٦.

(٣) يُروَى صدر البيت:

إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم

والبيت لربيعة الأسدي في لسان العرب (يمن)، وتاج العروس (ذأب)، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ٣٦، والدرة الفاخرة ١/ ٣٢٥، والمستقصى ١/ ٢٥٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٦٦.

الركن الثاني
في المحسّنات اللفظية

وهي سبعة أقسام:

الجناس التام - الجناس الناقص - الملحق بالجناس - ردُّ العجز إلى الصدر - الأسجاع - التصريع - لزوم ما لا يلزم.

إشارة إلى الجناس التام:

وهو أن تتفق الكلمتان في الحروف عددًا وهيئةً وترتيبًا.

فإن كانا من نوع واحد، سمي: مماثلًا، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ﴾ [الرُّوم: الآية ٥٥]. وقول أبي تمام[١]: [الطويل]

إذا الخيلُ جابتْ قسطلَ الحربِ صدّعوا صدورَ العوالي في صدور الكتائب

وقول الآخر[٢]: [مجزوء الرمل]

حـــدقُ الآجـــالِ آجـــالُ والـــهـــوَى لـــلمـــرء قَـــتَّـــالُ

الآجال الأول: جمع إجْل بكسر الهمزة، وهو القطيع من بقر الوحش.

والثاني: عمر الحيوان أو منتهى عمره.

وإن كانا من نوعين، سمي مستوفى، كقول أبي تمام[٣]: [الكامل]

مـا مـات مِـن كـرمِ الـزمـانِ فـإنّـه يَحيَى لـدى يحيـىٰ بن عبـدِ الله

وقول الآخر[٤]: [الطويل]

وسميتهُ يحيىٰ ليحيىٰ فلم يكنْ إلـى ردّ أمـرِ الله فـيـه سـبـيـلُ

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام ١/٢٠٧، وكتاب الصناعتين ص ٣٣٤، والطراز ٢/٣٥٨.
(٢) البيت في التبيان في علم البيان ص ١٦٨.
(٣) البيت في ديوان أبي تمام ٣/٣٤٧، وأسرار البلاغة ص ٢٣.
(٤) البيت في كتاب الصناعتين ص ٣٢٨.

وينقسم أيضًا الجناس التام إلى بسيط ومركب:

فالبسيط قد تقدم، والمركب على نوعين:

الأول: أن تكون إحدى الكلمتين مركبة من كلمة وبعضِ كلمةٍ أخرى، ويسمى: مرْفوّا، كقول الحريري[1]: [الطويل]

ولا تلْه عن تَذكار ذنبك، وابكه   بدمعٍ يُحاكي الوبْل حال مَصابِه

ومَثِّل لعينيك الحُمامَ ووقعَهُ   وروعَةَ ملقاه ومَطعَم صابِه

والثاني: أن تتركب من كلمتين، وتُشابه الأخرى في الخط كقول أبي الفتح البستيّ[2]: [المتقارب]

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هِبَهْ   فدعْه، فدولته ذاهبه

والثالث: أن تتركب من كلمتين ولا تشابه الأخرى في الخط، كقول أبي الفتح أيضًا[3]: [الرمل]

كلّكم قد أخذ الجا   مَ، ولا جامَ لَنا

ما الذي ضرّ مديرَ الجامِ لو جاملَنا

وقول الآخر: [الكامل]

لا تَعرضنّ على الرواة قصيدةً   ما لم تبالغ قبلُ في تهذيبها

فمتى عرضتَ الشعرَ غير مهذَّبٍ   عدّوه منك وساوسًا تهذِي بها

إشارة إلى الجناس الناقص:

وهو أن يختل قيد من القيود المذكورة في التام.

فإن اختلفت الكلمتان في الهيئة فقط، سمي الجناس: مُحَرَّفًا.

---

(١) الحريري: هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، جمال الدين أبو محمد الحريري البصري الحرامي، ولد سنة ٤٤٦ هـ، وتوفي سنة ٥١٦ هـ، من تصانيفه: «توشيح البيان»، «درة الغواص في أوهام الخواص»، «ديوان الرسائل»، «شرح الملحة»، «المقامات الحريرية»، «ملحة الأعراب وسخنة الآداب» منظومة في النحو. (كشف الظنون ٥/ ٨٢٧ ـ ٨٢٨).

(٢) البيت في يتيمة الدهر ٤/ ٢٠٢، والطراز ٢/ ٣٦٠.

(٣) البيت في معاهد التنصيص ٣/ ٢٢١.

سواء كان في الحركة فقط، كقولهم: «جُبّةُ البُرد، جُنّة البَرْد» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الصَّافات: الآيتان ٧٢، ٧٣] وأما قولهم: «الجَهول إما مُفرِطٌ أو مُفَرِّطٌ» فليس من هذا الباب، خلافًا للسكاكي[١].

أو في الحركة والسكون معًا، كقولهم: «البدعةُ شَرَك الشِرْك». وقول أبي العلاء[٢]: [البسيط]

الحُسنُ يظهرُ في شيئين رونقُهُ   بيتٌ من الشِعر، أو بيتٌ من الشَعر

وإن كان الاختلاف بزيادة الحرف فقط، سمي: ناقصًا.

سواء كان بحرف واحد، إما في أولها، كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾ [القِيامَة: الآيتان ٢٩، ٣٠].

أو في وسطها كقولهم: «جَدّي جهْدي».

أو في آخرها، كقول أبي تمام[٣]: [الطويل]

يمدّون من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ   تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

وقول البحتري[٤]: [الطويل]

لئن صدفتْ عنا فرُبَّت أنفسٍ   صوادٍ إلى تلك الوجوه الصوادفِ

ويسمى هذا: مطّرّفا.

أو بحرفين، كقول الخنساء[٥]: [الكامل مجزوء]

إن البكاء هو الشفا   ءُ من الجوى بين الجوانحِ

ويسمى هذا مذيّلًا.

وإن كان الاختلاف في نوع الحرف والوزن واحد، سُمّيَ مضارعًا، ويشترط أن يكون ذلك الحرف الواحد يقارب الآخَر في المخرج.

أما في الأول، كقول الحريري: «بيني وبين كِنّي ليلٌ دامس وطريق طامس».

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ٢٢٧.
(٢) البيت في سقط الزند ص ٥٧.
(٣) البيت في ديوان أبي تمام ١/ ٢٠٦، وكتاب الصناعتين ص ٣٣٤، وأسرار البلاغة ص ٢٣، والطراز ٢/ ٣٦٢.
(٤) البيت في ديوان البحتري ٣/ ١٣٩١.
(٥) البيت للخنساء (تماضر بنت عمرو) في معاهد التنصيص ٣/ ٢٣٠، وليس في ديوانها.

أو في الوسط، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: الآية ٢٦].

أو في الآخر، كقول النبيّ عليه السلام: «الخيلُ مَعقودٌ بنواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة»[1].

وإن لم يكن بينهما التقارب، سمي لاحقًا، سواء كانا في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهُمَزة: الآية ١]، وقول الحريري: «لا أعطي زمامي لمن يخفِر ذِمامي».

أو في الوسط، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ۝٧٥﴾ [غافر: الآية ٧٥]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديَات: الآيتان ٧، ٨].

أو في الآخِر: كقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ [النِّساء: الآية ٨٣].

وقول البحتري[2]: [الخفيف]

هل لما فات مَن تلاقٍ تلافى ... أو لشاكٍ من الصبابةِ شافِ

وإن اختلفا في ترتيب الحروف، سُمّيَ: جناسَ القلب:

أما قلب الكلّ، كقولك: «حسامُه فتحٌ لأوليائه، حَتْفٌ لأعدائه».

أو قلب البعض، كما جاء في الخبر: «اللّهم استر عَوْراتِنا وآمِن رَوْعاتنا»[3].

وقال بعضهم: «رحم الله امرءًا أمسكَ ما بين فكّيه، وأطلقَ ما بين كفّيه».

وقوله أبي الطيب[4]: [الوافر]

مُمَنَّعَةٌ مُنَعَّمَةٌ رَداحٌ ... يكلّفُ لفظُها الطَيرَ الوقوعا

وإذا جاء القلب في طرفَيْ بيتٍ واحد سمي: مُجَنَّحًا.

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب ٤٣، ٤٤، والخمس باب ٨، والمناقب باب ٢٨، ومسلم في الزكاة حديث ٢٦، والإمارة حديث ٩٧، ٩٨.

(٢) البيت في ديوان البحتري ٣/ ١٣٨٥، والطراز ٢/ ٣٦٧.

(٣) أخرجه أبو داود في الأدب باب ١٠١، وابن ماجه في الدعاء باب ١٤، وأحمد في المسند ٢/ ٢٥، ٣/ ٣.

(٤) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٣٣.

وإن اقترنا، سمي: مزدوجًا، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النّمل: الآية ٢٢]، وفي الخبر: «المؤمنون هيّنون ليّنون»[1]. وقولهم: «مَن طلب وجَدّ، وجد، ومن قرع بابًا ولجّ، ولجَ» وقولهم: «النبيذ بغير النغم غمّ، وبغير الدسم سمّ».

إشارة إلى ما يلحق بالجناس: وهو نوعان:

الأول: أن يَجمع اللفظين اشتقاقٌ، كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٣]، وقوله: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقِعَة: الآية ٨٩]، وقول النبيّ ﷺ: «الظلمُ ظلماتٌ يومَ القيامة»[2] وقول أبي تمام[3]: [الطويل]

فيا دمعُ أنجِدني على ساكني نجِد

وقول البحتري[4]: [الكامل]

يغْشَى عن المجد الغبيُّ ولن تَرَى ... في سُؤدَدٍ أرَبًا لغير أريب

وقول محمد بن وهيب: [الطويل]

قسمْتَ صروفَ الدهرِ بأسًا ونائلًا ... فمالُك موتورٌ، وسيفُك واترُ

الثاني: ما يجمعهما شبه الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِۚ﴾ [التوبة: الآية ٣٨]، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ١٦٨﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٦٨]، وقوله: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٥٤].

إشارة إلى رَدِّ العَجز إلى الصدر:

وهو أنْ يجيء في بيت واحد لفظ مكرر، أو تجنيس، أو ملحق به. وأقسامه اثنا عشر:

---

(١) أخرجه التبريزي في مشكاة المصابيح ٥٠٨٦، والبغوي في شرح السنة ١٣/٨٦، وابن المبارك في الزهد ١٣٠، والمتقي الهندي في كنز العمال ٦٩٣، والألباني في السلسلة الصحيحة ٩٣٦، والعجلوني في كشف الخفاء ٢/ ٢٠٤.

(٢) أخرجه مسلم في البر حديث ٥٦، ٥٧، والدارمي في السير باب ٧٢، وأحمد في المسند ٢/ ٩٢، ١٠٦، ١٣٦.

(٣) صدر البيت:

وأنجدتم من بعد إتهام داركم

والبيت في ديوان أبي تمام ٢/ ١١٠.

(٤) البيت في ديوان البحتري ١/ ٢٤٧.

أ ـ أن يتكرر لفظ واحد في طرفي بيت واحد كقوله[١]: [الكامل]

سُكرانِ: سكُر هوًى، وسكُر مُدامةٍ   أنّى يُفيق فتى به سُكرانِ

ب ـ أن يكون أحدهما في وسط المصراع الأول، وثانيهما في آخر المصراع الثاني كقول الحماسي[٢]: [الوافر]

تمتَّعْ مِن شميم عَرارِ نجدٍ   فما بعد العشيَّةِ من عَرارِ

ج ـ أن يكون أحدهما في آخِر المصراع الأول، والآخَر في آخر المصراع الثاني، كقول أبي تمام[٣]: [الطويل]

ومَن كان بالبِيض الكواكب مُغرمًا   فما زلتَ بالبيضِ القواضبِ مغرما

د ـ أن يكونا في طرفَيْ المصراع الثاني، كقول الحماسي[٤]: [الطويل]

وإن لم يكن إلا مُعَرَّجَ ساعةٍ   قليلًا، فإنّي نافِعٌ لي قليلُها

هـ ـ أن يكون لفظان متجانسين في طرفي بيت واحد كقوله: [الخفيف]

سَلْ سبيلًا فيها إلى را   حة النفس براحٍ كأنها سلسبيل

وكقول الآخر: [الطويل]

ذوائبُ سودٌ كالعناقيد أرسِلتْ   فمِن أجلها مِنّا النفوسُ ذوائبُ

و ـ أن يكون في طرفي بيت، وفي وسط المصراع الثاني، كقوله[٥]: [الطويل]

وإذا البلابل أفصحتْ بلغاتها   فانْفِ البلابلَ باحتساء بلابلَ

ز ـ أن يكون أحدهما في آخر المصراع الأول، والآخر في آخر الثاني، كقول الحريري[٦]: [الوافر]

فمشغوفٌ بآيات المثاني   ومفتونٌ برنّاتِ المثاني

---

(١) البيت للخليع الدمشقي في يتيمة الدهر ١/ ٢٨٧.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في لسان العرب (عرر)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٦٧، ومجمل اللغة ٣/ ٣٧٨، وتاج العروس (عرر).

(٣) البيت في ديوان أبي تمام ٣/ ٣٣٦.

(٤) البيت لذي الرمة (غيلان بن عقبة) في ديوانه ص ٩٠٦.

(٥) البيت لأبي منصور الثعالبي في معاهد التنصيص ٣/ ٢٢٩.

(٦) البيت في مقامات الحريري ص ٥٢١.

ح ـ أن يكون في بيت واحد جناسان أحدهما في أول المصراع الثاني، والآخر في آخره، كقول القاضي الأرّجاني[١]: [السريع]

أمّلتُهُم ثم تأمّلتُهُمْ فلاحَ لي أن ليس فيهمْ فلاحُ

ط ـ أن يكون في طرفي بيت واحد ملحق بالجناس كقول البحتري[٢]: [المتقارب]

ضرائبُ أبدعتَها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا

ي ـ أن يكون أحدهما في وسط المصراع الأول، والثاني في آخر الثاني كقول امرىء القيس[٣]: [الطويل]

إذا المرءُ لم يَخْزُنْ عليه لسانَه فليس على شيءٍ سِواه بخزّانِ

كِ ـ أن يكون أحدهما في آخر المصراع الأول، وثانيهما في آخر الثاني، كقول الآخر[٤]: [الكامل]

فدعْ الوعيدَ، فما وعيدُك ضائري أطنينُ أجنحة الذباب يُضير؟

ل ـ أن يكونا في المصراع الثاني، كقول أبي تمام[٥]: [الطويل]

وقد كانت البيضُ القواضبُ في الوغى بواتِرَ فهي الآن مِن بَعْدِه بُتْرُ

وأما ردُّ العَجُز على الصدر في النثر، فمثله أقسام:

الأول: أن يتكرر في طرفي كلام واحد، كقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧] وقولهم: «الحيلة ترْك الحيلة».

الثاني: أن يكون فيه جناس في طرفيه، كقولهم: «سائلُ اللئيم يرجع ودمعه سائل».

---

(١) البيت في ديوان القاضي الأرجاني ١/٢٩٦.
(٢) البيت بهذا اللفظ ليس في ديوان البحتري، وفي ديوان البحتري ١/١٥١، بيت قريب منه وهو:
بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا
(٣) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٩٠، وجمهرة اللغة ص ٥٩٦، وأساس البلاغة (خزن)، وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/١٧٨.
(٤) البيت لعبد الله بن محمد بن عيينة المهلبي في معاهد التنصيص ٣/٢٢٨.
(٥) البيت في ديوان أبي تمام ٤/٨٣.

الثالث: أن يكون في طرفيه ملحق بالجناس، كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نُوح: الآية ١٠].

إشارة إلى الأسجاع:

الأسجاع في النثر كالقوافي في الشعر، وهو ثلاثة أقسام:

مطّرف، ومرصّع، ومتواز:

فالمطرف: هو أن يختلفا في الوزن، كقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾ [نوح: الآيتان ١٣ - ١٤].

والمرصّع: أن تكون ألفاظ القرينتين متساوية في الوزن والتقفية، كقول الحريري: «فهو يطبع الأسجاعَ بجواهر لفظه، ويقْرع الأسماع بزواجر وعظه». وقول البديع الهمذاني: «إنَّ بعد الكَدر صفْوا، وبعد المطر صحْوا» وقول أبي الفتح البستي: «ليكن إقدامُك توكُّلا وإحجامُك تأمّلا».

والمتوازي: هو ما عدا القسمين، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآيتان ١٣، ١٤].

والقرائن: إما قصيرة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴿٢﴾﴾ [المُرسَلات: الآيتان ١، ٢].

أو طويلة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤٤﴾﴾ [الأنفال: الآيتان ٤٣، ٤٤].

أو متوسط بينهما، كقوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾﴾ [القَمَر: الآيتان ١، ٢].

وشرط حُسْنِ الجميع: اختلاف القرينتين في المعنى، لحكم البلغاء على ركاكة قول ابن عبّاد في وصف جماعةٍ مهزومين: «طارُوا واقينَ بظهورهم صَدورَهم، وبأصلابهمِ نحورَهم».

وأحسنُ السجعِ: ما تساوت قرائنه، كقوله تعالى: ﴿فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الواقِعَة: الآيات ٢٨ - ٣٠].

وبعدُه، ما كانت الثانية أطول، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النّجم: الآيتان ١، ٢]. أو الثالثة، كقول أبي الفضل الميكالي: (له الأمر المطاع، والشرف اليَفاع، والعِرْض المصون، والمال المُضاع).

ولا يحسُن أن تكون الثانية أو الثالثة أقصر؛ لأن السامع ينتظر تمامها، فإذا قُطع دونه، صار كأنه عثر دون المقصد، والطبع السليم شاهد عدلٍ له.

ومن أحسن الأسجاع ما كتبه البديع[(١)] إلى ابن فريغون: (كتابي والبحر وإن لم أره، فقد سمعت خبره، والليث وإن لم ألقه، تصورتُ خَلْقه، والملك العادل وإن لم أكن لقيتُه، فقد لَقِيَنِي صِيته، ومن رأى من السيف أثره، فقد رأى أكثره).

إشارة: لا يشترط في حسن الأسجاع الإعراب، ويكتفي في المقصود بالوقف على السكون؛ لئلا يلزم الحرجِ في الكلام، ألا ترى أنك لو أعربت، لفسد أكثر الأسجاع كقول البستي: (إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هبة، فدعه فدولته ذاهبة) وقولهم: (ما أبعد ما فاتَ، وما أقرب ما هو آت) ولا ينكَرُ ذلك، فإنه إذا جاز إخراج الكلمة عن وصفها للازدواج، كصرف ما لا ينصرف في نحو قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: الآيتان ١٥، ١٦] و﴿سَلَـٰسِلَا۠ وَأَغْلَـٰلًا﴾ [الإنسان: الآية ٤] وقولهم: «إني آتيه بالغَدايا والعشَايا» مع امتناع الغدايا، فعدم شرط الإعراب في الفواصل أوْلى، لعدم كون الإعراب شرطًا في حسن الكلام.

واعلم أن قومًا حصروا اسم السجع في غير القرآن والشعر، وقالوا: بدل السجع في القرآن الفواصل، وقوم جوَّزوا السجع في الشعر، وأسقطوا اشتراط التقفية في العَروض والضرب مثاله قول أبي تمام[(٢)]: [الطويل]

تجلّى به رُشدي، وأثْرَتْ به يدي وفاض به ثَمدي، وأورَى به زندي

وقول الخنساء[(٣)]: [البسيط]

حامي الحقيقة، محمودُ الخليقة مهدِيُّ الطريقة، نفّاعُ وضرّار

---

(١) البديع: هو بديع الزمان الهمذاني، أحمد بن الحسين بن يحيىٰ بن سعيد، أبو الفضل الحافظ، سكن خراسان ومات بهراة سنة ٣٩٨ هـ، من تصانيفه: «رسائل» مشهورة. «المقامات». (كشف الظنون ٥/ ٦٩).

(٢) البيت في ديوان أبي تمام ٢/ ٦٦.

(٣) البيت في ديوان الخنساء ص ٧٠.

وقول الآخر: [الكامل]

ومكارم أوليتَها متبرّعا وجرائم ألقيتَها متورّعا

وقول الآخر[١]: [الوافر]

وزَنْدُ نَدى فواضِله وريٌّ ورَندُ رُبَى فضائِله نضيرُ

ومن السجع على هذا القول ما يسمى: التشطير:

وهو أن يُجعل كل من شطري البيت سجعُهُ مخالفًا لأختها، كقول أبي تمام[٢]: [البسيط]

تدبيرُ معتصمٍ، بالله منتقم لله مرتقب، في الله مرتغب

إشارة إلى التصريع وما يقابله:

التصريع: جعلُ العَروض مقفّاة كالضرب، وعلى وزنه، كقول امرىء القيس[٣]: [الطويل]

قفا نَبْك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقْطِ اللّوى بين الدَخولِ وحَوْمَلِ

فإن وزنها (مفاعلن). وقوله أيضًا[٤]: [الطويل]

ألا انعم صباحًا أيها الطللُ البالي وهل ينعمنْ من كان في العُصُر الخالي؟

جعلها (مفاعيلن) ولا يجوز ذلك إلا مع التصريع؛ ولذلك أخذ على أبي الطيب قوله[٥]: [الطويل]

تَفكّرهُ عِلم، ومنطقُه حكْمُ وباطنه دِينٌ، وظاهرهُ ظُرْف

حيث جعل العروض والضرب (مفاعيلن) مع عدم التصريع.

---

(١) البيت لأبي الفتح المطرزي (ناصر بن عبد السيد) في وفيات الأعيان ٥/ ٢٧، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٥.

(٢) البيت في ديوان أبي تمام ١/ ٥٨.

(٣) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧، والجنى الداني ص ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، والدرر ٦/ ٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣، والكتاب ٤/ ٢٠٥، ولسان العرب (آ)، ومجالس ثعلب ص ١٢٧.

(٤) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٢٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠، والكتاب ٤/ ٣٩.

(٥) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٥١.

وإن تساوت الفاصلتان في الوزن دون التقفية سميت موازنة، كقوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآيتان ١٥، ١٦].

وإن كانت جميع ألفاظ القرينتين أو أكثر متساوية في الوزن تُخص باسم المماثلة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ [الصَّافات: الآيتان ١١٧، ١١٨].

وقول أبي تمام[١]: [الطويل]

مَها الوحشِ إلا أنّ هاتَا أوانسٌ ... قنا الخطِّ، إلا أن تلك ذوابلُ

وقول البحتري[٢]: [الطويل]

فأحجمَ لمّا لم يجدْ فيك مطمعًا ... وأقدمَ لما لم يجدْ عنك مهرَبا

إشارة إلى لزوم ما لا يلزم:

وهو أن يلتزم بحرف واحد قبل الرويّ أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾﴾ [الضحى: الآيتان ٩، ١٠]. وقول الشاعر[٣]: [الطويل]

سأشكر عَمْرًا إن تراختْ منيَّتي ... أياديَ لم تُمننْ وإن هي جلَّتِ
فتى غيرُ محجوب الغِنَى عن صديقه ... ولا مُظهرُ الشكوى إذا النعلُ زلّتِ

وقول الآخر[٤]: [الطويل]

يقولون: في البستان للعين لذّة ... وفي الخمرِ والماء الذي غيْرُ آسنِ
إذا شئتَ أن تَلقَى المحاسنَ كلها ... ففي وجه من تهوَى جميعُ المحاسنِ

إن قيل: تسمية هذا القسم بلزوم ما لا يلزم غير مطابق لمعناه من وجهين:

الأول: أنه كان يجب أن يسمَّى بالتزام ما لا يلزم، لئلا يلزم التناقض.

(١) البيت في ديوان أبي تمام ٣/ ١١٦. (٢) البيت في ديوان البحتري ١/ ٢٠٠.
(٣) البيت الأول لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٥، ولأبي الأسود الدؤلي أو لمحمد بن سعيد أو لعبد الله بن الزبير في سمط اللآلي ص ١٦٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٧٤.
(٤) البيتان بلا نسبة في نهاية الأرب ٧/ ١١٣.

وثانيهما: أنهم إن أرادوا بـ«لا يلزم»، لا يلزم من حيث القافية، فجميع المحسنات كذلك، فتسميته به ترجيح من غير مرجِّح، وإن أرادوا أنه لا يلزم من حيث حسن الكلام، فهو ممنوع؛ لأنه من المحسنات.

فالجواب عن الأول: أنه لا يلزم من حيث القافية، ويلزم اطراده بعد الإلزام به، فلا تناقض.

ومن الثاني: أن المختار هو الأول، والمرجح كونه قبل الرويّ أو شبهه، والداعي إليه هو الداعي إلى اتحاد حرف الرويّ، فإن المماثلة فيه إذا كان محبوبًا للطبع، فكمالها أحب.

وهمٌ وتنبيه:

قال الشيخ عبد القاهر[١]: وأصل الحسن في جميع المحسنات اللفظية، هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني؛ فإن المعاني إذا أرسلت على سجيتها، وتُركت وما تريد، طلبت لأنفسها الألفاظ، ولم تكتس إلا ما يليق بها، فإن كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب[٢]: [الطويل]

إذا لم تشاهد غَيْرَ حُسْنِ شياتها وأعضائها فالحسنُ عنك مغيَّب

وفيه نظر؛ لأن وجهَ حسن الكلام غير وجه تحسينه للمعاني، ومطلوبه هو الأول وما ذكره هو وجه التحسين، فإن الشيء إذا كان حسنًا، يجب أن يكون جميع ما يتعلق به أيضًا حسنًا، وإلا لكان الحسن كالضائع، وكان يجب أن يطابق دعواه ما احتج به عليها، فإذًا الحق أن يقول: وجه حُسن جميع ما تقدم من المحسنات اللفظية، هو وجه حسن الشعر، وهو التناسب، فإن الجنس ميّال إلى الجنس، والطبع ميّال إلى إيقاع المناسبة بين الأشياء، ونفاره عن المتنافرات؛ فإن التناسب من الاعتدال، والنفس الكاملة مفطورة على محبته، وليس هذا موضعه.

هذا آخر الفن الثالث، ولنذكر الآن الخاتمة الموعود بها.

(١) انظر أسرار البلاغة ص ١٣.

(٢) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ٢٣٠.

الخاتمة
وتشتمل على مسائل

الأولى: في سرقات الشعراء، وهي أقسام ثلاثة: الانتحال، والإغارة، والإلمام.

الأول: الانتحال، ويسمّى: فسخًا، وهو مذموم جدًا، وهو: سرقة المعنى بألفاظه من غير تغيير، أو بعض تغيير.

فالأول وجد في قصيدتي زهير، وأوس هذا البيت[1]: [الطويل]

إذا أنت لم تُعرِض عن الجهل والخَنا ... أصبتَ حليمًا، أو أصابك جاهلُ

وأنشد عبد الله بن الزبير عند معاوية بن أبي سفيان: [الطويل]

إذا أنت لم تُنصف أخاك وجدتَهُ ... على طرف الهِجران إنْ كان يعقلُ

ويركب حدَّ السيف مِن أن تَضيمه ... إذا لم يكن عن شفرة السيف مَزْحَلُ

فقال معاوية: لقد شعرتَ بعدنا يا أبا بكر. ولم ينفضّ المجلس حتى دخل مَعْنُ بن أوس، وأنشد قصيدته التي أولها[2]: [الطويل]

لعَمرُكَ ما أدري، وإني لأوْجَلُ ... على أيّنا تعدو المنيةُ أوّلُ؟

وفيها البيتان، فقال معاوية لعبد الله: ألم تخبرني بأنهما لك؟ فقال: المعنى لي، واللفظ له، وبعد فهو أخي من الرضاعة، وأنا لاحقٌ بشعره.

والثاني: كقول الأبَيْرد اليربوعيّ: [الطويل]

فتى يشتري حسنَ الثناء بماله ... إذا السنةُ الشهباءُ أعوزَها القَطْرُ

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٠، والمخصص ١٥/ ١٦١.

(٢) البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٤، وشرح التصريح ٢/ ٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٦، ولسان العرب (كبر)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣.

وفي شعر أبي نواس[١]: [الطويل]

فتى يشتري حسنَ الثناء بماله ... ويعلمُ أنّ الدائراتِ تدورُ

وكقول بعض القدماء: [الطويل]

أجاد طُويسٌ والسريجيُّ بعده ... وما قصباتُ السَّبْقِ إلا لمَعْبدِ

وفي شعر أبي تمام[٢]: [الطويل]

محاسن أصناف المغَنِّينَ جَمَّةٌ ... وما قصباتُ السبق إلا لمَعْبَدِ

وفي الأغاني: [البسيط]

لهْفِي على فتية ذلَّ الزمانُ لهمْ ... فما يصيبهُمُ إلا بما شاؤوا

وفي شعر أبي نواس[٣]: [البسيط]

دارتْ على فتية ذلَّ الزمان لهم ... فما يصيبهم إلا بما شاؤوا

واعلم أن ما ذكرناه هو قول نقاد الشعر، ولم أرَ لهم مخالفًا.

وفيه نظر؛ لأن الشاعر الثاني إن كان عالمًا بأن غيره قد سبقه إليه، فحَمْل كلامه على التضمين أوْلى من حمله على السرقة، اللهم إلا أن يُعلم قصده، سبحان من يعلم الغيب. وإن لم يكن عالمًا به، كان ذلك من قبيل الاتفاقات كما حكى ابن ميادة، أنشد لنفسه: [الطويل]

مفيدٌ، ومتلافٌ إذا ما أتيتَهُ ... تهلَّلَ واهتزَّ اهتزاز المهنّد

قيل له: هذا للحطيئة! قال: الآن علمتُ أني شاعر، حيث وافق شعري شعره. والإنصاف يقتضي هذه التسمية، وتحسين العبارة، بأن يقال: سبقه إليه فلان، دون سرقه.

الثاني: الإغارة، ويسمى: مسخًا:

وهو أخذُ المعنى بتغيير نظمه، وهو محمود إن اختصّ بفضلة، كحسن السبك أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، كقول بشار[٤]: [البسيط]

مَن راقب الناس لم يظفر بحاجتِه ... وفاز بالطيباتِ الفاتكُ اللَّهِجُ

(١) البيت في ديوان أبي نواس ص ١٨٦.
(٢) البيت في ديوان أبي تمام ٢/ ٢٩.
(٣) البيت في ديوان أبي نواس ص ٨١.
(٤) البيت في ديوان بشار بن برد ص ٦٠.

وقول سلم الخاسر: [مخلع البسيط]

مَـن راقـب الـنـاس مـات هَـمًّـا وفـاز بـالـلـذة الـجَـسـورُ

وبيت سلم أجودَ سبكًا وأخْصَر.

وكقول الآخر: [الطويل]

خلقنا لهم في كل عَين وحاجب بِسُمِر القنا والبِيض عينًا وحاجبا

وقول ابن نباتة بعده: [الطويل]

خَلقنا بأطراف القنا في ظهورهم عيونًا لها وقْعُ السيوف حواجبُ

وبيت ابن نباتة أجود سبكًا وبه زيادة معنى، وهو الإشارة إلى انهزامهم. وإن كان أدْوَن في البلاغة: فهو مردود، كقول أبي الطيب(١): [الكامل]

أعْدى الزمانَ سخاؤه، فَسخا به ولـقـد يـكـون بـه الـزمـانُ بـخـيـلا

أخذه من أبي تمام: [الكامل]

هيهاتَ، لا يأتي الزمانُ بمثلهِ إن الـزمـانَ بـمـثـلهِ لـبـخـيـلُ

وأفسده بلفظتي: (قد، ويكون) فإن (قد) في المضارع للتقليل، فتفيد بالمفهوم على عدم بخل الزمان بمثله، و(يكون) للزمان المستقبل، فتفيد بالمفهوم على عدم بخله به في الماضي.

وإن كان الثاني قبل الأول، فخَطْبه أهون، والفضل للمتقدم، هذا إذا لم يكن بينهما اتفاق في الوزن والقافية معًا، كقول بشار(٢): [البسيط]

يا قومُ أذْني لبعض الحيّ عاشقةٌ والأذْن تعشَقُ قبل العين أحيانا

وقول ابن الشِّحْنة: [الطويل]

وإني امرؤٌ أحببتكم لمكارمٍ سمعتُ بها، والأذْنُ كالعين تعشَق

وقول القاضي الأرَجَانيّ: [الكامل]

لم يُبكني إلا حديثُ فراقهم لـمـا أسَـرَّ بـه إلـيّ دمـوعـي

هـو ذلـك الـدرُّ الـذي أودعـتُـمُ في مسمعي، ألفيته في مدمعِي

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ١٩٠.

(٢) البيت في ديوان بشار بن برد ص ٢٢٦.

وقول الزمخشري: [الطويل]

وقـائـلةٍ: مـا هـذه الـدرر الـتـي تساقطها عيناك سِمْطَين سمطين
فقلت: هي الدرُّ التي قد حشا بها أبو مُضرٍ أذني، تَساقَطُ من عين

وإن كان بينهما اتفاق في الوزن والقافية، فمذموم، كقول أبي تمام[1]: [الوافر]

مـقـيـمُ الـظـن عـنـدك والأمـانـي وإن قـلـقـتْ ركـابـي فـي الـبـلادِ
ولا سـافـرتُ فـي الآفـاقِ إلا ومِـن جـدواك راحـلـتـي وزادي

وقول أبي الطيب[2]: [الوافر]

وإنـي عـنـكَ بـعـد غَـدٍ لـغـادٍ وقـلـبِي عـن فِـنـائـكَ غـيـرُ غـادي
مُحبّكَ حيث ما اتجهتْ ركابي وضيفُكَ حيث كنتُ في البلاد

الثالث: الإلمام، ويسمى: سَلْخا:

وهو أخذ المعنى من غير التعرُّض لِلَّفظ، كقول البحتري[3]: [الطويل]

تـصـدُّ حـيـاءَ أن تـراك بـأوجـهٍ أتى الذنبَ عاصيها، فَليمَ مطيعُها

وقول أبي الطيب[4]: [الوافر]

وجُـرمٍ جَـرَّهُ سـفـهـاءُ قـومٍ وحَـلَّ بـغـيـر جـارمـه الـعـذابُ

وهو أجود من الأول بحسن السبك، كأنه اقتبسه من قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٥]. وكقول الخنساء[5]: [الطويل]

وما بلغ المُهْدون للناس مِدحةً وإن أطنبوا إلا وما فيك أفضلُ

وقول أشجع: [الطويل]

ومـا تـرك الـمَـدّاحُ فـيـك مـقـالـةً ولا قـال إلّا دون مـا فـيـك قـائـلُ

وقول الأعرابي[6]: [الوافر]

ومـا إنْ كـان أكـثـرهـم سَـوامًـا ولـكـن كـان أرحـبـهـمْ ذراعـا

(١) البيت في ديوان أبي تمام ١/ ٣٧٤.
(٢) البيتان في ديوان المتنبي ١/ ١٣٣.
(٣) البيت في ديوان البحتري ٢/ ١٣٠١.
(٤) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ١٣٦.
(٥) البيت في ديوان الخنساء ص ١٠٧، وكتاب الصناعتين ص ٢٠٨.
(٦) البيت في لسان العرب (سوم).

وقول أشجع: [المتقارب]

وليس بأوسعهمْ في الغِنى   ولكنّ معروفه أوسَعُ

المسألة الثانية: فيما يشبه السرقة، لخفاء المعنى، وهو أقسام: الأول: التشابه وهو: تشابه المعنيين، كقول الطرِمّاح الطائي: [الطويل]

لقد زادني حُبًّا لنفسي أنني   بغيضٌ إلى كل امرىءٍ غيرِ طائلِ

وقول أبي الطيب[1]: [الكامل]

وإذا أتتْكَ مذمتي من ناقص   فَهْي الشهادة لِي بأنّي كاملُ

وقول أبي العلاء في مرثية[2]: [الطويل]

وما كُلْفةُ البدر المنير قديمةٌ   ولكنها في وجهه أثرُ اللّطمِ

وقول القيسرانيّ: [الطويل]

وأهوَى الذي أهوَى له البدرُ سَاجدًا   ألستَ ترى في وجهه أثَر التُربِ؟

الثاني: النقل:

وهو أن ينتقل المعنى عن محله، كقول البحتري[3]: [الكامل]

سُلبوا، وأشرقتْ الدماء عليهمُ   مُحمرّةً، فكأنهم لم يُسلبوا

وقول أبي الطيب[4]: [الكامل]

يبسَ النجيعُ عليه وهو مجردٌ   عن غِمده، فكأنما هو مُغْمَدُ

فإنه نقل المعنى من الإنسان إلى السيف.

الثالث: المبالغة:

وهو أن يكون المعنى الثاني أبلغ من الأول: كقول جرير[5]: [الوافر]

إذا غضبتْ عليك بنو تميمٍ   وجدتَ الناسَ كلُّهُمُ غِضَابَا

---

(١) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٢٢٥.
(٢) البيت في سقط الزند ص ٢٣.
(٣) البيت في ديوان البحتري ١/ ٧٦.
(٤) البيت في ديوان المتنبي ١/ ٩٣.
(٥) البيت في ديوان جرير ص ٧٨، وكتاب الصناعتين ص ٢١٦.

وقول أبي نواس[١]: [السريع]

وليس على الله بمستنكرٍ   أن تجمعَ العالَمَ في واحدِ

وهذا أبلغ من بيت جرير.

الرابع: القلب:

وهو قلب المعنى الأول إلى نقيضه كقول أبي الشِّيص: [الكامل]

أجِد الملامة في هواكِ لذيذةً   حُبًّا لذكركِ، فليلمني اللُّوَّمُ

فقلب أبو الطيب هذا المعنى إلى نقيضه، وقال[٢]: [الكامل]

أأحبّه وأحِبُّ فيه ملامةً؟   إنّ الملامةَ فيه مِن أعدائِه

الخامس: التحسين:

وهو أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه، كقول الأفوه[٣]: [الرمل]

وترى الطيرَ على آثارنا   رأي عينٍ ثقةً أن سَتُمار

وقول أبي تمام[٤]: [الطويل]

وقد ظلّلتْ عِقبانُ أعلامه ضُحًى   بعقبان طَيْرٍ في الدماء نواهلِ

أقامتْ مع الرايات حتى كأنها   من الجيش، إلا أنها لم تُقاتِلِ

أخذ بعضَ معنى الأفوه وزاد عليه زيادات حسنة لا تخفى.

المسألة الثالثة: في الاقتباس:

وهو أن يضمن الكلام شيئًا من القرآن أو الحديث، وهو على قسمين:

الأول: ألّا ينتقل المعنى إلى غير محله، كقول الحريري: (فلم يكن إلا كلمح البصر أو أقرب، حتى أنشد وأغرب)[٥] وقوله: «أنا أنبئكُمْ بتأويله، وأميّز صحيح

(١) البيت في ديوان أبي نواس ص ١٤٦، وكتاب الصناعتين ص ٢١٦.
(٢) البيت في ديوان المتنبي ٢/ ١٠٣.
(٣) البيت في ديوان الأفوه الأودي ص ١٣٠، وكتاب الصناعتين ص ٢٢٥.
(٤) البيت في ديوان أبي تمام ٣/ ٨٢.
(٥) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: الآية ٧٧].

القول من عليله»(١) وقول ابن نباته: (أيها الغفَلةُ المُطْرِقُون، أمَا أنتم بهذا الحديث مصدِّقون؟ ما لكم لا تُشفقون؟ فوربِّ السماء والأرض، إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقون»(٢). وقول أبي الفضل الهمذاني: [المتقارب]

لآل فريغونَ في المَكْرُماتِ ... يدٌ أولًا، واعتذار أخيرا
إذا ما حللت بمغناهمُ ... «رأيتَ نعيمًا ومُلْكًا كبيرا»(٣)

وقول الأبِيَوَرْدي: [الكامل]

وقصايدٍ مثل الرياض أضعتُها ... في باخلٍ ضاعتْ به الأحسابُ
فإذا تناشدَها الرواةُ وأبصروا ... الممدوحَ، قالوا: «ساحرٌ كذّابُ»(٤)

وقول الآخر: [الخفيف]

خَلَّةُ الغانيات خَلّة سُوء ... «فاتقوا الله يا أولِي الألباب»(٥)
فإذا ما سألتموهنَّ شيئًا ... «فاسألوهنّ من وراء حجابِ»(٦)

وقول الحريري: «وكتمانُ الفقر زَهادة، وانتظار الفرج بالصبر عبادة» وهو لفظ الحديث.

والثاني: أن ينتقل إلى غير محله، سواء كان بغير تغيير اللفظ كقول ابن الرومي: [مجزوء الوافر]

لئن أخطأتُ في مدحيـ ... ـكَ ما أخطأتَ في منعِي
لقد أنزلتُ حاجاتي ... «بوادٍ غيرِ ذِي زرعٍ»(٧)

---

(١) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: الآية ٤٥].
(٢) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: الآية ٢٣].
(٣) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإنسان: الآية ٢٠].
(٤) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٢٤﴾﴾ [غافر: الآيتان ٢٣، ٢٤].
(٥) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: الآية ١٠٠].
(٦) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٣].
(٧) مأخوذ من سورة إبراهيم الآية ٣٧.

أو بتغيير يسير، كقول بعض المغاربة: [مخلّع البسيط]

قـد كـان مـا خِـفـتُ أن يـكـونـا «إنّـا إلـى الله راجـعـونـا»[(١)]

وقول عمر الخيام: [الوافر]

سبقتُ العالَمين إلى المعالي بصائب فكرة وعلوّ هِمّهْ
ولاح بحكمتي نورُ الهدى في ليالٍ للضلالة مُدلَهِمَّهْ
يريد الجاهلون ليطفئوهُ «ويأبى الله إلا أن يتمَّهْ»[(٢)]

وقول القاضي الهرويّ: [الطويل]

فلو كانت الأخلاقُ تُحوَى وراثةً ولو كانت الآراءُ لا تتشعّبُ
لأصبح كلُّ الناسِ قد ضمّهُمْ هوًى كما أن كلَّ الناس قد ضمهم أبُ
ولكنها الأقدارُ، كلٌّ مُيَسَّرٌ لما هو مخلوقٌ له ومُقَرَّبُ

اقتبس من الحديث: «اعملوا كلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له»[(٣)].

المسألة الرابعة: في التضمين:

هو أن يضمن في شعره شعر غيره.

فإن كان المأخود بيتًا أو أكثر، سمي: استعانة.

وإن كان مصراعًا فما دونه، سمي: إيداعًا أو رفوًا.

ثم قد لا يكون في كلامه دلالة على ذلك، كقول ابن التلميذ الطبيب: [الكامل]

كانت بُلَهنية الشبيبة سكرةً فصحوتُ واستبدلتُ سيرة مُجملِ
«وقعدت أنتظر الفناء كراكبٍ عرف المحلّ، فبات دون المنزِلِ»

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري[(٤)].

وكقول الآخر: [البسيط]

كنا معًا أمسِ في بؤس نكابدهُ والعين والقلب في يأس مع الأذن

---

(١) مأخوذ من سورة البقرة الآية ١٥٦. (٢) مأخوذ من سورة التوبة الآية ٣٢.
(٣) أخرجه البخاري في تفسير سورة ٩٢، باب ٣، ٤، ٥، والأدب باب ١٢٠، والقدر باب ٥٤، ومسلم في القدر حديث ٦، ٧، ٨.
(٤) البيت في ديوان مسلم بن الوليد ص ٣٣٨.

والآن أقبلتْ الدنيا عليك بما تهوى، فكن رجلًا في ذلك الحسنِ
«إن الكرام إذا ما أسْهِلوا ذكروا مَن كان يألفهم في المنزل الخشن»

البيت الأخير لأبي تمام:

وقد يكون في كلامه دلالة على الأخذ، كقول ابن العميد[1]: [البسيط]

أشكو إليك زمانًا ظلّ يعركني عَركَ الأديم ومن يَعدو على الزمنِ
وصاحبٍ كنتُ مغبوطًا بصُحبته دهرًا فغادرني فرْدًا بلا سكنِ
هَبّتْ له ريحُ إقبالٍ، فطار بها نحو السرور، وألجأني إلى الحَزن
نأى بجانبه عنّي وصيَّرني مع الأسى ودواعي الشوق في قَرنِ
وباع صَفْوَ ودادٍ كنتُ أُقِرُّهُ عليه مجتهدًا في السر والعلَن
وكان غالى به حينًا فأرخَصهُ يا من رأى صفو ودٍّ بيع بالغَبنِ

كأنه كان مطويًا علي إحَنٍ، ولم يكن في ضروب الشعر أنشدني:

(إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن)

وأما أخذ المصراع مع الدلالة عليه، فكقول الحريري:

على أني سأنشدُ عند بيعي «أضاعوني، وأيَّ فتًى أضاعوا»

المصراع الأخير لأمية بن أبي الصلت حيث قال[2]: [الوافر]

أضاعوني وأيَّ فتى أضاعوا ليوم كريهة وسدادِ ثَغْرِ

ومع عدم الدلالة، كقول صاحب التحبير[3]: [الطويل]

إذا الوهم أبدى لي لمَاها وثَغرها تذكرتُ ما بين العُذيب وبارقِ
ويُذَكرني مِن قَدّها ومدامعي مَجَرَّ عوالينا ومجرى الشقائقِ

---

(١) الأبيات للصاحب بن عباد في معاهد التنصيص ٤/ ١٦٣، وليست موجودة في ديوانه.

(٢) البيت للعرجي في ديوانه ص ٣٤، ولسان العرب (سدد)، (ضيع)، وتاج العروس (سدد) (ضيع)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٢/ ٢٧٧، ومقاييس اللغة ٣/ ٦٦، ومجمل اللغة ٣/ ٦٠، وديوان الأدب ٣/ ٩٠.

(٣) صاحب التحبير: هو ابن أبي الإصبع المصري. عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن عبد الله بن محمد القيرواني ثم المصري، أبو محمد الشاعر المعروف بابن أبي الإصبع، توفي سنة ٦٥٤ هـ، له من المصنفات: «بدائع القرآن»، «تحرير التحبير في علم البديع»، «خواطر السوانح في أسرار الفواتح» وغير ذلك. (كشف الظنون ٥/ ٥٨٥).

المصراعان الأخيران لأبي الطيب[١]:

وقد يضمّن البيت، مع تغيير يسير كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب: [الوافر]

أقول لمعشر غلطوا وغضّوا   عن الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابنُ جلا وطلّاعُ الثنايا   متى يضع العمامةَ تعرفوه

البيت الثاني: لسُحيم[٢]، وقد تصرَّف فيه يسيرًا.

المسألة الخامسة: في العقد والحل والتلميح:

أما العقد: فهو أن يعقد الشاعر نثر قرآن أو غيره.

أما القرآن، فكقوله: [الوافر]

أنِلْني بالذي استقرضتَ خطًّا   وأشْهِدْ معشرًا قد شاهدوهُ
فإن الله خلّاقَ البرايا   عنتْ لجلال هيبته الوجوهُ
يقول: «إذا تداينتمْ بدَين   إلى أجلٍ مُسمًّى فاكتبوه»[٣]

وأما غير القرآن فكقول أبي العتاهية: [السريع]

ما بال مَن أوّله نطفةٌ   وجيفةٌ آخِره يفخر؟

عقد قول عليٍّ عليه السلام: «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة وآخِره جيفة».

وقول الآخر: [الطويل]

يا صاحب البغي إنَّ البغي مصرعةٌ   فاربعْ، فخُير فَعال المرء أعدَلُهُ
فلو بغى جبلٌ يومًا على جبلٍ   لاندكّ منه أعاليه وأسفله

---

(١) يشير إلى قول المتنبي:
تذكرت ما بين العذيب وبارق   مجرّ عوالينا ومجرى السوابق
والبيت في ديوان المتنبي ٢/١٤٦.

(٢) يشير إلى قول سحيم بن وثيل الرياحي:
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني
وقد تقدم البيت مع تخريجه.

(٣) مأخوذ من سورة البقرة الآية ٢٨٢.

عقد قولَ ابن عباس: «لو بغى جبل على جبل، لدُكَّ الباغي».
وقول الآخر: [البسيط]

البس جدَيدك إني لابسٌ خَلَقي ولا جديد لمن لا يلبس الخلقا

عقد المثل الذي أصله لعائشة: (لا جديد لمن لا خلق له).

وأما الحَلّ: فهو أن يعبِّر عن معنى النظم بالنثر، شرط ألا يقصُوَ عنه في البلاغة، كقول صاحب «الوشي المرقوم في حل المنظوم»[1] يصف قلم كاتب: (فلا تحظى به دولة إلا فخرتْ على الدول، وغنيتْ به عن الخيل والخَول، وقالت: أعْلى الممالك ما يُبنى على الأقلام لا على الأسَل» حل قول أبي الطيب[2]: [البسيط]

خيرُ الممالك ما يُبْنى على الأسَل

وأما التلميح: فهو أن يشير الشاعر في نظمه إلى قصة من غير ذكرها. كقول ابن المعتز: [الخفيف]

أترى الجيرةَ الذين تداعَوْا عند سير الحبيب وقتَ الزوالِ
علموا أنني مقيم، وقلبي راحلٌ فيهمُ أمامَ الجِمالِ
مثلُ صاع العزيز في أرْحُل القو م، ولا يعلمون ما في الرحالِ

أشار إلى ما في سورة يوسف من قصة عزيز مصر مع إخوة يوسف.

وإذا خفي التلميح التحق باللغز، كما رُوِيَ أن تميميًا قال لشريك النميري: (ما في الجوارح أحبّ إليّ من البازي) فقال: «إذا كان يصيد القطا» أشار التميمي إلى قول جرير[3]: [الوافر]

أنا البازي المُطلُّ على نُميرٍ أتيحَ مِنَ السماء لها انصبابا

وأشار شريك إلى قول الطرمّاح[4]: [الطويل]

تميمُ بُطرْق اللؤم أهدى مِن القطا ولو سلكتْ طرْقَ المكارِمِ ضَلّتِ

---

(١) صاحب «الوشي المرقوم في حل المنظوم»: هو ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. (كشف الظنون ٢/ ٢٠١٢).

(٢) البيت بتمامه:
أعلى الممالك ما يُبنى على الأسلِ والطعن عند محبيهن كالقبلِ
انظر ديوان المتنبي ٢/ ٢٢.

(٣) البيت في ديوان جرير ص ٧٢.

(٤) البيت في ديوان الطرماح بن حكيم ص ٦٣.

المسألة السادسة: فيما ينبغي للشاعر أن يحتاط، ويتأنق فيه وهو ثلاثة أشياء: الابتداء، والتخلص، والانتهاء.

أما الابتداء: فينبغي أن يجتهد فيه عما يُتطير به، كما رُوِيَ أن ذا الرمّة أنشد لهشام بن عبد الملك قصيدته التي أولها[(١)]: [البسيط]

ما بال عينك منها الماء يَنسكبُ؟

قال هشام: بل عينك.

ورُوِيَ أن ابن مقاتل الضرير أنشد للداعي العلوي قصيدته التي أولها: [الرجز]

موعدُ أحبابِك بالفرقة غدْ

فقال له الداعي: «بل موعد أحبابك، ولك المثل السوء».

ودخل عليه في يوم مهرجان وأنشده: [الرمل]

لا تقل بُشْرَى، ولكنت بشريان غُرَّة الداعي، ويومُ المهرجان

فتطيَّر به وقال: أعْمَى يبتدىء بهذا يوم المهرجان، وقيل: ضربه خمسين عصا، وقال: إصلاحُ أدبِه أبلغ في ثوابه.

ولما بنى المعتصم قصره بالميدان، وجلس فيه، أنشده إسحٰق الموصلي[(٢)]: [الكامل]

يا دارُ غَيَّرَك البِلَى ومَحاكِ يا ليتَ شِعْري ما الذي أبلاكِ؟

فتطيّر المعتصم من هذا الابتداء، وأمر بهدم القصر.

أحسنُ الابتداءات: ما يُتفاءل به للخير، أو يكون مناسبًا لمضمون القصيدة:

فالأول، كقول القُطَاميّ[(٣)]: [البسيط]

إنا مُحَيُّوكَ فاسلم أيها الطَلَلُ

---

(١) عجز البيت:

كأنه من كلى مفريّةٍ سربُ

والبيت في ديوان ذي الرمة ص ٩، ولسان العرب (سرب)، (غرف)، (عجل)، وجمهرة اللغة ص ٣٠٩، ومقاييس اللغة ٣/ ١٥٥، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٢، والمخصص ١٢٨/٧.

(٢) البيت في كتاب الصناعتين ص ٤٣٢.

(٣) عجز البيت:

وإن بليت وإن طالت بك الطِّيَلُ

والبيت في ديوان القطامي ص ٢٣، وتهذيب اللغة ١٨/١٤، وديوان الأدب ٤٣٨/٣.

وقول أشجع السلمي[(١)]:

قَـضْـرٌ عـلـيـه تـحـيـة وسـلام　　خـلعـتْ عـليه جـمـالَهَـا الأيـامُ

والثاني: كقول أبي تمام في قصيدته البائية يهنىء المعتصم في أخذ عمّورية[(٢)]: [البسيط]

السيفُ أصدق أنباءً من الكتُبِ

فإنه مناسب للفتح.

وأما التخلص: فهو الانتقال من التشبيب أو غيره إلى المقصود، فإنّ السامعين يترصدونه، فإن كان حسنًا مناسب الطرفين، حركهم النشاط إلى الإصغاء لكلامه، وإلا أحجمت أسماعهم. ومن التخلصات المختارة قول مسلم بن الوليد[(٣)]: [الطويل]

أجِـدَّكِ هـل تـدرين أنْ رُبّ لـيـلةٍ　　كـأنَّ دُجـاهـا مِـنْ قـرونـك يُـنـشـر

لـهـوتُ بـهـا حـتـى تـجلَّتْ بـغُـرةٍ　　كـغـرة يـحـيـىٰ حـين يُذْكر جـعـفَـرُ

وقول أبي الطيب يمدح المغيث العِجْلي[(٤)]: [البسيط]

مرّتْ بنا بين تِرْبَيْـهـا، فـقـلت لـهـا　　مِنْ أين جانس هذا الشادنُ العَربا؟

فاستضحكتْ ثم قال: كالمغيث يُرى　　ليثُ الشَرَى، وهْوَ مِن عِجْلٍ إذا انتسبا

وقوله أيضًا[(٥)]: [الطويل]

خليليّ، إني ما أرى غَيْرَ شاعر　　فكم منهم الدعوى ومنّي القصائدُ

فلا تعجبا؛ إن السيوف كثيرةٌ　　ولكنَّ سيفَ الدولة اليومَ واحدُ

---

(١) البيت في كتاب الصناعتين ص ٤٣٣.
(٢) عجز البيت:

في حده الحد بين الجد واللعب

والبيت في ديوان أبي تمام ١/ ٤٠.
(٣) البيتان في ديوان مسلم بن الوليد ص ٣١٦، وكتاب الصناعتين ص ٣٩٩، وزهر الآداب ٣/ ١٦، ومعاهد التنصيص ص ٦٢٨.
(٤) البيتان في ديوان المتنبي ١/ ١٤١ ـ ١٤٢.　(٥) البيتان في ديوان المتنبي ٢/ ٧٠.

وأما الانتهاء: فإنه إن كان حَسنًا، نسخ ما سبقه من تقصير إن كان، وإلا أنسى المحاسنَ السابقة. ومن الانتهاءات المحمودة قول أبي نواس(١): [الكامل]

فبقيتَ للعلم الذي تُهدِي به وتقاعستْ عن يومك الأيامُ

وقوله أيضًا(٢): [الطويل]

وإني جدير إذْ بَلغتْك بالمنَى وأنت لما أمّلْتُ منك جديرُ

فإن تُولني منك الجميلَ فأهلهُ وإلا، فإني عاذر وشكورُ

والآن حيث وفّينا بما وعدنا به، فلنحمد الله تعالى على حُسْن توفيقه وهدايته إلى سواء طريقه.

وقع الفراغ من تصنيفه يوم الثلاثاء: ثالث صفر سنة ٧٢٩ تسع وعشرين وسبعمائة في المشهد الشريف الغروي، ووهبه الملتجىء إلى الحرم العلوي: محمد بن علي بن محمد الجرجاني، وصلى الله على محمد النبيّ، وآله الطاهرين.

---

(١) البيت في ديوان أبي نواس ص ١٨٦، ولفظ البيت في الديوان:

فسلمت للأمر الذي ترجى له وتقاعست عن يومك الأيام

(٢) البيتان في ديوان أبي نواس ص ١٨٦.

الفهارس العامّة

1 ـ فهرس الآيات القرآنية
2 ـ فهرس الأحاديث النبوية
3 ـ فهرس القوافي
4 ـ فهرس الأرجاز
5 ـ فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات
6 ـ فهرس الأمثال
7 ـ فهرس المحتويات

فهرس الآيات

سورة المَائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة النّحل

سورة الإسراء

سورة غافر

سورة فُصّلت

فهرس الأحاديث النبوية

باب الميم

فهرس القوافي

الراء المكسورة

اللام المكسورة

قافية الهاء

الهاء المفتوحة

فهرس الأرجاز

الرجز	الراجز	الصفحة
	قافية الهمزة	
	الهمزة المضمومة	
فغنّها وهي لك الفداءُ	–	٣٤
إنّ غناء الإبل الحداءُ	–	٣٤
ومهمهٍ مغبرة أرجاؤُه	رؤبة	٥٧
كأن لون أرضه سماؤُه	رؤبة	٥٧
	قافية الدال	
	الدال الساكنة	
موعد أحبابك بالفرقة غدْ	الداعي العلوي	٢٥٢
	الدال المفتوحة	
إن الشباب والفراغ والجِدَهْ	–	٢١٧
مفسدةٌ للمرء أيّ مفسدَهْ	–	١٧
	قافية الراء	
	الراء المفتوحة	
يا علي بن حمزة بن عمارَه	–	٢٠
أنت والله ثلجةٌ في خيارَهْ	–	٢٠
	قافية السين	
	السين المضمومة	
وبلدة ليس بها أنيسُ	جران العود	١٦٨

فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات

فهرس الأمثال

فهرس المحتويات

الركن الثاني
في أحوال المسند إليه

الركن الثالث
في أحوال المسند

الركن الرابع
في متعلقات الفعل

الركن الخامس
في القصر

الركن السادس
في الإنشاء

الركن السابع
في الوصل والفصل

الركن الثامن
في الإيجاز والإطناب والمساواة

الفن الثاني
في علم البيان

الركن الأول في التشبيه

الركن الثاني في المجاز

الاستعارة

المجاز المرسل

الركن الثالث في الكناية

الفن الثالث
في البديع

الركن الأول
في المحسنات المعنوية

الركن الثاني
في المحسّنات اللفظية

الخاتمة
وتشتمل على مسائل